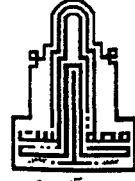


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم

قسم اللغة العربية وآدابها

المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم للأحمد نكري
دراسة وصفية تحليلية
*THE LINGUISTIC IDIOM IN JAMEA AL-OLOUM
BY AL-AHMAD NOGRI
A DESCRIPTIVE, ANALYTICAL STUDY*

إعداد الطالب:

نصر فضي الزبون

٠٠٢٠٣٠١٠٠٢

إشراف الدكتور:

محمود رمضان الديكي

٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المصطلح اللغوي في كتاب جامع العلوم للأحمد نكري

دراسة وصفية تحليلية

The Linguistic Idiom In Jamea AL-Oloun

By AL-Ahmad Nogri

A Descriptive, Analytical Study

إعداد الطالب:

نصر فضي طلب الزبون

إشراف الدكتور:

محمود محمد الديكي

التوقيعات

أعضاء لجنة المناقشة:

- | | |
|----------------|--------------------------|
| رئيساً ومشرفاً | ١- د. محمود محمد الديكي |
| عضواً | ٢- أ. د. علي حسين البواب |
| عضواً | ٣- د. محمود جفال الحديد |
| عضواً | ٤- د. زيد القرالة |

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصيَ بإجازتها بتاريخ: ٢٠٠٥/٥/٣١ م.

الامضاء

بِإِذْنِ رَبِّي وَالْحَافِي..... رَمَزُ الْكِنَافِ وَالْبَطَاءِ

بِإِذْنِ رَبِّي وَالْحَمْدُ..... رَمَزُ الْبُحْبُوحَةِ وَالْوَفَاءِ

بِإِذْنِ أُنْجُوَانِي وَأُنْجُوَانِي... بِإِذْنِ زِدْجِي وَنَفْسِي وَنَفْسِي فِي كَيْسِ
نَفْسِي مِنْ نَفْسَانِي إِحْمَدُ وَنَفْسِي وَنَفْسِي.....

بِإِذْنِ الْمُسْتَعْرِفِ أُنْجُوَانِي.....

أُنْجُوَانِي وَنَفْسِي وَنَفْسِي.....

نظر

كلمة الشكر

خالص شكري وتقديري إلى استاذي القدير (محمود الديكبي) على ما قدمه لي وأحاطني به من جهود وتوجيهات في رسالتي هذه، كما أخص بالشكر الجزيل أعضاء لجنة المناقشة، الأساتذة الكرام، الدكتور محمود جفال الحديد، من الجامعة الأردنية، والدكتور علي البواب، والدكتور زيد القرالة، من جامعة آل البيت، على تفضلهم بتقييم هذه الدراسة.

كما وأشكر أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت، وموظفي المكتبة الماشمية، وموظفي مكتبة الجامعة الأردنية، وكل الشكر إلى أخي عبد الله كامل الخالدي، وزملائي في مدرسة المفرق الثانوية الأولى للبنين، وأخص بالذكر الأستاذ علي الخوالدة، وشكر خاص إلى صديقي فريد عبود الخزاملة.

ولا يفوتني شكر كل من أزرني وساعدني في إنجاز هذا العمل، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

الاختصارات:

الدستور، دستور: دستور العلماء (موسوعة مصطلحات جامع العلوم)

المؤلف: مؤلف دستور العلماء (النكري)

الكتاب: كتاب سيبويه

اللسان: معجم لسان العرب

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الاختصارات	ج
المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	ك
المقدمة	١
التمهيد	٥
المصطلح لغة واصطلاحاً	٥
المصطلح لغة	٥
المصطلح اصطلاحاً	٧
جهود اللغويين العرب في المصطلح	٩
التعريف بمؤلف دستور العلماء	١١
حياة النكري	١١
حياته الاجتماعية	١١
أسمه	١١
نسبه	١٢
سنة ولادته	١٣
مكان ولادته	١٣
أحمد نكر	١٤
المكانة الثقافية والعلمية لأحمد نكر	١٧
مناصب تقلدها النكري	١٨
وفاته	١٨
حياته العلمية	١٩
مؤلفاته	٢٠
التعريف بدستور العلماء	٢٢
أهمية دستور العلماء	٢٢

٢٤	الفصل الأول:
٢٥	المصطلحات النحوية:
٢٥	الاسم
٢٦	الفعل
٢٧	الحرف
٢٨	الماضي
٢٩	المضارع
٣٠	الأمر
٣٠	المبتدأ
٣١	الخبر
٣٢	الحروف المشبهة بالفعل
٣٢	الفاعل
٣٣	المنصوب
٣٣	المفعول به
٣٤	المفعول له
٣٤	المفعول معه
٣٥	المفعول المطلق
٣٥	مفعول ما لم يسم فاعله
٣٦	المكان المبهم
٣٦	المكان المُعَيَّن
٣٧	المنادى
٣٧	الحال
٣٨	التميُّز
٣٩	الاستثناء
٣٩	الإعراب
٤٠	الرفع
٤١	الجر
٤١	الكسر

٤٢.....	الاسم التام
٤٣.....	اسم الجنس
٤٤.....	اسم الإشارة
٤٤.....	اسم المتمكن
٤٥.....	المبني
٤٦.....	أسماء الأفعال
٤٧.....	أفعال التعجب
٤٧.....	أفعال المدح والذم
٤٨.....	الأفعال الناقصة
٤٨.....	أفعال المقاربة
٤٩.....	المنكر
٤٩.....	المؤنث الحقيقي
٥٠.....	المؤنث اللفظي
٥٠.....	التوابع
٥١.....	العطف
٥٢.....	عطف البيان
٥٣.....	البديل
٥٣.....	بدل الاشتمال
٥٤.....	بدل البعض
٥٤.....	بدل الكل
٥٤.....	بدل الغلط
٥٥.....	التأكيد والتوكيد
٥٦.....	الصلة
٥٦.....	الإضافة
٥٧.....	النكرة
٥٨.....	المثنى
٥٩.....	المضمر
٦٠.....	الظن

الظرفية.....	٦٠
الظرف.....	٦١
الظرف المستقر.....	٦٢
غير المنصرف.....	٦٢
التعدية.....	٦٣
الاعتراض.....	٦٣
الكنائيات.....	٦٤
التنازع.....	٦٥
نون العماد.....	٦٥
الفصل الثاني:	٦٧
المصطلحات الصرفية:	٦٨
التصريف.....	٦٨
الاشتقاق.....	٦٩
المصدر.....	٧٠
اسم الفاعل.....	٧١
اسم المفعول.....	٧٢
اسم الآلة.....	٧٢
اسما الزمان والمكان.....	٧٣
اسم التفضيل.....	٧٤
الاسم المنسوب.....	٧٥
الصفة المشبهة.....	٧٥
الصيغة.....	٧٦
صيغة مُنتهى الجموع.....	٧٧
حروف الزيادة.....	٧٨
المنشعبة.....	٧٨
الإلحاق.....	٧٩
الصيرورة.....	٧٩
المُطاوعة.....	٨٠

٨١	الثلاثي
٨١	الثلاثي المجرد
٨٢	الثلاثي المزيد فيه
٨٢	الرباعي
٨٣	الخماسي
٨٤	الصحيح
٨٥	المعتل
٨٧	المُضاعَف
٨٧	المهموز
٨٨	الممدود
٨٩	جمع القلة
٨٩	جمع الكثرة
٩٠	الجمع المكسّر
٩٠	جمع المذكر السالم
٩١	جمع المؤنث السالم
٩١	الإبدال
٩٢	التصغير
٩٣	الترخيم
٩٥	الفصل الثالث:
٩٦	المصطلحات الصوتية:
٩٦	الحركة
٩٨	الساكن والسكون
٩٩	الابتداء بالساكن
١٠٠	اجتماع الساكنين
١٠٢	اجتماع الساكنين على غير حدّ
١٠٢	حروف العلية
١٠٤	اللحن
١٠٥	التنوين

١٠٥	تتوین الترتیم
١٠٦	تتوین التمكن
١٠٦	تتوین التکیر
١٠٦	تتوین العوض
١٠٧	تتوین المقابلة
١٠٧	الإدغام
١٠٨	الإعلال
١١٠	الإمالة
١١١	الإشمام
١١٣	الروم
١١٤	الجهر
١١٦	الهمس
١١٨	الصفیر
١١٩	المستعلية
١٢٠	المنخفضة
١٢١	المطبقة
١٢٣	المنفتحة
١٢٣	المكرر
١٢٥	المنحرف
١٢٥	الهاوي
١٢٦	المهتوت
١٢٧	الغنة
١٢٨	اللكنة
١٢٩	الفصل الرابع:
١٣٠	الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ومنهجية المؤلف
١٣٠	النظام الخارجي للدستور
١٣١	النظام الداخلي للدستور
١٣٣	الإحاطة والشمول في الدستور

١٣٤	تحليل المصطلحات اللغوية:
١٣٤	المصطلحات النحوية:
١٣٤	الاسم
١٣٥	الإعراب
١٣٥	الحرف
١٣٧	الكلام
١٣٨	المصطلحات الصرفية:
١٣٨	المصدر
١٣٨	التصريف
١٣٩	الصحيح
١٤١	حروف الزيادة
١٤٢	المصطلحات الصوتية:
١٤٢	التتوين
١٤٣	حروف العلية
١٤٤	اجتماع الساكنين
١٤٥	مصادر دراسة النكري اللغوية
١٤٦	الملحقات
١٤٦	ملحق (١) الآيات القرآنية الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية
١٤٧	ملحق (٢) المصادر الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية
١٤٨	ملحق (٣) الأسماء العلماء المذكورين في مصطلحات الدستور اللغوية
١٤٩	ملاحظات على تعامل النكري مع مصادر دراسته اللغوية
١٥٠	الخاتمة والنتائج
١٥١	قائمة المصادر والمراجع
١٥٩	ملخص باللغة الإنكليزية

تبحث هذه الدراسة في المصطلحات اللغوية في موسوعة مصطلحات جامع العلوم المُلقب بـ (دستور العلماء) للأحمد نكري، وتهدف إلى التعرف على مفهوم المصطلح العربي، وتتبع جهود علماء اللغة في وضع المصطلحات العربية. ثم التعريف بدستور العلماء ومؤلفه، واستخراج المصطلحات اللغوية منه، وتصنيفها في ثلاثة فصول دراسية، هي (المصطلحات النحوية، والصرفية، والصوتية)، وفصل رابع عنى بالدراسة التحليلية لهذه المصطلحات، وفق منهجية وصفية تحليلية في البحث والاستقصاء لمصطلحات الدستور اللغوية.

خلاصة البحث، إن المصطلح العربي لم يُقترَض اعتباطاً، بل مرَّ بمراحل مختلفة من البحث والدرس اللغوي، عبر عصور اللغة العربية المتعاقبة، خلصت إلى جمعه في معاجم وموسوعات لغوية كانت ثروة أبنائها وزاد طلابها من العلم والمعرفة. ودستور العلماء عمل معجمي وموسوعي في المصطلحات العربية والإسلامية، أغنى المكتبة العربية بمادته العلمية، ومعارفه الثرية.

الباحث

المقدمة:

من المعروف بأن اللغة العربية حظيت بعناية فائقة من قبل أبنائها على مر العصور، وكان للمعاجم نصيبٌ ليس بقليل من هذه العناية، فقد ظهرت المعاجم اللغوية في بدايتها صغيرة على شكل رسائل متفرقة غير منظمة، كرسائل الإنسان والحيوان والنبات والنوادر.

وأخذت هذه المعاجم بالنمو شيئاً فشيئاً، وتكاملت بفضل جهود علماء اللغة على مر العصور، ومنذ بدايات الدرس اللغوي في القرن الأول الهجري وما تلاه من قرون أثرت العربية بعلومها المختلفة، إلى أن جاء عهد المتأخرين بعيد القرن السادس الهجري، فزادوا إلى العربية معارف وعلوم جديدة.

وما أن يصل بنا المطاف إلى أواسط القرن الثاني عشر الهجري، حتى يسطع نور عالم جليل، أكب على دراسة العلوم العربية بشكل عام والعلوم اللغوية على وجه الخصوص، فبدأ بتأليف عدة مصنفات صغيرة في شرح أبواب وحواش لأمّهات الكتب وعلمائها الأوائل، حتى خرج لنا بموسوعة عظيمة الفائدة، وسمها (دستور العلماء)، مطنباً فيها بتوضيح المصطلحات وشرحها.

وجاءت هذه الدراسة لتستقري المصطلح اللغوي في هذه الموسوعة، بهدف معرفة يركن إليها الدارسون في الجوانب اللغوية التي عرض لها المؤلف في هذا المعجم، من خلال الاستقصاء والتثبت من هذه المصطلحات عند الأوائل من علماء اللغة العربية، وبيان صورها عند المتأخرين.

مسوغات الدراسة:

لابد لكل دراسة من مسوغات تجعلها صالحة للبحث، وهذه الدراسة لها من المسوغات ما يؤهلها لتحقيق الهدف المنشود.

فالمصطلحات كما سلف، تعد مفاتيح العلوم المختلفة، والمصطلح اللغوي يتبوأ مكانة جليلة بين مختلف المصطلحات، لذا فقد عمدت الدراسة إلى استنباط ما يحتويه (دستور العلماء) من مصطلحات لغوية وما قام به المؤلف من تعريف لهذه المصطلحات.

كما أن المصطلحات اللغوية في طبيعتها تتسم بالخلاف في صياغة تعريفاتها، وهذا الخلاف يجبر صاحبه على الاختيار في طبيعة الحال.

وتعد حاجة أبناء العربية إلى معرفة مفهوم المصطلحات اللغوية بأنواعها من دواعي الدراسة ومسوغاتها، مع إيلاء موضوعها أهمية تعرف الدارسين من خلالها على ماهية المصطلح اللغوي وتعددده، ودارس اللغة بحاجة ماسة إلى استخدام المعجم اللغوي، وما تفرق من مصطلحات لغوية مبنوثة في المعاجم العربية، ذلك لأن قدرته على استيعاب المفردات اللغوية محدودة بمجال ثقافته ومدى تحصيله؛ إذ قد تعرض له بعض المصطلحات التي لم يسبق له معرفتها ومجال استخدامها.

ومن المسوغات لهذه الدراسة، عدُّ (دستور العلماء) مرجعاً مهماً أكب عليه الدارسون والمختصون ينهلون من معينه، بما يفيدهم في مجالات اهتمامهم، والمجال اللغوي من المجالات التي أولاها هذا المعجم الأهمية العظمى؛ لذا فقد عمدت هذه الدراسة إلى توضيح هذا الجانب وإجلاء الغموض الذي يكتنفه، ذلك أن هذا المعجم الموسوعي لم يحظ بالدراسة من قبل، مع أهميته البالغة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة منهجاً وصفيّاً في البحث والاستقصاء للمصطلحات اللغوية التي وردت في المعجم، ومن ثم في كتب اللغة والنحو التي ألفت منذ القرون الأولى لنشأة العلوم اللغوية، ثم تأصيلاً لهذه المصطلحات يفيد في تثبيت أزيد من صحتها وتوثيقها.

يلي ذلك تحليل المادة العلمية التي يؤديها المصطلح اللغوي في المعجم، من خلال عرض أهم التعريفات عند القدماء ومن سبقوا مؤلف الدستور، ثم وصف هذه التعريفات مع الإشارة إلى أكثرها قبولاً واستخداماً، وما آلت إليه عند المتأخرين.

الفرضيات:

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات، يمكن إجمالها بما يأتي:

- التباين في صياغة تعريف المصطلحات اللغوية عند القدماء وبعض المتأخرين.
- إن ذلك التباين والاختلاف أوقع الدارسين في حيرة الاختيار لأي المصطلحات استخداماً، مما يضطرهم إلى قبول تعريف ورفض آخر.
- سلامة اعتماد مؤلف (دستور العلماء) للمصطلحات اللغوية، من خلال إشارته إلى تعريفاتها عند غير واحد من العلماء، بما يواكب التطور في اختيار المصطلح اللغوي الذي يناسب أبناء عصره من المختصين.
- تطور المصطلح اللغوي عند النكري بشكل خاص والمتأخرين بشكل عام.

الدراسات السابقة:

لقد تناول المصطلح العربي بالبحث والدرس غير واحد من علماء اللغة العربية، نذكر من أبرزهم: عبد الصبور شاهين، ومحمود فهمي حجازي، وعبد السلام المسدي، وغيرهم من علمائنا الأجلاء.

وعن المصطلح اللغوي في موسوعة مصطلحات جامع العلوم (دستور العلماء)، لم يسبق وأن درسه أحد من قبل. أما ما يتعلق بالمصطلح اللغوي عند غيره، فثمة بعض الدراسات نذكر منها رسالتي دكتوراه من جامعة اليرموك، الأولى بعنوان: الأسس التطبيقية لوضع المصطلح، من إعداد الطالب مصطفى عوض عويضة، والثانية بعنوان: المصطلح اللغوي العربي من البناء إلى التوحيد والاستقرار، من إعداد الطالب مصطفى حياذرة، وهاتان الدراستان تفيدان هذه الدراسة في المنهجية والتحليل. كما أن هناك دراسة في معجم آخر من جامعة حلب السورية، بعنوان: المصطلحات اللغوية في كتاب العين، من إعداد الطالب مالك عبد الرحمن مصطفى.

إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تنظر في تعريف المصطلح اللغوي كما ورد عند النكري في كتاب (دستور العلماء)، والإجابة على الأسئلة التالية:

- ما الصورة التي وصلت إليها المصطلحات العربية عند المعجميين المتأخرين؟
- ما مدى فائدة موسوعة (دستور العلماء) للدرس اللغوي؟
- ما موقف مؤلف (دستور العلماء) من المصطلح في ضوء تعدده؟

وقد اشتملت هذه الدراسة على تمهيد وأربعة فصول، توزعت على النحو الآتي:

الفصل الأول: المصطلحات النحوية

الفصل الثاني: المصطلحات الصرفية

الفصل الثالث: المصطلحات الصوتية

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ولمنهجية المؤلف.

التمهيد

المصطلح لغة واصطلاحاً:

المصطلح لغة:

إن المصطلح في اللغة مأخوذ من الجذر اللغوي (ص،ل،ح) ومنه الفعل اصطاح ومصدره الاصطلاح⁽¹⁾، وفي باب (صلح) يقول الجوهري: "وقد اصطالحا، وتصالحا، واصتالحا أيضاً مشددة الصاد"⁽²⁾.

وقد عرف ابن منظور (ت711هـ)، المصطلح لغة بقوله: "والصلح: السلم، وقد اصطلحوا، وصالحوا، واصلحوا، وتصالحو، واصلحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد، بمعنى واحد"⁽³⁾، وفي تاج العروس للزبيدي (ت1205هـ) "واصلحها، واصلحها، قلبوا التاء صاداً وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصلحها بدل الطاء كل ذلك بمعنى واحد"⁽⁴⁾.

ومن الملحوظ تشابه تعريفات اللغويين للمصطلح إلى حد كبير، مع بعض الاختلاف عند بعضهم، وهذا بحد ذاته اصطلاح على تعريف المصطلح في اللغة عند القدماء، اعتمده أبناء جيلهم، ومن تلاهم عبر العصور المختلفة حتى عصرنا هذا، وليبيان ذلك نعرض لتعريف المصطلح لغة عند المتأخرين والمحدثين من علماء اللغة.

فقد عرّف المصطلح لغة في المعجم الوسيط، حيث جاء فيه: "اصطاح القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر تعارفوا عليه واتفقوا"⁽⁵⁾، كما جاء عند شحادة الخوري "إن الاصطلاح في اللغة هو التصالح، وتصالح القوم أي قام الصلح والسلام بينهم"⁽⁶⁾.

(1) الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة: ص ل ح.

(2) الجوهري، الصحاح، 1/ مادة: صلح.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة: صلح.

(4) الزبيدي، تاج العروس، مادة: صلح.

(5) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مادة: صلح.

(6) شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ص172.

وكلمة مصطلح تشير دلالتها المعجمية إلى التصالح والتسالم، وكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميتها، فذهب فريق إلى إعطائها اسماً، واقترح فريق آخر دلالة مغايرة لها⁽¹⁾.

ومن المحدثين الذين تناولوا التعريف اللغوي للمصطلح مع معالجته صرفياً، محمود حجازي، فقد ورد عنده: "كلمة (المصطلح) في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل (اصطلاح) والمادة (صلح)"⁽²⁾، ومثله عبد الصبور شاهين، حيث حدد معنى المصطلح بقوله: "وغاية ما يمكن أن يقال: إنه من حيث الصيغة اسم مفعول من (اصطلاح اصطلاحاً) على تقدير متعلق محذوف مثل (عليه)، وقد يكون مصدراً ميمياً مراداً به معنى المصدر الصريح"⁽³⁾.

ومن خلال اطلاع الباحث على تعريف علماء اللغة للمصطلح اللغوي قديماً وحديثاً، يجد أن آراءهم متقاربة في المعنى اللغوي، وإن كان المحدثون قد عالجوها بإضافة النظرة الصرفية، كما أن معاجم اللغة لم تحدد لنا معنى المصطلح، بل اكتفت بذكر صور النطق بها⁽⁴⁾، مع إجماعها على أن دلالات مادة (صلح) ضد الفساد، ودلت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادة تعني الاتفاق⁽⁵⁾.

وتشير الدراسة إلى أن دلالتى مادة (صلح) وهما: ضد الفساد والاتفاق، بينهما تقارب واضح في المعنى؛ فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم، وقد وردت كلمات كثيرة من هذه المادة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، كما أثبتت المعجمات العربية الجامعة قدراً كبيراً من كلمات هذه المادة في نصوص عربية مختلفة؛ فنجد لها أفعالا من مثل: صلح، صلح، صالح، أصلح، تصالح، اصّالَح، ومشتقات من مثل: صالِح، صليح، مُصلِح، صلحاء، ومصلحة⁽⁶⁾.

ومهما يكن من أمر فإن كلمة مصطلح ورديفها اصطلاح بمفهومها اللغوي ودلالاتها المختلفة، قد شاعت في كتب العربية عند المتقدمين والمتأخرين حتى المحدثين؛ ولا أدل على

(1) انظر، مالك ياسين، كتب المصطلحات العلمية العربية، رسالة ماجستير، ص46.

(2) محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص7.

(3) عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، ص117.

(4) انظر، مصطفى الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 13/3.

(5) انظر، محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص7.

(6) انظر، نفسه، ص7.

ذلك من مصدر دراسة الباحث الذي هو بصدد، والموسوم (بموسوعة مصطلحات جامع العلوم)، كما أن هناك موسوعة تحمل الرديف لهذه الكلمة، وهي (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ت1158هـ)، وهاتان الموسوعتان تمثلان العصور الوسطى لتأليف المعجمات العربية.

المصطلح اصطلاحاً:

إن تعريف أي مصطلح لا يكون إلا باتفاق جماعة ما على صياغته، والإجماع عليه بما هو منطقي ومقبول لدى أصحاب الاختصاص، لذا ستعرض هذه الدراسة لمفهوم المصطلح اصطلاحاً.

لقد تناول هذا المفهوم غير واحد من علماء اللغة والنحو قديماً وحديثاً؛ فقد عرفه الجرجاني (ت816هـ) على أنه "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها"⁽¹⁾.

وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين. ويوضح هذا التعريف سمتين أساسيتين من سمات المصطلح، أولاهما: إن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالاته الدقيقة، وثانيهما: إن المصطلح يختلف عن كلمات أخرى في اللغة العامة، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحاً ذا دلالة خاصة ومحددة⁽²⁾.

وفي كتاب الكليات عرفه الكفوي (ت1094هـ) على أنه اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد⁽³⁾.

وممن عرضوا لتعريف المصطلح اصطلاحاً الزبيدي في تاجه ، فقال: "هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"⁽⁴⁾، ويبدو للباحث من خلال تعريف الزبيدي أن لكل طائفة

(1) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص28.

(2) انظر، محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص10.

(3) الكفوي، الكليات، ص129.

(4) الزبيدي، تاج العروس، مادة: صلح.

مصطلحاتها الخاصة بها في مختلف العلوم ؛ فإن كان هذا الاتفاق بين جماعة القراء نتج عنه مصطلح في القراءات وإن كان بين جماعة المحدثين نتج عنه مصطلح في الحديث ، وإن كان في مسائل الفقه نتج عنه مصطلح في الفقه ، وإن كان بين النحاة واللغويين نتج عن هذا الاتفاق مصطلح نحوي ولغوي ، وهكذا في سائر العلوم.

كما يبدو أن تعريف الزبيدي جاء جامعاً وشاملاً لمفهوم المصطلح اصطلاحاً.

وهناك تعريفات حديثة للمصطلح تربط المفهوم بالمصطلح الذي يدل عليه ، منها التعريف القائل: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة ، موروثة أو مقترضة، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليلد على أشياء مادية محددة"⁽¹⁾، وهذا التعريف يشير إلى أن المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة؛ فالمصطلح قد يكون كلمة أو مجموعة من الكلمات، ويوضح التعريف أيضاً أن المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء المادية⁽²⁾.

مما تقدم، يخلص الدارس إلى الأمور الآتية:

- 1- إن من أهم شروط وضع المصطلح هو الاتفاق عليه بين أصحاب التخصص الواحد.
- 2- يجب أن يقتصر المصطلح على مفهوم واحد بعينه.
- 3- هناك تقارب بين مختلف التعريفات وفي مختلف مراحل تعريفه ليس من جانب التعريف الاصطلاحي فحسب، بل التقارب والاتفاق بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للمصطلح.

(1) محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 11.

(2) انظر، نفسه، ص 11.

جهود اللغويين العرب في المصطلح:

لقد تضافرت جهود اللغويين العرب منذ فجر التأليف في علوم اللغة المختلفة، عند علمائنا الأوائل، فبدأت الإشارات إلى المصطلحات متواضعة، ثم أخذت بالتطور شيئاً فشيئاً، حتى وصلتنا على ما هي عليه في عصرنا الحديث، وتاليا عرض موجز لتتبع هذه الجهود.

من المعروف أن لغتنا العربية قبل أن تصل إلينا بصورتها الحالية، قد مرت بمراحل متوالية من التطور، شهدت فيها اللغة العربية التهذيب والصفاء والتصفية والانتقاء، حتى بلغت المستوى العالي من الدقة والضبط في الصياغة والتعبير الذي تتمتع به في عصرنا هذا، فقد توسعت في الدلالات المجازية لمواكبة حاجات الناس وتطورات الحياة، فنقلت بعض الألفاظ من الأصل الحسي لها إلى الاستعمال المجرد، كما تطورت أساليب العربية فخرجت من أصل الوضع اللغوي إلى معانٍ مجازية، وأساليب بلاغية لغرض فني، أو جمالي يبدو له أثرٌ واضح في المعنى⁽¹⁾.

لم يكن المصطلح ليشكل قضية تستوقف العلماء سابقاً، إذا ما استثنى الفراء (ت207هـ) في حدوده(*)، وما عداه فتكاد كتبهم ومؤلفاتهم تخلو من أية إشارة إلى (المصطلح)؛ فما هو ذا كتاب سيبويه (ت180هـ) الذي يعدُّ أول ما وصلنا من كتبهم، لا يتضمن أيّاً من الإشارات أو التصريحات بأن المصطلح كان عائقاً أمامه عند وضعه مؤلفه، وكذا الحال عند المبرد في مقتضبه، فهو لم يتطرق البتة للحديث عن بناء المصطلح أو طريقته في اختياره⁽²⁾.

وفي القرن الرابع الهجري، نلمس بداية التأليف في المصطلحات؛ إذ نجد من أوائل الذين ألفوا في المصطلحات وحددوها، والخوارزمي (ت380هـ) في كتابه (مفاتيح العلوم)، الرُّماني (ت384هـ) في كتابه (الحدود في النحو)، حيث يُضمّن الرُّماني كتابه عدداً من المصطلحات النحوية وغير النحوية، مَقِّمًا له بقوله: باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو، كما يقدم الرُّماني في كتابه هذا المصطلحات وحدودها، إلا أننا نجد هذه الحدود كانت في أغلب الأحيان غير وافية بدلالة المصطلح أو تمييزه عن غيره⁽³⁾.

(1) انظر، حلمي خليل، المولد في العربية، ص 213.

(2) انظر، مصطفى الحياررة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، 71/1.

(3) نفسه، 60/1.

وفي القرن الثامن الهجري، يلمع نجم الجرجاني في كتاب التعريفات، الذي تناول فيه المصطلح وتعريفه. نجد ابن هشام (ت761هـ) يذكر لفظة اصطلاح عندما افتتح أبواب كتابه (أوضح المسالك) في باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه، فيقول: "الكلام - في اصطلاح اللغويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة⁽¹⁾.

وفي القرن الثاني عشر الميلادي جاء التهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) مُشيراً إلى أهمية الاصطلاح، إذ يقول: "إن أكثر ما يحتاج به في تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة إلى الأستاذة هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، وإلى انفهامه دليلاً"⁽²⁾.

ودارس كشاف التهانوي يجد أنه استخلص من التجربة التاريخية للمصطلحات العربية موضوعات يمكن أن نهتدي بها في قواميس المصطلحات الحديثة في عصرنا الحديث⁽³⁾.

ولمعاصر التهانوي القاضي الفاضل الأحمد نكري بصمة واضحة في المصطلح عندما ألف معجم (دستور العلماء)، محور هذه الدراسة الرئيسي، فقد بين في خطبة كتابه، أن هذا الدستور جامع العلوم العقلية، في تحقيق اصطلاحات العلوم المختلفة، التي يحتاجها كل عالم ومتعلم، حتى يحقق مرامه، ويؤدي غرضه منها⁽⁴⁾.

من هنا يتبين أن المصطنح اللغوي العربي قد مر بمراحل مختلفة عبر عصور اللغة المختلفة، بدءاً من العصور اللغوية الأولى مروراً بالمتأخرة وصولاً إلى الوسطى.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 11/1.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 1/1.

(3) حسن الملح، التهانوي ومعجمه، بحث، مجلة مؤتة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م16، ع2، 2001م، ص136.

(4) انظر، دستور، ص3.

التعريف بمؤلف دستور العلماء:

من خلال البحث عن سيرة الأحمد نكري في بطون كتب التراجم والسير، لم يُعثر إلا على القليل المتواضع عن سيرته، وقد تمثلت بمولده ونشأته وثقافته وفكره ووفاته، دون أن يتوصل الباحث إلى سبب قلة الكتابة في ترجمة حياة النكري في كتب التراجم والسير، من مثل: الأعلام للزركلي، وهدية العارفين للبغدادي، ونزهة الخواطر لعبد الحي الحسني (ت1341هـ).

ويشير الذين أخرجوا كتابه (دستور العلماء) إلى ذلك بقولهم: "لم تسعفنا المصادر وكتب التراجم بذكر ضئيل أو بإعلام يسير يحدثنا عن حياة مؤلف جامع العلوم، ولم نعثر عن يعرف به، علماً أنه ينحدر من أسرة هندية عريقة في العلم والأدب، ولم يتوفر من يزود بذكر عنه سوى مصدر وحيد جهننا في جمع بعض المعلومات منه، ألا وهو كتاب: نزهة الخواطر للشريف عبد الحي بن فخر الدين الحسني، إضافة إلى المسطور في كتاب جامع العلوم الذي بين أيدينا، حيث راح المؤلف يعرفنا ببلده أحمد نكر مسقط رأسه ومرتع صباه، ويعرض لنزر عن حياة والده"⁽¹⁾.

حياة النكري:

يقسم الحديث عن حياة المؤلف إلى قسمين، أحدهما خاص بحياته الاجتماعية، التي بين فيها ما يتعلق به من جهة الاسم والنسب والمولد (زماناً، ومكاناً) ثم تاريخ الوفاة. والآخر خاص بحياته العلمية، التي يبين فيها شخصيته من جهة علمه وثقافته ومعارفه العلمية ومصادرها وشيوخه، ثم أبرز مؤلفاته وقيمتها العلمية في الثقافة العربية.

حياته الاجتماعية:

اسمه:

يكاد مصدر الدراسة الرئيسي أن يكون من أبرز المصادر التي نكرت اسم النكري كاملاً، حيث جاء فيه: الشيخ القاضي الفاضل عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد عبد الوارث الكبرنجي الكجراتي⁽²⁾.

(1) دستور، ص III.

(2) نفسه، ص III.

ويبدو أن هناك اتفاقاً على اسم صاحب الدستور، فيما عثر عليه في كتب التراجم، فقد ذكر عبد الحي الحسني في نزهة الخواطر اسمه، "الشيخ الفاضل القاضي عبد النبي بن عبد الرسول بن أبي محمد بن عبد الوارث العثماني الأحمد نكري"⁽¹⁾.

كما ذكره بهذا الاسم أحمد إدريس⁽²⁾، وإسماعيل العربي⁽³⁾، وأبو الحسن الندوي⁽⁴⁾. وقد وجد عند بعضهم لقب المُلأ للأحمد نكري، ومن أبرز هؤلاء زبيد أحمد الذي ذكر اسمه "الملأ عبد النبي"⁽⁵⁾، كما أطلق عليه هذا اللقب في حاشية جميل أحمد⁽⁶⁾.

نسبه:

ينحدر الأحمد نكري من أسرة هندية عريقة⁽⁷⁾، ويرجع نسبه إلى الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه، إذ قيل في نسبه إنه عثماني، كما جاء في الدستور "والوالد عثماني، أي أنه من أبناء جامع القرآن كامل الحياء والإيمان، حضرة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وإن قدوة العارفين حضرة مولانا حسام الدين، هو الجد الكبير للوالد المرحوم، وسلسلة نسبته إليه هي كما يلي: شيخ عبد الرسول بن الشيخ أبي محمد بن الشيخ عبد الوارث بن الشيخ أبي محمد بن الشيخ عبد الملك بن الشيخ محمد إسماعيل بن الشيخ شهاب الدين بن مولانا الشيخ حسام الدين العثماني"⁽⁸⁾.

وقد أشير إلى أن النكري من نسب عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين، في كتاب نزهة الخواطر للعلامة عبد الحي الحسني⁽⁹⁾. وليس في ذلك ما يوثق به أو يُركن إليه؛ فبين عثمان - رضي الله عنه - والنكري، ما يقارب ألف عام. ومما يُلحظ في سلسلة الأنساب أن كثيراً من العلماء والمشايخ كانوا حريصين على اتصال أنسابهم بما يُشرف.

(1) عبد الحي الحسني، نزهة الخواطر، 759/5.

(2) انظر، أحمد إدريس، الأئمة العرب في شبه القارة الهندية، ص88، و ص116، و ص127.

(3) انظر، إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص59.

(4) انظر، الندوي، المسلمون في الهند، ص38.

(5) زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص41.

(6) انظر، جميل أحمد، حاشية كتاب حركة التأليف باللغة العربية في الهند، ص21.

(7) انظر، دستور، ص III.

(8) دستور، ص IV، وينظر، الحسني، نزهة الخواطر، 2/ ص ص172-173.

(9) انظر، الحسني، نزهة الخواطر، 759/5.

سنة ولادته:

لم تحدد سنة ولادة النكري في الكتب المختصة، وهو ما يشير إليه الذين حققوا الدستور، إذ يقولون: "ولم نعلم سنة ولادته على التحديد. لكن يرجح أنه ولد في بداية العقد الثالث من القرن الثاني عشر الهجري، أي بين عام 1116-1118هـ تقريباً"⁽¹⁾.

وقد حدد هذا التاريخ التقريبي، من كلام المؤلف عن بلدة أحمد نكر في الدستور، حيث تعرضت لغارة ثالثة عليها، فيقول: "وأما المرة الثالثة ففي السنة السادسة من عهد محمد فرخ سير حاكم دلهي في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من شهر جمادى الأولى عام 1128هـ، وإنني كنت آنذاك دون سن البلوغ". فإذا احتسبنا سن البلوغ بين العاشرة والثانية عشر، فتكون ولادته قد حدثت بين عامي 1116-1118هـ تقريباً⁽²⁾.

ويتبين من ذلك أن النكري من أعلام القرن الثاني عشر الهجري، ويؤكد على ذلك أبو الحسن الندوي، الذي قال: "الشيخ عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري من رجال القرن الثاني عشر أيضاً"⁽³⁾.

مكان ولادته:

يبدو أن النكري ولد ببلدة أحمد نكر في منطقة الدكن من مضافات أورنك آباد، والتي كان قد بناها أحمد نظام شاه البحري ابن الملك نائب بحري، من أولاد برهمان بيجان كر⁽⁴⁾.

وقد بين مكان ولادته غير واحد من العلماء، كان من أبرزهم عبد الحي الحسني، الذي أشار إلى مكان ولادته ونشأته بأحمد نكر⁽⁵⁾. ومثله زبيد أحمد الذي نوه إلى وجود بعض المتقنين في بلدة أحمد نكر، مبيناً أن من أبرزهم عالمنا الملا عبد النبي⁽⁶⁾.

وبذلك يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه هؤلاء، من أن بلدة أحمد نكر هي مسقط رأس النكري، ومرتع صباه، ومكان نشأته، فيها ترعرع وعاش أيام عمره.

(1) دستور، ص III

(2) انظر، دستور، ص IV

(3) الندوي، المسلمون في الهند، ص 38.

(4) انظر، دستور، ص III

(5) انظر، الحسني، نزهة الخواطر، 759/5.

(6) انظر، زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص 41.

أحمد نكر : Ahmad Nagar

تبيين أن دستور العلماء - إلى جانب بعض المصادر - من أكثر الكتب التي تحدثت عنها بالشرح والتفصيل، وهو أمر حتمي لا سيما أن مؤلف الدستور ولد وعاش في هذه المنطقة، وإليها يُنسب اسمه.

تقع بلدة أحمد نكر في ولاية ماهاراشترا Maharashtra الهندية⁽¹⁾، التي تعتبر ثالث أكبر ولاية في الهند من حيث المساحة وعدد السكان⁽²⁾، وأحمد نكر مركزها الرئيسي⁽³⁾.

ومن الاطلاع على أسماء المدن الرئيسية في الهند، يستخلص أن لفظ (أحمد نكر) يعود إلى أصلين: أحدهما عربي، وهو (أحمد) على أنه اسم علم من الأعلام العربية، والذي يعود إلى اسم حاكم منطقة أحمد نكر، وثاني هذين الأصلين (نكر) ذو الأصل الهندي، ويعني منطقة أو محافظة أو ناحية أو إمارة.

ويحدُّ ولاية ماهاراشترا من الغرب بحر العرب، وولاية مومبي Mumbai، ومن الشمال الغربي ولاية كجرات Gujarat، ومن الشرق ولاية كاتيسقارا Chattisgarh، ومن الجنوب الشرقي ولاية أندھرا براديش Andhra pradesh، ومن الجنوب ولايتي كارنتاكا Karnataka وقووا Goa، ومن الشمال ولاية مادھيا براديش Madhya pradesh⁽⁴⁾. والخريطة المرفقة تبين هذه المناطق التي تحدُّ ماهاراشترا من جهاتها الأربع، وخريطة أخرى تبين موقع بلدة أحمد نكر من هذه الولاية.

أسست بلدة أحمد نكر عام 1494م، على يد حاكمها الذي يدعى أحمد نظام شاه البحري، وأبوه نظام شاه بحري، هو ابن الملك نائب بحري، وهو من أولاد برهمان بيجان كر، واسمه الأصلي (أوتما بهت)⁽⁵⁾.

(1) انظر، موقع إلكتروني. Kanti.Maharashtra.com www.bhat

(2) Manorama year book 1997, P 642.

(3) انظر، موقع إلكتروني. Kanti.Maharashtra.comwww.bhat

(4) Manorama year book 1997, P642.

(5) انظر، دستور، ص37، وموقع إلكتروني. Kanti.Maharashtra.comwww.bhat

ويشير صاحب الدستور إلى أن بلده أحمد نكر، سُمِّيَتْ بهذا الاسم نسبة إلى حاكمها أحمد نظام شاه⁽¹⁾.

وكان هذا الحاكم قد أمرَ الأمراء المشهورين، ورجال الحرب من القادة العظام، وسائر المقرَّبين والأعوان في عهده، ببناء العمارات العالية بحيث تحسدهم مصر وبغداد، كما بنوا الحمَّامات والمساجد، وشقُّوا الأنهار الكثيرة، وأقاموا البساتين البهيجة، حتى صارت (أحمد نكر) أفضل من كشمير في خضرتها ومياها وطيب هوائها وروعة طبيعتها⁽²⁾.

وفي سنة 904هـ، أصيب أحمد نظام بمرض لم يُحدِّد أصله، ولازمه مدَّة ثلاثة أشهر، توفي على أثره، بعد أن استدعى أركان الدولة، وأمر بولاية عهده بعد وفاته، لابنه برهان أحمد نظام شاه البالغ من العمر سبع سنوات، بعد أن تولَّى الأول حكم أحمد نكر مدَّة أربعين سنة⁽³⁾.

وبعد أن بلغ برهان سنَّ البلوغ، تابع مسيرة والده، في تطوير مدينة أحمد نكر، وتميَّز عنه باهتمامه بالعلم والعلماء، فاجتمع في بلده الكثير من العلماء، أدباء وشعراء وأصحاب الفنون من كل نوع، وكان لبرهان نظام شاه، رغبة قوية في صحبة العلماء والفضلاء⁽⁴⁾.

وبحلول عام 961هـ، توفي برهان نظام شاه، ودُفِنَ إلى جانب والده أحمد مؤسس مدينة أحمد نكر، وبذلك يكون برهان قد عاش أربع وخمسين سنة، تولَّى الحكم خلالها مدة سبع وأربعين سنة، وجلس على عرشه من بعده ابنه حسين نظام شاه، وكان شجاعاً وسخيّاً، حتى سمي حاتم زمانه⁽⁵⁾.

وقد جرى على يد الحاكم فتوحات عظيمة، وأمور هامّة، ومعالم مُميّزة، كان من أهمها مسجد جامع من الحجر، بُنيَ داخل قلعة أحمد نكر التي بناها والده⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص37.

(2) انظر، دستور، ص41.

(3) نفسه، ص41.

(4) نفسه، ص ص 42-43.

(5) نفسه، ص47.

(6) نفسه، ص48.

وبعد وفاة حسين نظام تولى إمرة أحمد نكر، ابنه مرتضى نظام، بعد وصية والده له بذلك، إلا أن فترة حكمه اتسمت بالاضطراب، فلم تدم غير ست سنوات وعدة أشهر، دون أن يُذكر سبب تركه الحكم، عدا الاضطراب الذي أشير إليه⁽¹⁾.

وتولى الحكم بعد المرتضى ابن له يدعى حسين، مع أنه كان طفلاً صغيراً مشغولاً باللهو واللعب، فرفض حكمه على أثر ذلك، بعد شهرين من توليه المنصب⁽²⁾، لم يترك فيها أثراً واضحاً على ما يبدو.

وجاء بعد حسين بن المرتضى نظام، إسماعيل بن برهان نظام بحري عم والده، ونادى بنفسه ملكاً على أحمد نكر. إلا أن ثورة الناس عليه بسبب مقتل حسين نظام، أشعل الفتنة في أحمد نكر، واشتد على أثرها القتال بين أهلها، مما أدى إلى إحراق بوابة القلعة التي بُنيت في عهد برهان بن أحمد نظام بحري، وقُتل على بابها قرابة أربع مائة شخص⁽³⁾.

وفي ظل هذه الأحداث الجسيمة، خلع إسماعيل عن الحكم، ليتولى بعده برهان نظام الملك شقيق مرتضى نظام الملك، وذلك بمعاونة جلال الدين محمد أكبر، حاكم دهلي Dihley آن ذاك، وكان ذلك في شهر رجب سنة 999هـ.

وتولى حكم أحمد نكر بعد برهان شقيق المرتضى ابنه إبراهيم نظام شاه بن برهان نظام شاه، فجدد رونق السلطة في أحمد نكر، إلا أنه في ذات العام الذي تولى فيه السلطة، كان قد وقع بينه وبين إبراهيم عادل شاه والي بيجابور Pijapour، نزاع حاد جرّ إلى حرب هائلة في عام 1003هـ، فأصيب على أثره إبراهيم نظام شاه بسهم أهلكه، وأخلف دماراً وانهياراً في سلطة أحمد نكر⁽⁴⁾.

عند ذلك قامت الأميرة (جاندي بي) شقيقة إبراهيم نظام شاه بن برهان نظام شاه بن أحمد نظام بحري، بتولي السلطة في أحمد نكر، وكانت قد فاقت في التدبير والشجاعة والضبط، أبطال

(1) نفسه، ص48.

(2) نفسه، ص48.

(3) نفسه، ص48.

(4) انظر، دستور، ص49.

الزمان ورجال العهد والسلطين الماضيه، فاستولت على زمام الأمور في أحمد نكر، حتى عام 1006هـ⁽¹⁾.

المكانة الثقافية والعلمية لأحمد نكر:

مما لا يدع مجالاً للشك، أن مدينة أحمد نكر الهندية، كانت ذات مكانة علمية مميزة، و(دستور العلماء) ومؤلفه من الأدلة المهمة على ذلك. يُضاف إليه شهرتها بالعلوم على اختلاف أنواعها، لاسيما العربية والإسلامية منها، وهو ما ترجعه الدراسة إلى اتصال الولاية التي تتبع إليها أحمد نكر، وهي (ماهاراشترا) ببحر العرب من جهة الغرب، وفي مساحات ممتدة ومترامية، كما بدا في الخريطين الملحقين.

ولعل ذلك يعود للأسباب الآتية:

- 1- رعاية مؤسس مدينة أحمد نكر، الملك أحمد نظام شاه، للعلم والعلماء، وتشجيعه للمدرسين وطلاب العلم وأمره ببناء المساجد ودور العلم⁽²⁾.
- 2- رغبة السلطان برهان بن أحمد نظام شاه، في صُحبة العلماء والفضلاء، ممّا أثمر عنه اجتماع الكثير من العلماء وأصحاب الفنون من كل نوع، في بلده أحمد نكر⁽³⁾.
- 3- تخصيص الملك برهان مسجد والده الملك الأسبق لتعليم التلاميذ علوم الدين والدنيا⁽⁴⁾.
- 4- كثرة المُدرّسين وطلبة العلم ومُطالعي العلوم المختلفة في عهد الملك برهان، وكان من أبرزهم الأحمد نكري صاحب الدستور⁽⁵⁾.
- 5- تشجيع الحاكم مرتضى نظام شاه للشعر والشُعراء، والأدب والأدباء، فبرع عنده الكثير كان من أبرزهم، كما ورد في الدستور، واحدٌ يدعى المُلّا (الملك قُمّي)، الذي كان له باع في النثر

(1) نفسه، ص 49.

(2) انظر، دستور، ص ص 41-42.

(3) نفسه، ص ص 41-42.

(4) نفسه، ص 41.

(5) نفسه، ص 41.

ورتبة عالية في الشعر، كما ظهر في عهد المرتضى الملاء (ظهوري) الذي بلغ أعلى درجات البيان وله شعر ونثر من طراز خاص به، ألف منه ديوان شعر باسم برهان نظام شاه⁽¹⁾.

مناصب تقلدها النكري:

لقد تولى النكري مناصب كثيرة في حياته، كان من أهمها توليه القضاء في بلده، كما أشير إليه في مصدر هذه الدراسة الرئيسي⁽²⁾، وبعض المصادر الأخرى؛ إذ جاء في أحدها، أنه "تبغ في بلاط الإمبراطور جلال الدين أكبر، وقد بالغ هذا الملك في إكرامه فولاه منصب القضاء في المرحلة الأولى"⁽³⁾.

وجاء في مصدر آخر، أنه ولي القضاء بأحمد نكر⁽⁴⁾. فعُدَّ من أبرز العلماء في بلاط الملك أكبر⁽⁵⁾. واشتهر النكري بلقب القاضي دليلًا واضحًا على اشتغاله بمهنة القضاء.

ومن وظائف النكري الأخرى، وظيفة الخطابة التي كانت منذ القدم في عهدة أجداده، إلى جانب القضاء⁽⁶⁾، ووظيفة التدريس والتعليم في بلده⁽⁷⁾، ومما يؤكد اشتغاله بهذه الوظيفة ما لمع به في حياته العلمية، كما يتضح لاحقًا.

وفاته:

لم تكن الإشارة إلى تاريخ وفاته أكثر دقة من تاريخ ولادته، ويشير إلى ذلك الفريق الذي أخرج (بستور العلماء)، فقد جاء: "ولم نقف على سنة وفاته بالتحديد، إذ لم تورد المصادر التي اعتمدت شيئًا من ذلك. وما يمكن ترجيحه أنه عاش حتى أواخر عام 1180هـ. ولا سيما أنه نكر لنا بعض العادات التي كانت تحدث في الأعوام 1172هـ وما قبلها، كعادات الزواج والفرح وإحياء الليالي وغيرها من المناسبات"⁽⁸⁾.

(1) نفسه، ص 48.

(2) انظر، دستور، ص IV

(3) إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص 59.

(4) انظر، الحسن، نزهة الخواطر، 759/5.

(5) انظر، زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص 189.

(6) انظر، دستور، ص IV

(7) انظر، الحسن، نزهة الخواطر، ص 759/5.

(8) دستور، ص V

ولمئل ذلك، يشير الحسني إلا أنه يقدر ذلك تقديراً عند إشارته إلى سنة 1183هـ، والتي تم فيها تأليف كتاب دستور العلماء⁽¹⁾.

وقد عُثِرَ على سنة وفاته في اثنين من كتب تراجم الرجال وسيرهم، إلا أنه يبدي شكه في دقة تحديدها، للمباعدة بينهما وبين ما جاء في مصدر الدراسة الرئيسي ونزهة الخواطر، فذكر زبيد أحمد أنه توفي سنة 990هـ⁽²⁾. ومثله إسماعيل العربي⁽³⁾.

أصبح المرء أمام ثلاثة تواريخ مختلفة لوفاة الأحمد نكري، ويُرجَّح التاريخ الذي ورد في معجم الدراسة، ذلك لأنه أشير إليه عند غير واحد من علماء التراجم كما سبق ذكره.

حياته العلمية:

كان صاحب الدستور من علماء عصره المبرزين، والموسوعة الموسومة بدستور العلماء موضوع هذه الدراسة، من أولى الدلائل على ذلك، يضاف إلى ذلك ما أُلِّفَ وكتب فيه من موضوعات وعلوم مختلفة، سيؤتى عليها تالياً.

ينحدر الأحمد نكري من أسرة هندية عريقة في العلم والأدب، تهتم أياً ما اهتمام بالعلم وتعنى به، فأبوه القاضي كان قد تلقى العلم على يد الشيخ سليمان بن أحمد الكجراتي والشيخ نصير الدين بن عبد الماجد العلوي الكجراتي، كما أخذ القراءة والتجويد عن الشيخ فريد الدين صاحب الحاشية، وأخذ شيئاً من علمه عن الشيخ عبد الماجد المذكور الذي كان من سلالة الشيخ وجيه الدين العلوي، واستمر والد النكري يدرّس بعباء وفائدة حتى وافته المنية⁽⁴⁾.

ويترجم الحسني لحياة النكري العلمية فيقول: "قرأ المختصرات على أبيه، وبعد وفاته، على عبد الله الأحمد نكري وسيد بخش الحسيني الكرمانلي الخيرآبادي، ثم سافر إلى كجرات وقرأ الحاشية القديمة، وغيرها من الكتب الدرسية على الشيخ قطب الدين العثماني الكجراتي، وأكثرها على الشيخ محمد محسن بن عبد الرحمن الصديقي الكجراتي ولازمه مدة حتى صار

(1) انظر، الحسني، نزهة الخواطر، ص 759/5

(2) زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص 189.

(3) إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص 59.

(4) انظر، دستور، ص ص III-IV

أبدع أبناء العصر في النحو والمنطق، وولي القضاء بأحمد نكر وكان يدرّس ويفيد، أخذ عنه خلق كثير⁽¹⁾.

وقد تنوعت العلوم التي نهل منها القاضي النكري، فتنوعت اهتماماته وثقافته، مما انعكس إيجاباً على النتاج الفكري الذي تركه، في مختلف مؤلفاته وكتابات، التي يمثلها (دستور العلماء) خير تمثيل، لما تميز به من تفصيل في المصطلحات وتشعيب بفروع العلوم والحدود، وهذا ينم عن قدرة عقلية تصنيفية إلى جانب سعة ثقافة جعلت النكري يلم بالعربية والمنطق والفلسفة مع الارتكان إلى قاعدة صلبة ودراية تامة في العلوم الشرعية والدينية⁽²⁾.

وشهادة بعضهم على أنه من أبرز متقفي بلده وأبناء عصره وأوضحهم وأقرب علمائها إلى بلاط الملك أكبر، لا تقل أهمية عما ذكر⁽³⁾، حتى ولأه هذا الإمبراطور في بلاطه، منصب (صدر الصدور) الذي هو أعظم منصب علمي في الهند⁽⁴⁾.

يبدو أن هذا غيض من فيض فيما يتعلق بثقافة النكري وعلمه، الذي يستشفه مما بين يديه من علم غزير مركز في دستور العلماء، إلا أن من كتب عنه كان يمرّ عليه مرور الكرام مقارنة مع غيره من علماء تلك الفترة.

مؤلفاته:

تنوعت مؤلفات النكري بتنوع العلوم التي كان يستقي منها ما كتب فيه، ويتبين لهذه الدراسة أن أبرز مؤلفاته، واغزرها علماً وأوسعها ثقافة وأكبرها حجماً، موسوعة مصطلحات جامع العلوم (دستور العلماء)، وما عداها فهو حواشي وشروح في موضوعات مختلفة من أهمها:

- جامع الغموض ومنبع الفيوض، وهو شرح بسيط على كافية ابن الحاجب في النحو.
- حاشية بسيطة على شرح التهذيب لليزدي، في المنطق.
- حاشية على ميرزا هاد ملاً جلال.

(1) الحسني، نزهة الخواطر، ص 759/5

(2) انظر، دستور، ص V

(3) انظر، زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص 41، و ص 189.

(4) انظر، إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص 59.

- حاشية على دستور المبتدي في الصرف.
 - حاشية على خلاصة الحساب للعالمي.
 - حاشية على أصول الحسامي.
 - حاشية على المطول في البلاغة العربية.
 - حاشية على الخيالي على شرح العقائد.
 - حاشية شرح العقائد لسعد التفتازاني (علم الكلام)
 - حاشية على الرشيدية، شرح الشريفة في آداب البحث.
 - الأنموذج المسمى بالتحقيقات.
 - سيف المبتدين في قتل المغرورين. وغيرها من الحواشي والرسائل الأخرى⁽¹⁾.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤلفات على اختلاف أنواعها، لم تظهر إلى النور بعد، بل ذكرت ذكراً فقط عند أكثر من عالم، حتى إن فريق عمل الدستور لم يعرضوا لها، أو يدعّموها بشرح قلّ أم كثر، لذا بات من الحري تحقيقها ودراستها، لتضاف إلى المكتبة العربية.

(1) انظر، دستور، ص ص VI-V، الحسني، نزهة الخواطر، ص 759/5، وأحمد إدريس، الأدب العربي في شبه القارة الهندية، ص 88، و ص 127، والندوي، المسلمون في الهند، ص 38، وإسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، ص 59، زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، ص 41.

التعريف بدستور العلماء:

تعرض الدراسة لتعريف دستور العلماء، وبيان أهميته ودوافع تأليفه، ومكانته بين كتب الموسوعات التي تتضمنها سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية.

يجد الباحث في خطبة الأحمد نكري التي استهل بها دستوره، تعريفاً شاملاً له، حيث أشار إلى أن هذا المؤلف كان جامعاً للعلوم العقلية بفروعها وأصولها، يحتوي على فوائد كثيرة، في تحقيقات اصطلاحات تلك العلوم، كما يحتوي على توضيحات لأمر ومساائل كانت مشكلة على المتعلمين قبل ورودها فيه⁽¹⁾.

ويبين المؤلف أن مادة الدستور العلمية، كانت واضحة العبارة، سهلة الفهم، ذات تعبيرات بسيطة في أسلوبها، بحيث يستطيع كل طالب الوصول إلى المعلومة بسهولة ويسر⁽²⁾.

ويشير النكري في خطبته إلى أنه ضمن كتابه هذا أبحاثاً ونصوصاً شريفة، وعرض فيه اعتراضات لطيفة، تثير قلوب أولي الأبصار، وتطور درب المتعلمين⁽³⁾.

أهمية دستور العلماء:

يلمس المطلع على دستور العلماء أهمية بالغة، وفائدة عظيمة يفيد منها جلُّ الدارسين والمتعلمين لمختلف العلوم. ويجمل الباحث أهميته في البنود الآتية:

1- إن المطلع على الدستور، يجد أنه يُعدُّ من المراجع المهمة التي انكبَّ عليها العلماء يستقون من معين شروحه، ويرتكزون على تعدد فروعها في تناول العلم والمصطلح، فوجدوا فيه العلم المنشعب وزاد المعاني الوفير⁽⁴⁾.

2- غرض المؤلف من الدستور، والذي يتلخص بوصوله إلى الأفكار، أصل التعبيرات وبلوغ مقصودات المقاصد بأفضل نظم، لتوفير الوقت والجهد على القارئ، وبلوغ المرام في اشتوار زبدة المفاهيم، والمرور على الاعتراضات اللطيفة والنسب الخفيفة⁽¹⁾.

(1) انظر، دستور، ص 3.

(2) نفسه، ص 3.

(3) نفسه، ص 3.

(4) نفسه، ص VI.

3- احتواء الدستور على الفروع والأصول النقلية، إلى جانب العلوم العقلية، والفوائد الغربية والجرائد العجيبة، في اصطلاحات العلوم المتناولة والكتب المتداولة⁽²⁾.

4- تميز الدستور باقتضاب الشرح وتركزه وتفرع المصطلح بتعدد ما ينبثق عنه وما يثمر من جذعه، مع الإطناب في الشرح، لا سيما ما جاءت عليه بعض المصطلحات الحكيمة والمنطقية⁽³⁾.

5- تبدو أهمية الدستور بما يحشده مؤلفه أثناء شرح المصطلحات من أسماء الأعلام الذين اعتمد عليهم ورجع إليهم، واستند في شروحه على أمهات مصادرهم ومؤلفاتهم، وكذا الحال في الارتكاز في الأصول، من آيات وأحاديث شريفة عزا بعضها إلى رواة الحديث، فأضحى دستور العلماء سبراً عظيماً لعلوم العرب والمسلمين على طول حقبتهم الحضارية اللاحقة⁽⁴⁾.

6- يضاف إلى ذلك، إيراد الأحمد نكري لمصطلحات غريبة وشروح فريدة تحمل شيئاً من المفاهيم المتعلقة بالسحر والخرافات والخلطة الكيميائية، ووصف بعض الأغذية والأدوية، إلى جانب جمعه لبعض الطرق الفلكية وتأثيرها، واحتسابه لتقويم الأيام والشهور والأزمان، ولم يفته وضع ما يقابل هذه الأسماء باللغة الهندية والفارسية، لا سيما أسماء الشهور والأبراج⁽⁵⁾.

وبهذا يشكل دستور العلماء إلى جانب كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي، عملاً موسوعياً متمماً لبعضه، انفرد به عالمان جليلان من مسلمي الهند، يُضافان إلى عدد من الموسوعات العلمية والمعاجم، كمفتاح العلوم للخوارزمي، والكلديات لأبي البقاء، التعريفات للجرجاني، وكشف الظنون للحاجي خليفة، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة، وغيرها من المؤلفات التي أسهمت في هذا العطاء المعجمي الموسوعي السابر لمعاني ومفاتيح العلوم، لأعلام قدمتها الحضارة العربية والإسلامية في أوج تألقها⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص VIII

(2) نفسه، ص 3.

(3) نفسه، ص 3.

(4) نفسه، ص VII-VI

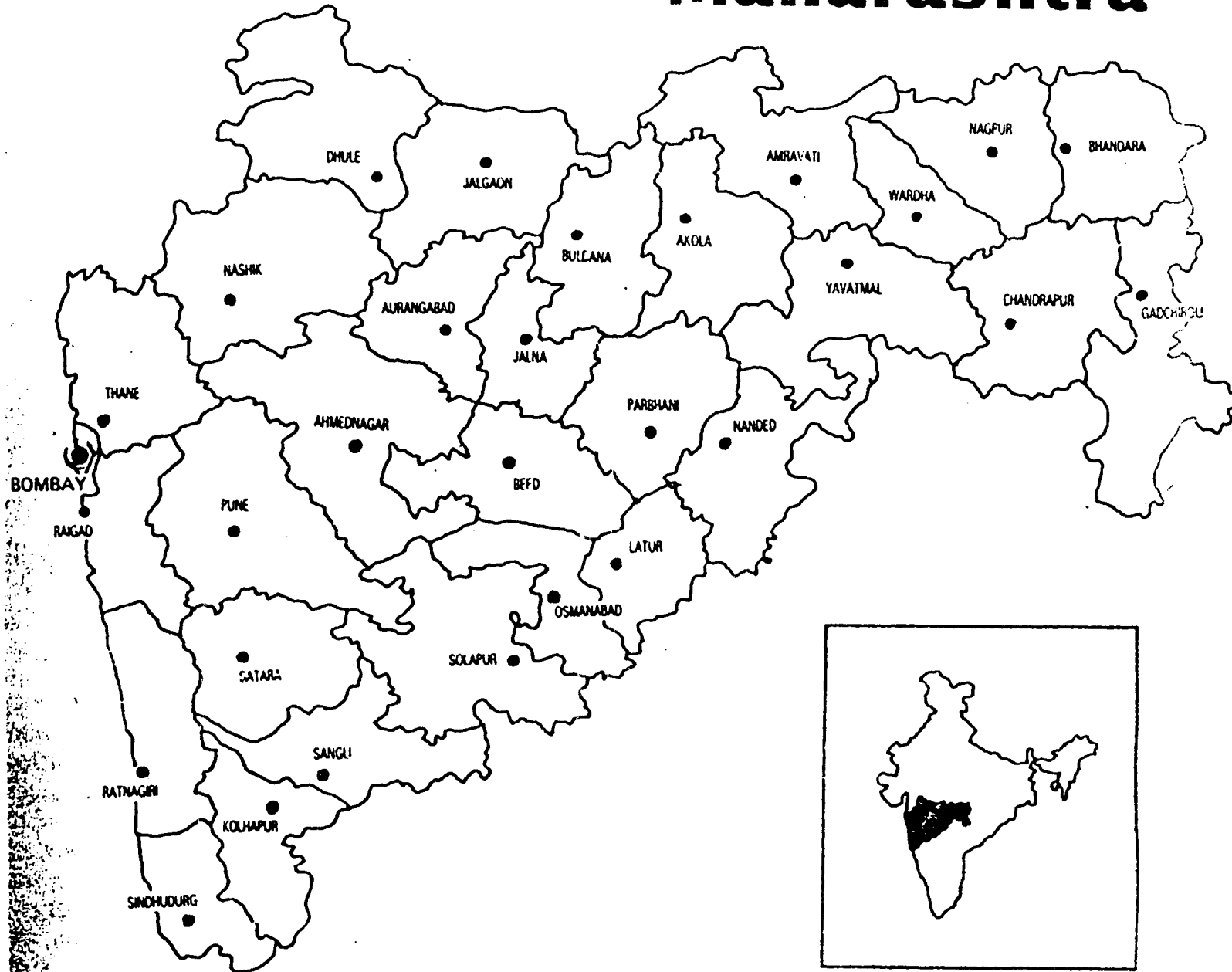
(5) نفسه، ص VII

(6) انظر، دستور، ص VII.

Incredible India



Maharashtra



(Manorama year book 1997) نقاشی کتاب

الفصل الأول

المصطلحات النحوية

المصطلحات النحوية:

لقد شغلت المصطلحات النحوية حيزاً كبيراً في دستور العلماء، فهناك ثلاثة وستون مصطلحاً نحوياً، شملت أو كادت جميع موضوعات النحو العربي، وهذه الكثرة العددية لهذه المصطلحات، دفعت الباحث للبدء بها.

ويقوم الباحث في هذا الفصل، بتوضيح المصطلحات النحوية عند صاحب الدستور، ثم بيان المعنى اللغوي لبعضها، فيما تراه الدراسة مناسباً وضرورياً، بحيث يخدم المعنى الاصطلاحي لها، وبعد ذلك عرض لتعريف هذه المصطلحات عند من سبق النكري من اللغويين، لملاحظة وجوه الشبه والاختلاف فيما بين الطرفين، والتطور الذي أصاب المصطلحات النحوية عند صاحب الدستور إن وجد.

الاسم:

هو "كلمة دلت على معنى بنفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بالوضع"⁽¹⁾، وهو على نوعين: اسم عين، وهو ما دلّ على شيء معين يقوم بذاته، كزيد وعمر، واسم معنى، وهو ما لم يقم بذاته، سواء أكان معناه وجودياً كالعلم، أم كان عديمياً كالجهل⁽²⁾.

ويحيل صاحب الدستور إلى كتاب شرح المقاصد، حيث عرّف الاسم عنده بما نصه: "الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى"⁽³⁾، وهو بهذا المعنى شامل لأنواع الكلمة⁽⁴⁾.

ويشرح النكري الأصل في اشتقاق الاسم، زيادةً في توضيح معناه الاصطلاحي، فيشير إلى أنه من الوسم إن كان علامة للشيء، ومن السمو، إذا كان دليلاً يرفعه إلى الذهن، سواء أكان لفظاً مطلقاً أم صفةً أم فعلاً، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء أكان مركباً أم مفرداً، مخبراً عنه أم خبراً أم رابطاً⁽⁵⁾.

(1) دستور، ص 109.

(2) انظر نفسه، ص 109.

(3) التفاتاني، شرح المقاصد، 337/4.

(4) انظر نفسه، 337/4.

(5) انظر، دستور، ص 109.

ويتابع المؤلف حديثه عن الاسم، فيتوسع في التحقق من أصل لفظته، ويورد في ذلك مذهبين: أولهما، إنه مأخوذ من السمو، بالسين المهملة المتحركة بالحركات الثلاث⁽¹⁾، وإنما سميت الكلمة المذكورة اسماً لعلوها استقلالاً في الدلالة على المعنى، واستغناءً في الاشتقاق، ثم حذفت الواو تخفيفاً على خلاف القياس، ونقلت حركة السين إلى الميم، ليصح الوقف لإسقاط الحركة ثم جيء بالهمزة لئلا يلزم الابتداء بالساكن، وقيل الهمزة عوضاً عن الواو المحذوفة فصار السمو اسماً⁽²⁾.

وثاني هذين المذهبين: إن الاسم مأخوذ من الوسم، بمعنى العلامة، وإنما سميت تلك الكلمة بالاسم لكونها علامة على مسمّاها، والهمزة مبدلة من الواو على غير القياس، لأن إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة بالهمزة نادر، ولا شك أن هذا المذهب باطل، لأن ماضيه سمى وجمعه أسماء، ولو كان الاسم من الوسم المثل الواوي، لكان الفعل الماضي منه وسم وجمعه أوسام⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المذهبين السالفين في أصل لفظة الاسم، هما لكبرى المدارس النحوية العربية، (المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية)، دون أن يشير المؤلف إلى ذلك. فقد لمع أصحاب المدرستين في الخلاف حول المسائل النحوية والصرفية، وكان من بينها وأولها، مسألة اشتقاق الاسم، فذهب البصريون المذهب الأول فيما ذهب الكوفيون المذهب الثاني⁽⁴⁾.

الفعل:

عرفه النكري نقلاً عن سبقه من النحاة، بأنه كلمة دلت على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، بأصل الوضع⁽¹⁾.

ويقسم الفعل من حيث الاقتران بالزمان، إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: الفعل الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتبادلت، أو تاء التانيث الساكنة كـ كتبت.

الثاني: الفعل المضارع، وفيه يصح دخول (لم) عليه، نحو لم يقم، وغيرها من أدوات جزم المضارع، و(لن) نحو لن يكتمل.

الثالث: فعل الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالاته على الأمر، نحو قوم⁽²⁾.

(1) انظر، اللسان، مادة: سما.

(2) انظر، مستور، ص 110.

(3) نفسه، ص 110.

(4) انظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 6/1، والأسترابادي، شرح الشافية، 258/2.

بقي القول - وإن كان في الفعل كلام كثير - إن من خصائصه، صحة دخول (قد)، وحرفي الاستقبال (السين، وسوف) للمضارع، ولحوق المتصل البارز من الضمائر⁽³⁾.

الحرف:

يعرف الحرف نقلاً عن النحاة، على أنه كلمة دلت على معنى غير مستقل بالمفهومية لاحتياجه فيها إلى انضمام أمر آخر إليها، وهو بهذا المعنى مقابلاً للاسم والفعل⁽⁴⁾.

وعرفه سيبويه على اعتباره جزء من أجزاء الكلم العربي، وهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ومثل عليه بـ (ثم ، سوف، الواو)⁽⁵⁾.

والحرف من حروف التهجّي في اللغة، وهو الأداة التي تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل، كـ عن وعلى ونحوهما، كما أن الحرف هو القراءة التي تقرأ على أوجه. والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف جزءاً من الكلمة والتركيب⁽⁶⁾.

وبين المعنى الاصطلاحي واللغوي المذكورين علاقة تبدو من الوضوح بمكان، فإذا كان طرفاً وجزءاً من التركيب والجملة، كما وضّح في الاصطلاح، فهو رابط بين طرفين آخرين، وبذلك يعدّ عنصراً مهماً كما تبين في اللغة.

وكان الورّاق (ت381هـ) ممن حددوا معنى الحرف، فعده "ما دلّ على معنى في غيره، نحو قولك: أخذت درهماً من مال زيد، فـ (من) تدخل للتبويض للمال، والبعض هو الدرهم من المال"⁽⁷⁾.

وعن سبب تسمية الحرف بهذا الاسم، علاوة على ما جاء في المعنى اللغوي له، قيل: بأنه موضوع لطرف الشيء، ويقع الحرف طرفاً للاسم والفعل معاً، لذا خُصّ بهذا اللقب⁽⁸⁾.

(1) انظر، دمتور، ص674، وابن يعيش، شرح المفصل، 204/4.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ص 27-28.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 204/4.

(4) انظر، دمتور، ص357.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 12/1.

(6) انظر، اللسان، مادة: حرف.

(7) الورّاق، علل النحو، ص194، وينظر، الجامي، الفوائد الضمنية، 318/2، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص90.

(8) انظر، الورّاق، علل النحو، ص188.

ولأن الحرف هو ما دلَّ على معنى في غيره، فهو لا ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلا في مواضع مخصوصة، حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب، ومن هذه الحروف (نعم، وبلى، وأيا، وأي، وقد)، وقول النابغة شاهدٌ على ذلك:

أزفَ الترحُّلُ غير أن ركابنا لمَّا تزل برحالنا، وكان قد⁽¹⁾

فحرف (قد) جاء قافيةً لبيت النابغة، مع أن من حقه أن يدخل على فعل ماضٍ، أو مضارع، إلا أن المعنى سوَّغ حذف الفعل، ونياية (قد) عن ذكره⁽²⁾.

الماضي:

هو فعل يدلُّ بحسب الوضع على زمان تقدَّم على زمان الحاضر⁽³⁾.

يتبيَّن أن المؤلف قد أشار إلى الماضي متَّخذًا الزمن مقياساً وحيداً، دون أن ينظر إلى حالته الإعرابية في اللغة العربية.

والماضي لغة: من مضى: مضى الشيء مُضِيًّا ومضى ومُضَوًّا: خلا وذهب، ومضى في سبيله: مات⁽⁴⁾.

ولعل الدارس واجدٌ في المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة واضحة؛ إذ إن كليهما مؤشر على ما مضى من الزمان.

وعرّفه الزمخشري (ت538هـ) في مُفَصَّلِهِ، بأنه الفعل "الدال على اقتران حدثٍ بزمان قبل زمانك، وهو مبني على الفتح إلا أن يعترضه سكونٌ أو ضمة، فالسكون عند الإعلال، ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير"⁽⁵⁾.

(1) النابغة، ديوان النابغة، ص89.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 4/ص 447-451.

(3) انظر، دستور، ص788.

(4) انظر، اللسان، مادة: مضى.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص292، وينظر، أبو الفداء، الكُنَاش، ص261.

المضارع:

يعرف النحويون المضارع على أنه الفعل المشابه للاسم، حال كونه متلبساً بأحد حروف (أتين)، وتبدو مشابهة الفعل المضارع للاسم، من حيث قبول كل منهما دخول الحرف عليه، فحروف الجر تدخل على الأسماء، وحروف الجزم والنصب والاستقبال تدخل على الفعل المضارع، الذي يعبر به عن الحدث الدال على الحال والاستقبال⁽¹⁾.

هذا في الاصطلاح، أما المضارع في اللغة: فهو المشبه، والمضارعة: المشابهة والمقاربة. والمضارع من الأفعال: ما أشبه الأسماء وهو الفعل الآتي والحاضر⁽²⁾.

والناظر إلى المفهومين، يجد أن كل واحد منهما مرآة للآخر، مع أفضلية التوضيح في المفهوم الاصطلاحي؛ كما يلحظ.

ولا يختلف المؤلف مع غيره من علماء اللغة والنحو الأوائل والمتأخرين، في تعريف المضارع وأحواله؛ فهذا سيبويه يثبت أن للأفعال المضارعة حروفاً تعمل فيها فتتصبها، وهي (أن، ولن، وإذن، وكى، ولام التعليل)، في مثل: أريد أن تفعل، وجئتك كي تفعل، وغيرها من الأمثلة. وحروفاً أخرى تعمل فيها فتجزمها، وهي (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية) ومن ذلك قولهم: لم يفعل، ولا تفعل، وغيرها من الأمثلة⁽³⁾.

وعده الزمخشري الفعل الذي تعتقب صدره الهمزة والنون والتاء والياء؛ فالهمزة للمتكلم (أفعل)، والنون لجماعة المتكلمين (نفعل)، والتاء للمؤنث الغائبة (تفعل)، والياء للمذكر الغائب (يفعل)، وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك في هذه الأمثلة (الحاضر والمستقبل). أمّا قولك: (إن زيداً ليفعل) فاللام فيه خالصة للحال، وفي (سيفعل، وسوف يفعل) السين وسوف خالصتان للاستقبال. ويدخل الحروف عليه، وتتوَع إعرابه، ضارع الاسم، فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر⁽⁴⁾.

(1) انظر، دستور، ص 854.

(2) انظر، اللسان، مادة: ضَرَع.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 3/ص 5-8.

(4) انظر، الزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص 292.

الأمر:

عرفه النكري باختصار شديد، فقال: "الأمر بالشيء وقول القائل لمن دونه افعَل"⁽¹⁾.

وأشار سيبويه إلى معنى فعل الأمر في معرض حديثه عن أنواع الفعل جاعلاً إياه عنصراً من عناصر الكلم في اللغة العربية، فحدّده بالفعل الذي يبنى لما لم يقع، وهو قولك أمراً: افعَل، نحو (اذهب، واقتل، واضرب)⁽²⁾.

أما ابن يعيش (ت643هـ) فقد عرف الأمر بقوله: هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع حرف المضارعة منه، فتقول في تضع: ضع، وفي تضارب: ضارب، وفي تُدحرج: دحرج، ونحوها مما أوله متحرّك. فإن سَكُن زدت همزة وصل، لئلا تبدئ بالساكن، فتقول في تضرب: اضرب، وفي تنطلق: انطلق، وفي تستخرج: استخرج⁽³⁾.

يُلاحظ أن المؤلف قد عرّف الأمر من جانب مكانة الأمر (المتكلم)، والمأمور (المخاطب)، ومن كلامه، فالمأمور أقلّ رتبة من الأمر، وكأن صاحب الدستور اكتفى بما جاء في اصطلاح من تقدمه زماناً من علماء اللغة.

المبتدأ:

يبدأ المؤلف بتقسيم المبتدأ إلى قسمين ثم يعرفهما، وهذان القسمان: غير ضروري وهو الأصل، وضروري وهو خلاف الأصل؛ فأما غير الضروري، فهو الاسم المسند الذي لا يوجد فيه عامل لفظي غير زائد، مثل (زيد قائم وبحسبك درهم). وأما الضروري، فهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو همزة الاستفهام الرافعة للاسم الظاهر، مثل (ما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان). وإنما صار هذا القسم ضرورياً، لأن المثالين كلام تام، يصح السكوت عليه، وإسناد الصفة إلى فاعلها غير تام، وبهذا لا يصح أن يكون الزيدان مبتدأ مؤخرًا، لعدم مطابقة الخبر المشتق له⁽¹⁾.

تجدر الإشارة إلى أن تسمية المؤلف للمبتدأ، بالضروري وغير الضروري لم يسبق إليها أحد من علماء اللغة والنحو، وإن كانوا قد أشاروا إلى المفهوم دون تسمية.

(1) دستور، ص160.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 12/1.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 289/4.

فسيبويه عرفه بأنه كل اسم ابتدئ به، ليبني عليه كلام⁽²⁾، على أن يكون هذا الاسم مجرداً من العوامل اللفظية، نحو (كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها)، أو الصفة الواقعة بعد حرف استفهام أو حرف نفي، فالأول نحو (زيد قائم)، والثاني نحو (أقائم الزيدان)⁽³⁾.

وقد عرف المبتدأ باختلاف طفيف، إذ قيل: هو "اسم أو ما في تأويله، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه، أو وصفاً في قوة الفعل، فمثال الاسم (زيد) في نحو: زيد قائم، مثال ما في تأويله، قوله تعالى: "وأن تصوموا خير لكم"⁽⁴⁾، (فخير) خبر عن أن والفعل⁽⁵⁾. ومثال الوصف قولك: (ما مضروب العمران)، فالوصف مبتدأ مستغن عن الخبر، لأنه في موضع الفعل، والتقدير (ما يضرب العمران)⁽⁶⁾.

الخبر:

الخبر في الجملة الاسمية، هو الجزء الذي يتم به معنى الجملة، وهو المجرد عن العوامل اللفظية المسندة إلى المبتدأ، أو الاسم الظاهر الذي رفعته الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام، والأول في مثل: (زيد قائم)، والثاني في مثل: (ما قائم زيد، وأقائم زيد)، فإن القائم مبتدأ ضروري، وزيد فاعله قائم مقام الخبر⁽⁷⁾.

وجاء عند ابن منظور في معنى الخبر لغة، الخبر: البناء، والجمع أخبار، وخبره بكذا وأخبره: نبأه، واستخبره: سألته عن الخبر، وطلب أن يخبره⁽⁸⁾.

ومن خلال هذا المعنى اللغوي، تتضح العلاقة التي تجمع المعنيين اللغوي والاصطلاحي، حيث إن الخبر يعود بالفائدة إلى من يسند إليه، وإلى من يطلبه.

ويقسم الخبر المفرد إلى ضربين:

(1) انظر، دستور، ص ص 791 - 792.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 126/2.

(3) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص 55، وأبو الفداء، الكناش، ص 26.

(4) البقرة: 184.

(5) أبو حيان الأنلسي، شرح اللمحة البدرية، 324/1.

(6) انظر، الأنلسي، شرح اللمحة البدرية، 327/1.

(7) انظر، دستور، ص 398، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 101.

(8) انظر، اللسان، مادة: خبر.

أحدهما: أن يكون اسماً غير صفة، مثل (زيد أخوك)، فزيد مبتدأ وأخوك خبره، وليس في هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون عكس مذهبهم.

ثانيهما: أن يكون صفة في مثل (زيد ضارب)، ولا خلاف بين النحويين في أن الخبر في هذه الجملة، يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ لأنه ينزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه⁽¹⁾.

الحروف المشبهة بالفعل:

وهي حروف تشبه الفعل من ناحية عمله لفظاً ومعنى؛ فأما لفظاً فلانقسامها باعتبار تمام حروفها إلى الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، كانقسام الفعل إليها، باعتبار تمام حروفها أصلية أو زائدة⁽²⁾.

أما بالنسبة لشبهها بالفعل من ناحية المعنى، فلاشتمال معاني الأفعال على النسبة إلى فاعل معين، كما أنها جزئية كذلك معاني تلك الحروف، لاشتغالها على النسبة إلى متعلق خاص بمعان جزئية⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الحروف المشبهة للفعل هي (إن وأخواتها)، فتعمل في الجملة الاسمية، بحيث تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وتبقى على الخبر ويسمى خبرها، لذلك قيل: إنها أشبهت الفعل الذي يرفع وينصب مثلها⁽⁴⁾.

الفاعل:

يعرف النكري الفاعل كما يرد عند النحويين. باسم أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه، بالأصالة المقدم عليه، مثل: ضرب زيد، وطال زيد، ومات زيد⁽⁵⁾.

والفاعل في الجملة الفعلية هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبداً، كما في الأمثلة السابقة، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والأصل فيه أن يلي الفعل، لأنه كالجزء

(1) انظر، الأثباتي، الإنصاف، 65/1، وأسرار العربية، ص58.

(2) انظر، دستور، ص365، والجامي، الفوائد الضيائية، 336/2.

(3) انظر، دستور، ص365.

(4) انظر، الأثباتي، أسرار العربية، ص93.

(5) انظر، دستور، ص651.

منه، وإذا قُدِّم عليه غيره، كان في النية مؤخرًا، ومن ثم جاز (ضرب غلامه زيدًا)، فيما لم يجر (ضرب غلامه زيدًا) ⁽¹⁾.

ويضيف السيوطي (ت911هـ) صفة المفرغ للفاعل، فيرى إن الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه، أو قيامه به، وبهذا الفاعل ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه أو قيامه به ⁽²⁾.

المنصوب:

هو كل اسم اشتمل على علم المفعولية، والمقصود (الفتحة، والكسرة، والألف، والياء) ⁽³⁾، وهذا التعريف مشابه إلى حد كبير تعريف الجرجاني وابن الحاجب ⁽⁴⁾.

ولتوضيح المراد بعلم المفعولية، نورد رأي الجامي (ت898هـ) في الفوائد الضيائية، إذ جاء عنده: "هي علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي أربع: الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: (رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمين، ومسلمين)" ⁽⁵⁾.

المفعول به:

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، مثل (ضربت زيداً)، وهو ما كان أولاً ووقع عليه الفعل ثانياً، ونقص بقولهم: (خلق الله العالم)، فإن العالم هاهنا مفعول به بالإجماع، وما كان العالم قبل الخلق شيئاً ⁽⁶⁾.

ومن ملحوظات الدراسة على تعريف صاحب الدستور للمفعول به، أنه نظر إلى الجانب اللغوي ثم عالجه من الجانب المنطقي، بعرضه للمثال الذي قال فيه: (خلق الله العالم)، وتعليقه كاف على ذلك، وهو ما لم يسبق إليه أحد، والله أعلم.

وتتناول المفعول به بالبحث والدراسة غير واحد ممن تقدموا المؤلف بالزمن، فعرفوه من الجانب اللغوي، إذ قالوا فيه: هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بواسطته،

(1) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 1-202، وابن هشام، أوضح المسالك، 83/2.

(2) انظر، السيوطي، معجم الهوامع، 253/2.

(3) انظر، دستور، ص906.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص250، والجامي، الفوائد الضيائية، 308/1.

(5) الجامي، الفوائد الضيائية، 308/1.

(6) انظر، دستور، ص874.

والمراد بالوقوع (التعلق)؛ أي تعلق الفعل بشيء لا يعقل الفعل إلا بعد أن يعقل ذلك الشيء، كما عرف بأنه كل اسم تعدى إليه فعل⁽¹⁾.

المفعول له:

عرّفه المؤلف باسم ما فعل لقصد تحصيله، في نحو (ضربته تأديباً)، أو لوجوده فعل مذكور، نحو (قعد عن الحرب جبناً)⁽²⁾.

يُلاحظ من هذا التعريف، أن صاحبه أخذه عن تقدمه، لاسيما في سرد الأمثلة، ولكنه تميّز بخلافهم؛ حيث خالف في تعريفه الزمخشري الذي عرفه بقوله: هو علة الإقدام على الفعل، في نحو قولك: (فعلت كذا مخافة الشر)، و (ضربته تأديباً)، و (قعدت على الحرب جبناً)⁽³⁾، ومن كتاب الله عز وجل: " ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت"⁽⁴⁾.

وسمي المفعول لأجله كذلك، لأنه فعل لأجله فعل مذكور⁽⁵⁾. وقيل هو علة الإقدام على الفعل⁽⁶⁾، كما ذكر، وفي قطر الندى هو "المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً، نحو (قمت إجلالاً لك)"⁽⁷⁾.

المفعول معه:

هو الاسم الذي يلي واو المصاحبة، معمول فعل لفظاً أو معنى، مثل (استوى انماء والخشبة، وما شأنك وزيدا)⁽⁸⁾.

(1) فطر، الأتباري، أسرار العربية، ص 46، وفي لسان، ص 43، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 241.

(2) انظر، دستور، ص 874.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 449/1.

(4) البقرة: 243

(5) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 225/2.

(6) انظر الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 242.

(7) ابن هشام، شرح قطر الندى ويل الصدى، ص 316.

(8) انظر، دستور، ص 874، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 242.

وأشير إلى المفعول معه شرحاً وتفصيلاً، فقيل: إنه "اسم فضلة، بعد واو أريد بها التتصيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ (سرت والليل، وأنا سائر والنيل)"⁽¹⁾، ويكون منصوباً بعد هذه الواو الكائنة بمعنى مع، وتسمى (واو المصاحبة)⁽²⁾.

المفعول المطلق:

عُرّف بأنه كل اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، مثل (ضربت ضرباً)، وسمي بهذا الاسم لكونه غير مقيد بأمر، وأما تقيده بالمطلق، فليبيان الإطلاق لا التقييد⁽³⁾، وهذا التعريف مأخوذ عن الجرجاني في تعريفاته⁽⁴⁾.

والمفعول المطلق دون غيره من المفاعيل، يصدق عليه قولنا: (مفعول) صدقاً غير مقيد بالجار، وهو اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه أو عدده، (ضربت ضرباً شديداً، وضربت ضربتين)، وهو ليس خبراً نحو (ضربك ضرب أليم)، ولا حالاً نحو قوله تعالى: "ولئى مدبراً"⁽⁵⁾. وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً⁽⁶⁾.

مفعول ما لم يسم فاعله:

هو مفعول لفعل لم يذكر فاعله، من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم وحده، وهو كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه تغيير صيغة المعلوم إلى المجهول⁽⁷⁾.

ولم يختلف بذلك عن تعريف الجرجاني، إلا بإضافة اللازم والملزوم، كما عرف بالمعنى عند سابقه⁽⁸⁾.

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص323.

(2) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 437/1، والسيوطي، همع الهوامع، 235/3.

(3) انظر، دستور، ص874.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص241.

(5) التل: 10

(6) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 272/1، وابن هشام أوضح المسالك، 2052/2، وشذور الذهب، ص206، وقطر الندى، ص

312، والسيوطي، همع الهوامع، 94/3.

(7) انظر، دستور، ص874.

(8) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص241، وأبو الفداء، الكناش، ص24.

ويُلاحظ على تعريفه وتعريف الجرجاني، خلوهما من الأمثلة، وهو ما يُعَدُّ من الملحوظات السلبية التي تسجل على الدستور، كما يدل على أن تعريفاتهم كانت نقلاً عن سبقهم من اللغويين.

المكان المبهم:

كل ما دلت عليه الجهات الست، وما كان بمعناها فهو مكان مبهم، وهذه الجهات هي (أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت)، وما كان بمعناها مثل (قُدَّام، ووراء، وغيرها)⁽¹⁾.

وأشار صاحب الدستور إلى أنهم عرفوا المكان المبهم بقولهم: "إنه عبارة عن مكان له اسم تسميته به بسبب أمر غير داخل في مسماه كالخلف، فإن تسمية ذلك المكان بالخلف، إنما هو بسبب كون الخلف في جهة وهو غير داخل في مسماه"⁽²⁾، وهو ينقل تعريف الجرجاني نقلاً حرفياً⁽³⁾، ويفسر تعريفه بأن الخلف يدل على مكان، ليس له حدود داخلية ضمنه، فالخلف دال على كل ما يشمله من أمكنة، بصرف النظر عن حدودها وأبعادها.

المكان المعين:

وهو بخلاف المكان المبهم، ويعرف على أنه المكان الذي له اسم تسميته به، بسبب أمر داخل في مسماه كالدار، فإن تسمية المكان بها إنما هي بسبب الحائط، والسقف وغيرها، وكل منها داخل مسماه⁽⁴⁾.

وكما اتبع المؤلف الجرجاني للمكان المبهم جاء كذلك في المكان المعين، وتفسير تعريفه هو أن المكان المعين مكان محدد المساحة؛ فكلية الدار ذات أبعاد محدَّدة تتحصر بين أربعة جدران وسقف، على مسطح من الأرض محدَّد⁽⁵⁾.

(1) انظر، دستور، ص 883.

(2) دستور، ص ص 883-884.

(3) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 245.

(4) انظر، دستور، ص 884.

(5) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 245.

المنادى:

يعرفه المؤلف بالاسم المطلوب إقبال مدلوله بوجهه أو بقلبه، حقيقة أو حكماً بحرف قائم مقام الفعل (أدعو)، سواء كان ذلك الحرف ملفوظاً في مثل (يا زيد)، أو مقدراً في مثل قوله تعالى: "يوسف أعرض عن هذا"⁽¹⁾، أي يا يوسف أعرض⁽²⁾.

وقد تناول المنادى الكثير من علماء اللغة والنحو، إلا أن تعريف صاحب الدستور يتفق اتفاقاً كلياً مع تعريف أبي الفداء (ت678هـ)⁽³⁾. وجزئياً مع تعريف الجرجاني في تعريفاته⁽⁴⁾.

وبين سيبويه أن النداء يكون لكل اسم منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ويكون إذا كان مضافاً فيه، كقولك: (يا عبد الله)، ومرفوعاً إذا كان مفرداً، في مثل (يا أيها الرجل)، وهو في موضع اسم المنصوب⁽⁵⁾.

الحال:

يعرف الحال عند النحاة، إنه ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به وهي على أقسام:

الأول: متقل، وهو الحال الذي ينتقل من صاحب الحال مثل: (جاعني زيد راكباً)

الثاني: مؤكّد، وهو الحال الذي يؤكد جزء الجملة، في مثل قوله: هو الحق لا ريب فيه، فعبارة (لا ريب فيه) حال مؤكّد جزء الجملة الأول (هو الحق)، والتحقيق في قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين"⁽⁶⁾.

الثالث: المتداخل، وهو الحال الذي هو من توابع معمول الحال الأول، وذلك مثل: (جاعني زيد يقوم غلامه مجروحاً رأسه)

الرابع: المترادف، وذلك هو الحال الذي عامله هو العامل في الحال الأول، وذلك مثل: (رأيت زيدا قائماً عالماً راكباً).

(1) يوسف: 29.

(2) انظر، دستور، ص899.

(3) انظر، أبو الفداء، الكنز، ص44.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص250.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 182/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 315/1، والجامي، الفوائد الضيائية، 323/1.

(6) البقرة: 1.

الخامس: الحال المُقَدَّر، وهو الحال الذي يتوقع حصوله في المستقبل، أما في الحال فليس موجوداً، في مثل: (جاعني زيد ومعه صقر صائداً غداً)⁽¹⁾.

وكان ابن هشام ممن سبقوا صاحب الدستور إلى تقسيم الحال إلى أقسام، لا تتوافق مع تقسيم الثاني الذي ذكر⁽²⁾.

من هنا يتبين للباحث، بأن قسَمي الحال المسميان (الحال المترادف، والحال المقدر)، لم يردا عند من سبق المؤلف من النحاة، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى.

التميُّز:

أراد التمييز، وأسماه التميُّز، وهو في تعريف النحاة كما ينص عليه مؤلف الدستور: عبارة عن اسم يرفع الإبهام المستقر بحسب الوضع عن ذاتٍ مذكورة، أو مقدَّرة في جملة، أو ما يشابهما⁽³⁾.

والتمييز لغة: ميَّز، الميز: التمييز بين الأشياء، تقول: ميزت بعضه من بعض، فأنا أميَّزه ميَّزاً.⁽⁴⁾ فتمييز الأشياء من بعضها، هو رفعٌ للإبهام والغموض، وتوضيحٌ لها.

وشرح الزمخشري مصطلح التمييز، فقال: "ويقال له: التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد، بالنص على أحد محتملاته، فمثاله في الجملة: طاب زيدٌ نفساً، وتصيب عرقاً"⁽⁵⁾، وقال تعالى: "واشتعل الرأس شيباً"⁽⁶⁾.

وتناول الأنباري (ت577هـ) التمييز بالشرح والتوضيح، فأراد به تبيين النكرة المفسرة للمبهم. وهو منصوب بفعل وغير فعل، فأما ما كان منصوباً بفعل، فنحو (تصيب زيد عرقاً، وتفقاً الكباش شحماً)، فعرقاً وشحماً انتصبا بالفعلين السابقين عليهما⁽⁷⁾.

وأما ما كان منصوباً بغير فعل، فنحو (عندي عشرون رجلاً أو خمسة عشر درهماً)، فالعامل في رجل ودرهم هو العدد السابق عليهما⁽¹⁾.

(1) انظر، دستور، ص349.

(2) انظر، ابن هشام، مفتي اللبيب، ص604.

(3) انظر، دستور، ص286.

(4) انظر، اللسان، مادة: ميَّز.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 35/2، وانظر، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 377/2.

(6) مريم: 4.

(7) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص113.

الاستثناء:

شرح المؤلف الاستثناء بشكل مختصر، لم يصل إلى الحد الذي يفي بغرض الدراسة لتوضيح المصطلحات النحوية.

فقد عرف صاحب الدستور الاستثناء، إذ نصَّ عليه بقوله: "إخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره بـ إلا وأخواتها، سواء أكان ذلك الشيء المُخرَج داخلاً في صدر الكلام مندرجاً تحته أم لا، فإن كان مندرجاً كزيد في: جاءني القوم إلا زيدا، فالاستثناء متصل، وإن لم يكن مندرجاً بأن لا يكون المستثنى من جنس الصَّدر كالحمار في: جاءني القوم إلا حماراً. أو كان من جنسه، لكن يكون المراد من الصدر ما لا يمكن دخول المستثنى فيه، كما إذا أريد بالقوم القوم الذين لا يكون زيد داخلاً فيهم، وقيل: جاءني القوم إلا زيدا، فالاستثناء على كلا الحالين منقطع، وكلمة إلا في المنقطع للعطف بمعنى لكن"⁽²⁾.

وقد تناول سيبويه موضوع الاستثناء بالشرح والتفصيل، عندما تحدث عن أدواته⁽³⁾، ومثله المبرد (ت285هـ)⁽⁴⁾، وابن هشام تحت باب المستثنى⁽⁵⁾.

أما السيوطي فقد عرّف المستثنى الذي يعدُّ الشيء المذكور عند المؤلف، فقال فيه: "هو المُخرَج بـ (إلا) أو أحد أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضاً فمتصل، وإلا يقرَّب بـ (لكن)"⁽⁶⁾.

الإعراب:

يعرّف صاحب الدستور الإعراب كما ورد عند النحاة، على أنه الحركة أو الحرف الذي يكون سبباً قريباً لاختلاف آخر المُعرَّب وعند بعضهم الإعراب: هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً⁽⁷⁾، والتعريف الثاني نقلاً عن كتاب التعريفات⁽⁸⁾.

(1) نفسه، ص114.

(2) دستور، ص91.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 309/2.

(4) انظر، المبرد، المُقتضب، 389/4.

(5) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 249/2.

(6) السيوطي، مع الهوامع، 247/3.

(7) انظر، دستور، ص132، والجامي، الفوائد الضيائية، 193/1.

(8) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص31.

سمي الإعراب بهذا الاسم، كما يرى الأنباري، من ثلاثة أوجه: أحدها، لأنه يبين المعاني، وذلك من قولهم: (أعرب الرجل عن حجته) أي بيّنها، فلمّا كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً ومنه قول الشاعر:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منّا تقيّ ومعرب⁽¹⁾.

والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً، بسبب التغيير الذي يلحق أواخر الكلم، ودليل ذلك قولهم: (عربت معدة الفصيل) إذا تغيّرت.

والوجه الثالث: أن يكون سمي إعراباً، لأن المعرب للكلام، كأنه يتحبّب إلى السامع بإعرابه، وذلك من قولهم: (امرأة عروب)، إذا كانت متحبّبة إلى زوجها. وقال تعالى في كتابه العزيز: "عرباً أتراباً"⁽²⁾. أي متحبيبات إلى أزواجهن⁽³⁾.

كما بيّن ابن هشام معنى الإعراب وأنواعه، فقال: "الإعراب أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفع ونصب في اسم وفعل، نحو (زيدٌ يقوم، وإن زيدا لن يقوم)، وجزراً في اسم، نحو (لزيد)، وجزم في فعل، نحو (لم يقم)، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجزم، وحذف الحركة للجزم"⁽⁴⁾.

الرفع:

واحد من الحالات الإعرابية الثلاث للكلمة العربية، (الرفع، والنصب، والجزم)، ويعبر عنه بالضمّة عند الإعراب بالحركات، وبالألف والواو عند الإعراب بالحروف⁽⁵⁾.

وسمّي الرفع كذلك، لأن الشفتين تقومان عند التلقظ به بالارتفاع إلى أعلى مع الضم إلى بعضهما⁽⁶⁾، وهذه العملية تحدث حركة الضمة (الضمّة) من حركات الإعراب الرئيسية، وتستخدم في الرفع.

(1) الكميت الأزدي، سيبويه، الكتاب، 257/3، والأنباري، أسرار العربية، ص31.

(2) الواقعة: 37.

(3) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص31-32.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 39/1، وقطر الندى، ص45.

(5) انظر، دستور، ص455.

(6) نفسه، ص455.

ومن اللافت للنظر، أن النكري عالج الرفع صوتياً مع أنه مصطلح نحوي، ذلك عندما أشار إلى ما يحدث لدى أعضاء نطق الأصوات عند التلّفظ بالرفع.

الجر:

يعدُّ الجر حالة إعرابية من الحالات الثلاث المختصة للأسماء، ويتم بثلاثة أشياء، حروف الجر، والإضافة، والتبعية، على الترتيب، وقد اجتمعت هذه الأشياء في شاهد واحد هو البسمة، فالاسم مجرور بحرف الباء، ولفظ الجلالة (الله) مجرور بالإضافة، والرحمن صفة مجرورة بالتبعية⁽¹⁾.

ورأى سيبويه، أن الجر يكون في كل اسم مضاف إليه، ويجرُّ المضاف إليه بثلاثة أشياء، بشيء ليس باسم ولا ظرف، نحو قولك: مررت بعبد الله، وبشيء يكون ظرفاً، في مثل: خلف وأمام، وباسم لا يكون ظرفاً، في مثل: كل، وغير⁽²⁾.

ويرى الأنباري أنّ حروف الجر اختصت بالدخول على الأسماء، والحروف متى كانت مختصة، وجب أن تكون عاملة، وأنها العامل الرئيسي في جر الأسماء، حتى إن المضاف إليه يُجرُّ بمعنى حرف من حرفي الجر، (اللام، ومن)⁽³⁾.

وعند السيوطي يكون الجر بطريقتين: بحرف الجر، وسمي بهذا الاسم، لأنه يجر معنى الفعل إلى الاسم، وبالإضافة، وسبب الجر فيها كائن بسببها⁽⁴⁾. لا كما جاء عند الأنباري كما سلف ذكره.

الكسر:

حالة إعرابية يُعبّر عنها بالكسرة، والكسرة هي حركة إعرابية من الحركات الثلاث، تستخدم في حالة الكسر، وسميت كذلك، لأن الشفة السفلى عند التلّفظ بها تسقط وتتكسر إلى أسفل، ومثلها اللسان، أي يميل العضوين إلى السقوط والهبوط.⁽⁵⁾

(1) انظر، لمستور، ص321.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 1/صص 419-420.

(3) انظر، الأنباري، أسرار العربية، صص 139-150.

(4) انظر، السيوطي، مع الهوامع، 4/153.

(5) انظر، لمستور، ص738.

وعند النطق بالكسرة يظهر تكثيف أعضاء النطق في الجهاز الصوتي عند الإنسان، بحيث يرتفع الطرف الأمامي من اللسان نحو الحنك الأعلى، إلى أقصى ما يمكن، بحيث يكون الفراغ بينهما كافياً لمرور الهواء، تماماً كما يحدث عند النطق بياء المدّ، لأن هذه البياء ليست إلا كسرة طويلة⁽¹⁾.

الاسم التام:

من المشهور أن التام صفة للفعل، إلا أن المؤلف أطلقها على الاسم كذلك، والاسم التام عنده: هو الاسم الذي يلحق به التتوين ونونا التثنية والجمع والإضافة، وهو في هذه الحالة لا يمكن إضافته إلا بإزالة اللواحق التي تلحق به⁽²⁾.

وهذا التعريف يرد عند الجرجاني في تعريفاته⁽³⁾، كما عرض له معاصر النكري في كشفه⁽⁴⁾.

ولتوضيح التام لغة، قيل: تَمَّ الشيء يَتَمُّ تَمّاً وتاماً: ما تَمَّ به، وأَتَمَّ الشيء وتَمَّ به يَتَمُّ: جعله تاماً، والتَّمَّ: الشيء التام⁽⁵⁾. وما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لا يتعدى كون إلحاق الزوائد للشيء، من قبيل تمامه.

ويسمى الاسم بالتام، لتمامه بتلك الأمور، وعدم حاجته إلى المضاف إليه، وفي هذه الحالة يشابه الاسم التام الفعل التام بفاعله، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله، لمشابهته الفعل التام بفاعله. وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم، كما أن الفاعل يكون بعد الفعل⁽⁶⁾.

والاسم التام مصطلح أطلق عند المتأخرين من علماء اللغة والنحو، ولم يُعثر على هذا المصطلح عند القدماء، وإن أشاروا إلى بعض خصائصه، كحذف نوني التثنية والجمع، والتتوين من آخر الاسم، و(ال) من أوله⁽⁷⁾.

(1) انظر، الأشقر، معجم علوم اللغة، ص337.

(2) انظر، دستور، ص111.

(3) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص25.

(4) انظر، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 1/90.

(5) انظر، اللسان، مادة: تَمَّ.

(6) انظر، دستور، ص111.

(7) انظر، ابن هشام، مقني اللبيب، ص842-845.

اسم الجنس:

عند حديث صاحب الدستور عن اسم الجنس، فإنه يوضح ما يتعلّق به من مصطلحات، فيشير إلى معنى الجنس، وعلم الجنس، ويميّز بينها.

أما الجنس فهو الذي يصح إطلاقه على القليل والكثير كـ (الماء)، فإنه يطلق على القطرة والبحر، واسم الجنس كـ (الإنسان)، وما أشبهه، أما علم الجنس، فهو ذاته اسم الجنس، كـ (أحمد، محمد)⁽¹⁾.

والجنس لغة: الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير، والجمع أجناس. والمجانسة والتجنيس، من الجنس⁽²⁾.

وبتعريف الجنس لغة، وجدت الدراسة صلة واضحة بينه وبين مفهومه الاصطلاحي؛ فعبارة (الضرب من كل شيء) تبدو شاملة لكل ما يمكن أن يطلق عليه اسم من الجنس.

وعرفه الزمخشري، بأنه ما علق على شيء وما أشبه ذلك الشيء، وينقسم إلى قسمين: اسم عين، واسم معنى. وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، نحو (رجل، وفرس)، واسم صفة نحو (راكب، وجالس، ومفهوم)⁽³⁾.

وقد بيّن المؤلف الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، إذ جاء عنده "فإن قيل ما الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس، مع أنها موضوعات للماهية من حيث هي هي، من غير ملاحظة الحضور في الذهن، وعلم الجنس أيضاً موضوع لها من حيث إنها حاضرة فيه، ولهذا صار معرفة، كما أنه لا فرق بين العلم والمعلوم عند القائلين بحصول الأشياء بأنفسها في الذهن إلا باعتبار القيام بالذهن وعدم القيام على ما تقرر في محله"⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الحاجب (ت686هـ) قد عرّف اسم الجنس، وحملّه مفهوم الجنس الذي سبق ذكره عند المؤلف، فقد جاء في الشافية: "اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل

(1) انظر، دستور، ص111.

(2) انظر، اللسان، مادة: جنس.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 91/1.

(4) دستور، ص111.

والكثير بلفظ المفرد، فإذا بالتصيص على المفرد جيء فيه بالتاء، يسمى باسم الجنس⁽¹⁾. ولهذا المفهوم علاقة باسم الجمع.

اسم الإشارة:

يُعرف اسم الإشارة عند النكري، بأنه الاسم الذي يوضع لما يشار إليه إشارة حسيّة بالجوارح الأعضاء⁽²⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في كافيته المشروحة في الفوائد الضيائية⁽³⁾.

ويشار بهذا الاسم إلى المفرد والمتى والجمع، كما ورد عند ابن هشام: "والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها، إما مذكر وإما مؤنث، فالمذكر (ذا)، والمفرد المؤنث عشرة منها، وهي: ذي، وتي، وذو، وتي، وذات، وتا. والمتى: ذان، وتان رفعا، وذين وتين جرّا ونصبا، ونحو قوله تعالى: "إن هذان لساحران"⁽⁴⁾ مؤول، ولجمعهما (أولاء) ممدودا عند الحجازيين، مقصورا عند تميم، ويقالُ مجيئه لغير العقلاء⁽⁵⁾.

وأما الإشارة لغة، فيقال: شار بمعنى عرض، وشار الدابة يشورها إذا عرضها لتباع، وأشار بمعنى أوما، ويكون ذلك بالكفّ والعين والحاجب، وشور إليه بيده، أي أشار، وأشار عليه بالرأي، إذا وجّه إليه الرأي والمشورة، وأشار النار وأشار بها وشور بها: رفعها⁽⁶⁾.

يُلحظ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، من علاقة واضحة؛ فعرض الأشياء يؤدي إلى لفت النظر إليها، والإيماء بمعنى الإشارة، ولا تكون إلا بأحد أعضاء الجسم، كما أن توجيه الرأي بمثابة الإشارة إلى تنفيذه، وكذلك رفع النار حتى يتسنى للناظر أن يراها بوضوح، يؤدي إلى استطاعته الإشارة إليها بأحد أعضائه.

الاسم المتمكن:

هو الاسم الذي يتغيّر آخره بتغيّر العامل. وبعبارة أخرى، هو الاسم الذي تدخله حركات الإعراب الثلاث مع التنوين، لعدم مشابهته الفعل، لأن الأخير لا يقبل الجرّ والتنوين⁽⁷⁾.

(1) الأسترابادي، شرح الشافية، 193/2.

(2) انظر، دستور، ص 111.

(3) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 93/2.

(4) طه: 63.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، 134/1.

(6) اللسان، مادة: شور.

(7) انظر، دستور، ص 113.

وجاء في اللسان: إن المتمكن من الأسماء: هو ما قبل الرفع والنصب والجر، كقولك: زيدٌ، وزيداً، وزيدٍ. ويرى ابن منظور نقلاً عن الجوهري، في معنى قول النحويين في الاسم إنه متمكن، أي أنه معرب⁽¹⁾.

وفي شرح المفصل ورد تحت اسم المعرب، وعرف باختلاف آخر الأسماء باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً، بحركة أو حرف، ومثال ذلك (الرجل) في الحالات الإعرابية الثلاث، فتقول: (جاء الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل)⁽²⁾.

وقد ذكر المتمكن في غير موضع عند سيبويه⁽³⁾. وفي ذلك تبعه غيره من معاصريه ومن تبعهم، حتى عصر المتأخرين؛ منهم السكاكي (ت626هـ) الذي أسماه (القابل أو المعرب)⁽⁴⁾، ومنهم ابن هشام الذي ذكر لفظ (المتمكن) في شرحه للمعرب والمبني، إذ قال: "الاسم ضربان: معرب وهو الأصل، ويسمى متمكناً، ومبني وهو الفرع، ويسمى غير متمكن"⁽⁵⁾.

المبني:

هو ما كانت حركته وسكونه لا تعامل والاسم المبني، وما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب يعامله⁽⁶⁾.

يبدو أن هذا التعريف يشوبه شيء من الغموض، حيث لم يعرفه أحدٌ بمثل ذلك. على ذلك ترى الدراسة أن المبني العارض البناء لا يعامل مع حركته قبل البناء، أما المبني بالأصل فيعامل معها، لأنها أصل في بنائه، ومن أمثلة الثاني (الفعل الماضي، وفعل الأمر).

وجاء تعريف الزجاجي للمبني واضحاً شاملاً، فقد عرفه بقوله: "والمبني: ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه، نحو: هؤلاء، حذام، قطام. وما أشبه ذلك، تقول: رأيت هؤلاء، وحذام، وقطام. ومررت بهؤلاء، وجاعني هؤلاء، فلا يتغير آخره بدخول العوامل عليه لأنه

(1) انظر، اللسان، مادة: مكن.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 150/1.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 16/1. و 3/ 521 و ص 523.

(4) انظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ص 77.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، 29/1.

(6) انظر، دستور، ص 792، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 208.

مبني⁽¹⁾. كما أشار إليه ابن جني تحت باب القول على البناء، فقال: "هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، من السكون أو الحركة"⁽²⁾.

كما سبق المؤلف إلى تعريف المبني من كثيرون، منهم ابن هشام⁽³⁾، والجرجاني⁽⁴⁾، ورأوا أنه بخلاف المعرب الذي تتغير حركة آخره بحسب العوامل الداخلة عليه، فيأخذ الحركات الإعرابية الثلاث.

أسماء الأفعال:

يعرفها المؤلف بما نصَّ عليه النحاة، على أنها الأسماء التي بمعنى الأفعال، مثل (هيهات بمعنى بُعد، وأفّ بمعنى أتضجّر، وحذار بمعنى احذر)⁽⁵⁾.

وأشار ابن جني إلى أسماء الأفعال في حديثه عن (باب تسمية الفعل)، وبيّن أن العرب سمّت الفعل بأسماء، وذلك على ضربين: أحدهما في الأمر والنهي، والآخر في الخبر⁽⁶⁾.

وقد شابه تعريف صاحب الدستور لأسماء الأفعال مع تعريف الجرجاني، الذي عرّفه بأنه "ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: رويد زيد أي أمهله، وهيهات الأمر أي بُعد"⁽⁷⁾، إلا أنه لم يمثّل على المضارع في تعريفه.

(1) الزّجّاجي، الجمل في النحو، ص260، والأنباري، أسرار العربية، ص37.

(2) انظر، ابن جني، الخصائص، 37/1.

(3) انظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، ص13.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص237.

(5) انظر، دستور، ص114.

(6) انظر، ابن جني، الخصائص، 34/3.

(7) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص25.

وجعل الزمخشري أسماء الأفعال على ثلاثة أضرب: فمنها ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التكرير لحاق التتوين، كقولك: (إيه، وإيه، وصه، وصه). ومنها ما لا يستعمل إلا معرفة، نحو (بله، وأمين)، وما التزم فيه التكرير، نحو (إيه) في الكف، و(ويها) في الإغراء، و(واها) في التعجب، يقال: واها له ما أطيبه، ومنه (فداء لك فلان)، بالفتح والتتوين، أي ليفدك⁽¹⁾.

ويرى ابن هشام أن اسم الفعل، هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، كـ (شئان، وصه، وأواه). والمراد بالاستعمال هنا، كونه عاملاً غير معمول، فخرجت بذلك المصادر والصفات، في نحو (ضرباً زيداً)⁽²⁾.

أفعال التعجب:

هي ما وُضع لإنشاء التعجب، ولها صيغتان: ما أفعله، وأفعل به⁽³⁾. هكذا عرفها صاحب الدستور، وهكذا جاء في كتاب التعريفات⁽⁴⁾.

والتعجب استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره، وقيل: المطلوب في التعجب الإيهام، لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يُعرف سببه، فكلماً استبهم السبب كان التعجب أحسن⁽⁵⁾.

ويلحظ أن التعجب في اللغة، لا يخرج عن كونه من الاستعجاب والاستعظام لصفة ما في المتعجب منه، كما ورد في التعريفات الاصطلاحية السابقة، حيث أنك ترى الشيء يعجبك، تظن أنك لم تر مثله، وقولهم: (الله زيد) كأنه جاء به الله من أمر عجيب⁽⁶⁾.

أفعال المدح والذم:

هي عبارة عن أفعال وُضِعَ بعضها لإنشاء المدح (نعم)، وبعضها لإنشاء الذم (بئس)⁽⁷⁾، هكذا عُرِّفت في الدستور بشكل مختصر. وعند الجرجاني في تعريفاته⁽⁸⁾.

(1) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 79/3.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 4/ص 81-82.

(3) انظر، دستور، ص 136، والجامي، الفوائد الضيائية، 306/2.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 33.

(5) انظر، التهانوي، الكشاف، 474/1.

(6) انظر، اللسان، مادة: عجب.

(7) انظر، دستور، ص 136.

(8) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 33.

ورأى البصريون والكوفيون أن نِعْمَ ويُنسَ فعِلان لإنشاء المدح والذم. وقد اختلف فيما بينهم في كلمتي (نعم، بئس)، على أنهما اسمان أو فعِلان؛ فذهب البصريون إلى أنهما فعِلان ماضيان لا يتصرفان، ولهم في ذلك أدلتهم، فيما ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، ولهم في ذلك أدلتهم أيضاً، وقد لاقى رأي البصريين من القبول والتأييد ما لم يحظ به رأي الكوفيين⁽¹⁾.

الأفعال الناقصة:

وهي - حسبما جاء عند النكري - أفعال وُضِعَ كل واحد منها لتقرير فاعله وتثبيته إيجاباً أو سلباً على صفة يدل عليها خبره، وإنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال غير الناقصة، وفيها احتياج إلى الخبر، وكل شيء يحتاج إلى شيء آخر يكمله، فهو ناقص⁽²⁾.

وبين سببويه أن الأفعال الناقصة، هي الأفعال التي لا تستغني عن الخبر، وتكون بدونه ناقصة، من مثل: كان ويكون، وصار، وليس، وما كان نحوهم من الأفعال⁽³⁾، وهي أفعال تدخل الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها⁽⁴⁾.

وهناك رأي في هذه الأفعال، حول ما إذا كانت أفعالاً أم حروفاً، ففي حين ذهب كثيرون إلى أنها أفعال، فإن البعض رأى أنها حروف، والصحيح أنها أفعال، والدليل على ذلك ثلاثة أوجه: الأول: لأنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواو، والثاني: لأنها تلحقها تاء التانيث الساكنة، والثالث: لأنها تتصرف⁽⁵⁾.

أفعال المقاربة:

هي أفعال وُضِعَ كل واحد منها لغرض الدلالة على قرب حصول خبره لفاعله، في اعتقاد المتكلم، ويعود هذا الاعتقاد لأمر من ثلاثة: أحدها، رجاء المتكلم وطمعه لحصول الخبر للفاعل دون اليقين والجزم بذلك الحصول، مثل (عسى) في جملة (عسى زيد يخرج)، وثانيها، إشراف الخبر على حصوله للفاعل، مثل (كاد) في جملة (كاد المعلم أن يكون رسولا)، وثالثها، شروع الفاعل في الأسباب المفضية إلى حصول الخبر له، مثل (طلق) في جملة (طلق زيد يخرج)⁽⁶⁾.

(1) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص29، والإنصاف، 97/1.

(2) انظر، دستور، ص137.

(3) انظر، سببويه، الكتاب، 45/1.

(4) انظر، ابن هشام، أوضح الممالك، 231/1.

(5) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص85.

(6) انظر، دستور، ص136، وابن يعيش، شرح المفصل، 372/4.

وفي كتاب التعريفات وبعده الفوائد الضيائية، عُرِّفت هذه الأفعال، على أنها ما وُضِعَ لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، منصوب على المصدرية بتقدير مضاف⁽¹⁾.

المذكّر:

هو خلاف المؤنث، وفي النحو وكما ينقله عنه النكري، هو كل اسم لا يوجد فيه علامة تأنيث لا لفظاً ولا تقدير⁽²⁾.

ويكاد يتفق ابن منظور في تعريف المذكر لغة، مع التعريف الاصطلاحي له، وإن كان يضيف له صفات مختلفة، إلا أنها صفات لا تصلح إلا للمذكر، كما يتضح تالياً:

الذكر خلاف الأنثى، والجمع نكور وذكورة. ويوم مذكر: إذا وصف بالشدة والصعوبة، وكثرة القتل. والذكر من الحديد: أبيضه وأشدّه وأجوده، وهو خلاف الأنثى، وبذلك يسمى السيف مذكراً⁽³⁾.

ويحتذي المؤلف في (تعريف المذكر) السابقين على عهده من علماء اللغة والنحو العربي؛ فجميعهم يشير إلى أنه كل اسم خلا من علامات التأنيث الثلاث: (التاء، والألف، والياء)، في نحو: (غرفة، وأرض، وحُبلى، وحمراء، وهذي)⁽⁴⁾.

المؤنث الحقيقي:

يعرف المؤنث الحقيقي عند النحاة كما نصّ عليه النكري في دستورهِ، على أنه اسم مؤنث يقابله اسم مذكر من إنسان وحيوان، كـ امرأة التي يقابلها من المذكر رجل، وناقّة التي يقابلها من المذكر جمل⁽⁵⁾.

ورأى الزمخشري بأن المؤنث على ضربين: مؤنث حقيقي ومثاله ما ذكر، ومؤنث غير حقيقي كتأنيث الظلّة والنعل، ونحوهما مما يتعلّق بالوضع والاصطلاح⁽⁶⁾.

(1) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص33، والجامي، الفوائد الضيائية، 298/2.

(2) انظر، دستور، ص823، والجامي، الفوائد الضيائية، 167/2.

(3) انظر، اللسان، مادة: ذكر.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 252/3، وأبو الفداء، الكناش، ص174.

(5) انظر، دستور، ص785، والجرجاني. كتاب التعريفات، ص257.

(6) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 357/3.

المؤنث اللفظي:

هو اسم فيه إحدى علامات التأنيث لفظاً أو تقديراً، وهذه العلامات ثلاث: التاء الموقوف عليها هاء، والألف الممدودة، والألف المقصورة⁽¹⁾.

وجاء عند ابن هشام بما يعني التأنيث اللفظي، أنه يحتاج إلى علامة، وهذه العلامة إمّا تاء متحركة، وتختص بالأسماء، كـ (قائمة)، أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال، كـ (قامت)، وإمّا ألف مفردة كـ (حُبلى)، أو ألف قبلها ألف منقلبة همزة كـ (حمرء)، وتختص الأخيرتان بالأسماء⁽²⁾.

يتبين للدراسة أن صاحب الدستور اقتصر عند ذكره لعلامات التأنيث، على ثلاث منها كما سلف، أما عند من سبقه فقد كانت خمس علامات.

التوابع:

يعرف التابع عند النحاة، وكما نقله النكري، على أنه الاسم المتأخر رتبةً بجنس إعراب سابقه، حال كون إعرابهما ناشئاً من جهة واحدة شخصية، مثل: (جاءني زيد العالم الكاتب)، فإن كل واحد من العالم والكاتب، إذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية، وهي فاعلية زيد العالم الكاتب، لأن المجيء المنسوب إلى زيد في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، لا إليه مطلقاً⁽³⁾.

وفي اللغة، تبع الشيء تبعاً وتبعاً في الأفعال، وتبعته الشيء تبعاً: سرت في أثره، واتبعه وأتبعه وتتبعه: قفاه، وتطلبه متبعاً له⁽⁴⁾.

وما بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، علاقة واضحة، بينها معنى اللحاق للتابع بالمتبوع، فهو متأخر عنه في الرتبة، ومتفقاً له بالوضع.

ويشير النكري إلى عدد التوابع؛ فهي خمسة، فإذا اجتمعت رُتبت بأن يبدأ منها النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البديل، ثم العطف بالحروف، كذا في التسهيل⁽⁵⁾.

(1) انظر، دستور، ص785.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح الممالك، 4/286، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص257.

(3) انظر، دستور، ص292.

(4) انظر، اللسان، مادة: تبع.

(5) انظر، ابن مالك، تسهيل الفوائد، 3/150، ودستور، ص292.

وقال ابن مالك (ت672هـ) في تعريف التابع: "هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه، وعامله مطلق، وهو تأكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل"⁽¹⁾.

العطف:

يعرف بأنه تابع قصد نسبته إلى شيء، مثل (زيدٌ عالمٌ وعاقِلٌ) أو نسبة شيء إليه، مثل (جاعني زيدٌ وعمرٌ)، وبالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه، ويتوسط بين هذا التابع وبين متبوعه، أحد الحروف العاطفة العشر، وفي مثال العطف السابق (عمر) تابع معطوف على (زيد)، قصد نسبة المجيء إليه، بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة، كذلك نسبته إلى زيد، الذي هو متبوعه أيضاً مقصودة⁽²⁾. وبهذا البيان جاء ابن الحاجب⁽³⁾.

والعطف لغة: عطفٌ يعطفُ عطفاً، ورجل عطوف وعطف: يحمي المنهزمين، وعطف عليه يعطف عطفاً: رجع عليه بما يكره، أوّله بما يريد، وعطفت عليه: أشفقت، ويقال: عطفت رأس الخشبة فانعطف، أي حنيته فانحنى، وعطفت: أي ملت⁽⁴⁾.

ولبيان ما بين المفهوم الاصطلاحي للعطف، والمعنى اللغوي له، يبدو أن ذلك متأتّ من نسبة الشيء في الاصطلاح مع عطف الرجل على المعطوف عليه؛ ففي الأول يقع أمر النسبة على المنسوب إليه بواسطة المنسوب، والثاني يقع أمر العطف بمعنى (الحنو) على المعطوف عليه من الرجل القائم بفعل العطف، ومثل ذلك معنى الشفقة؛ فهناك مُشَفِّقٌ ومُشَفَّقٌ عليه. وكذلك عطف رأس الخشبة بمعنى انحنائها، بما يجعل أحد رأسيها يعود إلى الآخر أو يقترب إليه، والميل إلى الشيء نسبة المائل إلى المميل إليه.

وما ينطبق على فكرة النسبة ينطبق على فكرة التبعية بين أي من الطرفين.

وعرّف العطف عند بعضهم، على أنه تابع مقصود ينسب إليه مع متبوعه، ويتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، ومثال ذلك: (قام زيدٌ وعمرٌ)، فعمر تابع مقصود بنسبة القيام

(1) ابن مالك، تمهيل الفوائد، 150/3.

(2) انظر، دستور، ص597.

(3) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 44/2.

(4) انظر، اللسان، مادة: عطف.

مع زيد. وشرط صحة العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة، أن يؤكّد بمنفصل كقولك: (قمتُ أنا وزيد)⁽¹⁾.

واعلم أن العطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة بأحد حروفه وهي: (الواو، والفاء، وثمّ، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى)⁽²⁾.

عطف البيان:

جاء عند مؤلف الدستور بأن عطف البيان تابع غير صفة توضّح متبوعه، بحيث يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما بمفرده، فيصحّ أن يكون المتبوع أوضح من تابعه، ولا يلزم أن يكون تابعه (عطف بيان) أوضح من متبوعه⁽³⁾.

وعند غير المؤلف، عرّف بأنه "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة"⁽⁴⁾، وعند الزمخشري "هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفه، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها"⁽⁵⁾.

وبين الأنباري الغرض من عطف البيان، فقال: "الغرض فيه رفع اللبس، كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصّه من غيره، لأنه لا كون إلا بعد اسم مشترك"⁽⁶⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن عطف البيان والبدل الكل من الكل يعربان بالإعراب نفسه، إلا إذا كان ذكره واجباً كـ (هند قام زيد أخوها). ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرباط هنا الضمير في كلمة (أخوها) الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بياناً لا بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكانه من جملة أخرى⁽⁷⁾.

(1) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص156، وأبو الفداء، الكناش، ص105.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 3/5، الأنباري، أسرار العربية، ص159.

(3) انظر، دستور، ص597-598.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 3/346، وشذور الذهب، ص434.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/271.

(6) الأنباري، أسرار العربية، ص156.

(7) انظر، ابن هشام، شذور الذهب، ص436، وأوضح المسالك، 3/349، والأنباري، أسرار العربية، ص156، والجامي، الفوائد

الضمانية، 2/69.

البذل:

البذل في النحو: هو تابع قصد نسبة أمر إليه بنسبة ذلك الأمر إلى متبوعه بدونه، أي لا تكون نسبة ذلك الأمر إلى متبوعه مقصودة، بل تكون نسبته إليه توطئة وتمهيداً لنسبته إلى التابع⁽¹⁾.

والبذل لغة، من بدل الشيء: غيره، وتبدل الشيء، وتبدل به، واستبدله واستبدل به، كله: اتخذ منه بدلاً⁽²⁾. وبالنظر إلى المعنيين الاصطلاحي واللغوي، يتبين ما بينهما من تداخل في المعنى، لا سيما أن البذل في أنواعه، يكون بعنصرين، هما (المبدل والمبدل منه).

وموضوع البذل من الموضوعات النحوية التي تناولها غير واحد من علماء اللغة القدماء والمتأخرين⁽³⁾. قبل عهد المؤلف، وهو نوع رئيسي من أنواع التوابع، تابع مقصود بالحكم بلا واسطة⁽⁴⁾.

بدل الاشتمال:

وهو البذل الذي يكون المبدل منه مشتملاً عليه، من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره، فيجيء مبيّناً وملخصاً بما أجمل أولاً، كقولهم: (أعجبني زيدٌ علمه)⁽⁵⁾.

ولا بُدَّ في هذا النوع من البذل، من احتوائه على ضمير يعلّقه المبدل منه، كما في قوله تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه"⁽⁶⁾ فقلوه (قتال فيه) بدل من الشهر، والضمير فيه عائد إلى الشهر، فأما قول الأعشى:

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته

تقضي لبانات، ويسأم سائم⁽⁷⁾

فالتقدير فيه (ثواء فيه) فحذف للعلم⁽⁸⁾.

(1) انظر، دستور، ص 206.

(2) انظر، للمان، مادة: بدل.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 387/2، والأنباري، أسرار العربية، ص 157.

(4) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 393/3.

(5) انظر، دستور، ص ص 206 - 207، والجامي، الفوائد الضيائية، 65/2.

(6) البقرة: 217.

(7) الأعشى، ديوان الأعشى، ص 177.

(8) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص ص 157 - 158.

بدل البعض:

وقصد صاحب الدستور بدل البعض من الكل، وهو ما كان مدلوله جزءاً من مدلول المبدل منه، نحو (ضربت زيداً رأسه)⁽¹⁾.

وعرّفه ابن هشام على أنه بدل الجزء من كله، قليلٌ كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر، (أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه)، ولا بدّ من اتّصاله بضمير يرجع على المبدل منه، كما ورد في الأمثلة⁽²⁾.

بدل الكل:

ويُعرف بالبدل الذي يكون مدلوله عين مدلول المبدل منه، نحو (جاءني زيدٌ أخوك)⁽³⁾. هكذا عرّفه صاحب الدستور، بشكل مختصر.

وبالعوض عرّفه على أنه بدل الشيء مما هو طبق معناه، والشاهد على ذلك، قوله عزّ من قال: "اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم"⁽⁴⁾.

ومن أسماء هذا البدل، البدل المطابق كما اختاره ابن هشام⁽⁵⁾.

وترى الدراسة بعد عرض البدل بأنواعه المذكورة سابقاً، إن المؤلف قد تَوافق مع من سبقوه من علماء اللغة، في تناولهم لباب البدل ومفهومه الاصطلاحي في النحو، وكان ذلك جلياً مع ابن الحاجب في كافيته⁽⁶⁾.

بدل الغلط:

وهو بدل يختلف في معناه عن سابقيه؛ فسببه غلط المتكلّم بالمبدل منه، تقصد إلى البدل بعد أن غلطتَ بالمُبدل منه، ومن المشهور أن هذا النوع من البدل، لا يقع في الكلام الفصيح⁽⁷⁾.

(1) انظر، دستور، ص207.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 403/3.

(3) انظر، دستور، ص207.

(4) الفاتحة: 6-7.

(5) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 401/3.

(6) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 2/ص67-12.

(7) انظر، دستور، ص207، والجامي، الفوائد الضيائية، 63/2.

وقد فصل بعضهم أنواع الغلط، وجعلوها على ثلاثة أقسام، هي: غلط صحيح مُحَقَّق، كأن تقول: جاعني حمار، فيسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته فقلت: حمار. وغلط نسيان، بحيث تنسى المقصود فتعتمد إلى ذكر ما هو غلط، ثم تداركته بذكر المقصود. وغلط بدأ، بحيث تذكر المبدل منه عن قصد، ثم توهم السامع أنك غلط، وهذا كثير في الشعر⁽¹⁾.

بقي القول بأن هذا النوع من البديل، يقع تحت مُسمَّى (البديل المُباين) عند بعضهم، و (بديل البداء) عند آخرين⁽²⁾.

التأكيد والتوكيد:

مسمَّيان لمعنى واحد، وهما "عند النحاة تابع يُقرَّر عند السامع كون المتبوع منسوباً أو منسوباً إليه؛ أي يحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، أو يقرر عنه شمول المتبوع لأفراده أو لأجزائه، مثل (جاعني زيدٌ، وجاعني زيدٌ نفسه، وجاعني القوم كلُّهم، أو اشتريت العبد كله)"⁽³⁾. هكذا جاء في الدستور.

والتأكيد والتوكيد، من وكَّد، فنقول: وكَّد العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، فيقال: أوكدته وأكَّدته إيكاداً، وتوكَّد الأمر وتأكَّد بمعنى واحد⁽⁴⁾.

وإن كان صاحب الدستور قد عرض للمصطلحين بمفهومهما الاصطلاحي، مما يجعل فارقاً مع المفهوم اللغوي، إلا أن هذا الفارق يتبدد عند عرض المفهوم الاصطلاحي عند علماء اللغة والنحو كما هو آتٍ عليه.

فقد بيَّن الأنباري الفائدة التي يؤديها؛ إذ يرى بأنها التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام، ويكون على ضريين: توكيد بتكرير اللفظ، نحو (جاعني زيدٌ زيدٌ)، وتوكيد بتكرير المعنى، ويكون بتسعة ألفاظ هي: نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمع، كلا، كلتا⁽⁵⁾.

والتأكيد عند الزمخشري على وجهين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصریح في مثل قولك: (رأيت زيدا زيدا). وغير الصريح، في مثل قولك: (فعل زيدٌ نفسه)⁽¹⁾. ولم يختلف مع غيره في المعنى، وإن كان قد اختلف في التسمية.

(1) نفسه، ص 207، والأنباري، أسرار العربية، ص 158، وابن هشام أوضح المسالك، 403/3.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 403/3.

(3) دستور، ص 228.

(4) انظر، اللسان، مادة: أكد.

(5) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص 150 - 152.

وقد جاء ابن هشام بحديث موسّع عن التوكيد، إلا أن الملحوظ عنده في التوكيد المعنوي، الاستغناء عن لفظين من ألفاظه، كما كان يسمى بعض هذه الألفاظ بغير ما جاء عند سابقه؛ فألفاظ التوكيد المعنوي كما يراها: (النفس، والعين، وكلا، وكتا، وكل، وجميع، وعامة)⁽²⁾.
الصلة:

يرد عند صاحب الدستور ما نقله عن النحاة، أن الصلة: هي الجملة الخبرية التي تقع بعد الموصول، ويجب أن تشتمل على ضمير عائد على الموصول⁽³⁾.

وشرط احتواء جملة الصلة على ضمير عائد على ذلك الموصول، المذكور سالفاً، يسهم بشكل واضح في علاقة المفهوم الاصطلاحي بالمعنى اللغوي التالي.

الصلة في اللغة من وصل: وصلت الشيء وصلاً وصلة، والوصل ضد الهجران، والوصل خلاف الفصل. وصل الشيء بالشيء: يصله وصلاً وصلة وصلة⁽⁴⁾.

ووصل الشيء لا يكون إلا برابط، وهو الضمير في المفهوم الاصطلاحي النحوي. وتقسم الصلة إلى ثلاثة أقسام، وهي: إمّا جملة، وشرطها أن تكون خبرية معهودة، في قوله: (جاء الذي قام أبوه)، أو مبهمة، كقول الله تعالى: "فغشّهم من اليمّ ما غشّهم"⁽⁵⁾. وإمّا أن تكون الصلة شبه جملة، وهي على ثلاثة أنواع: الظرف المكاني، والجار والمجرور، والتامتان.

وثالث أنواع الصلة، هو الصفة الصريحة، وتختصّ بالألف واللام، كضارب ومضروب، بخلاف ما غلبت عليها الاسمية، كـ أبطح، وأجرع، وصاحب، وراكب⁽⁶⁾.

الإضافة:

يراد بالإضافة عند جماعة النحاة، اتصال اسمين بحيث يصير الأول معاقباً لحرف الجر، أي مسقطاً له، والثاني معاقباً للتوين. كما قيل: الإضافة عبارة عن اتصال الاسمين، بحيث يكون

(1) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ص 218-219.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 3/ص 327-328.

(3) انظر، دستور، ص 537.

(4) انظر، اللسان، مادة: وصل.

(5) طه: 78.

(6) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ص 164-165.

الأول عوضا عن حرف الجر، والثاني عوضا عن التتوين، ومن هنا فالإضافة مختصة بالأسماء، ولا تقع إلا بين الاسمين⁽¹⁾.

وقد بين الأنباري أن الإضافة تأتي على ضربين: إضافة بمعنى اللام، نحو (غلام زيد) أي غلام لزيد. وإضافة بمعنى من، نحو (ثوب خز)، أي ثوب من خز⁽²⁾.

وتقسم الإضافة إلى نوعين: لفظية ومعنوية، والمضاف إليه في الإضافة المعنوية إن كان ما عدا جنس المضاف وظرفه، فالإضافة بمنى (اللام)، وإن كان من جنسه، فالإضافة بمعنى (من)، وإن كان ظرفه؛ فهي بمعنى (في)⁽³⁾.

ومن المعلوم أن المضاف إليه يلزم حالة الجر دائما، ويحذف منه التتوين، لأنه يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال؛ فلم يجمعوا بينهما، ألا ترى أن التتوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، فيما الإضافة تدل على الاتصال، وأما جر المضاف إليه فإن الإضافة لما كانت على ضربين: بمعنى اللام، ومعنى من، وحذف حرف الجر، قام المضاف مقامه؛ فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر⁽⁴⁾.

النكرة:

عرف النحاة النكرة، بأنها "ما وضع بشيء لا بعينه"⁽⁵⁾، وهذا التعريف مثبت بحرفيته عند الجرجاني، ممثلا عليه بـ (رجل، وفرس)⁽⁶⁾.

هذا في الاصطلاح، أما النكرة لغة فهي: إنكارك الشيء، وهو نقيض المعرفة وخلافها، ونكر الأمر نكيرا وأنكره إنكارا ونكرا: جهله⁽⁷⁾.

وما بين التعريفين (الاصطلاحي واللغوي) من علاقة تبدو واضحة من عدم المعرفة بالشيء المنكر، فتعبير لا بعينه، يشير إلى العموم غير المقصود؛ أي الشيء الذي يطلق على كل

(1) انظر، دستور، ص126.

(2) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص150.

(3) انظر، دستور، ص127.

(4) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص150.

(5) دستور، ص947.

(6) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص266.

(7) انظر، اللسان، مادة: نكر.

الأشياء من جنسه، كما أن معنى الإنكار والجهل بالشيء في المعنى اللغوي، يؤدي إلى عدمية التحديد والتخصيص لكل ما هو نكرة.

وعرفها الأنباري في أسرارهِ عندما قال: حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه، نحو (رجل، وفرس، ودار) وغير ذلك، ويرع أنها الأصل دون المعرفة، ودليله على ذلك أن التعريف طارئ على التأكيد⁽¹⁾، والمقصود إن جاز التعبير— أن النكرة للاسم المجرد من علامات التعريف يكون خالصا بحروفه الأصول، وما يضاف إليه من هذه العلامات يكون زيادة.

أما ابن هشام، فيرى أن النكرة عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر، فالأول كـ (رجل)، فإنه الموضوع لما كان حيوانا ناطقا نكرا، وكل واحد من هذا الجنس يصدق عليه اسم رجل، والمقدر كـ (شمس) فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهائيا يزول بحلول الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما في رجل، وإنما تختلف عنه من جهة عدم وجود أفراد لها في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها⁽²⁾؛ أي إن كلمة رجل يمكن أن تطلق على رجال كثر ومتعدون فيما إن كلمة شمس لا تطلق إلا على واحد، وهو الشمس بمعناها الحقيقي.

المثنى:

هو كل اسم مفرد آخره ألف في حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في حالتي النصب، والجر، ونون مكسورة عوضا عن الحركة أو التثوين في واحده⁽³⁾.

وهذا التعريف نقله المؤلف عن تعريف سيبويه الذي قال: "إن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحة"⁽⁴⁾.

ولكن الأنباري في أسرارهِ أضاف إلى ما جاء عند سيبويه، باعتباره العطف أصل التثنية، فعندما تقول: (قام الزيدان)، فإنك تقصد (قام زيد وزيد)، فحذفت أحد الاسمين، وزدت على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجار والاختصار⁽⁵⁾.

(1) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص175.

(2) انظر، ابن هشام، قطر الندى، ص ص128-129.

(3) انظر، بمستور، ص800.

(4) سيبويه، الكتاب، 3/385.

(5) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص46، وابن هشام، أوضح المسالك، 1/50، والأنلسي، شرح التلمحة البدرية، 1/211.

المضمر:

المضمر عند النحاة، اسم وضع لمتكلم، أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً، مثل (زيد قائم غلامه)، أو معنى بأن ذكر مشتقه، كقوله تعالى: "اعدلوا هو أقرب للتقوى"⁽¹⁾، أي العدل أقرب، أو حكماً بأن كان ثابتاً في الذهن، (هو زيد قائم)، وهو على ثلاثة أصناف: (المضمر المتصل، والمضمر المنفصل، والمضمر المستتر)⁽²⁾، وجاء هذا التعريف عند الجرجاني⁽³⁾، وابن الحاجب⁽⁴⁾.

وفي اللسان: الضمير: السرّ وداخل خاطر، والجمع ضمائر، والضمير الشيء الذي تضمّره في قلبك، وأضمرت الشيء: أخفيت⁽⁵⁾.

من الملحوظ قوة العلاقة بين المفهوم الاصطلاحي واللغوي؛ تبدو هذه العلاقة من اعتبار الضمير معروفاً في الذهن إن كان مستتراً، ومفهوماً ضمناً إن كان متصلاً أو منفصلاً، والمعرفة والفهم نابعان من الذهن.

ويسمى المضمر (الضمير) أيضاً، كما يسميه الكوفيون (الكناية والمكني) وهو أعرف المعارف، وهو عبارة عن: ما دل على متكلم، نحو (أنا، ونحن)، أو مخاطب نحو (أنت، وأنتما)، أو غائب نحو (هو، وهما) وإنما سمي مضمراً في قولهم: أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيت⁽⁶⁾، في قولهم: أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعه له، غالبها مهموسة، وهي (التاء والكاف والهاء)⁽⁶⁾.

من الكلام الأخير عن المضمر، تبدو للدراسة ملحوظة تفيد تعميق المشابهة مع تعريف ابن منظور اللغوي، الذي قال فيه: "الضمُر: الهزال ولحاق البطن"⁽⁷⁾.

(1) المائدة: 8.

(2) انظر، دستور، ص 854-855.

(3) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 231.

(4) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 76/2.

(5) انظر، اللسان، مادة: ضمَرَ.

(6) انظر، ابن هشام، شذور الذهب، ص 134، واللمحة البدرية، ص 242.

(7) اللسان، مادة: ضمِر.

الظن:

هو الاعتقاد الراجح مع احتمال عدم وقوعه، وقد يستعمل (الظن) في حالتي الشك واليقين⁽¹⁾، هكذا جاء عند صاحب الدستور، وإخالنا أنه نُقِلَ نقلاً حرفياً عن الجرجاني⁽²⁾.

ولم يبعد كثيراً بهذا التعريف، عما جاء في تعريفه لغة؛ فالظن: شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عيان، إنما هو يقين تدبر⁽³⁾.

وللظن فعل من جنسه يعبر عنه، هو الفعل (ظن)، وفعلان آخران بمعناه، هما (حسب، خال).

فنقول: ظن عبد الله زيدا بكراً، وحسب عبد الله زيدا بكراً، وخال عبد الله زيدا أخاك⁽⁴⁾.

ويستعمل فعل الظن على ثلاثة أوجه: أحدها بمعنى الظن، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر (الظن والرجحان)، والثاني بمعنى اليقين، كما في قوله تعالى: "الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم"⁽⁵⁾، والثالث بمعنى التهمة، كقوله تعالى: "وما هو على الغيب بضنين"⁽⁶⁾.

يُلاحظ أن الوجهين الأولين تعديا إلى مفعولين، فيما تعدى الوجه الثالث إلى مفعول واحد⁽⁷⁾.

الظرفية:

تعرف الظرفية على أنها حلول الشيء في غيره، حقيقة أو مجازاً، فالأول نحو (المال في الكيس)، والثاني نحو (نظرت في الكتاب)⁽⁸⁾.

ويبدو أن المؤلف أراد بالظرفية ما تحمله بعض حروف الجر من معان لها، ومن أبرز هذه الحروف لمعنى الظرفية، حرف (في) الذي يأتي للظرفية الحقيقية، سواء كانت مكانية، في نحو قوله تعالى: "في أدنى الأرض"⁽⁹⁾، أو زمانية، في نحو قوله تعالى: "في بضع سنين"⁽¹⁰⁾.

(1) انظر، دستور، ص 566.

(2) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 149.

(3) انظر، اللسان، مادة: ظن.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 39/1.

(5) البقرة: 46.

(6) التكوين: 24.

(7) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص 97.

(8) انظر، دستور، ص 562.

(9) الرؤم: 3

(10) الرؤم: 4.

كما يأتي ليفيد معنى الظرفية المجازية، في نحو قوله تعالى: "لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة"⁽¹⁾، واعلم أن الظرفية الحقيقية هي ما يكون فيها الظرف من الذوات، بينما الظرفية المجازية فيكون الظرف فيها من أسماء المعاني⁽²⁾.

يضاف إلى حرف (في) من حروف الجر، حروف أخرى تحمل معنى الظرفية، من أهمها: (من) في مثل قوله عز وجل: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة"⁽³⁾، و(اللام) في مثل قوله تعالى: "كل يجري لأجل مسمى"⁽⁴⁾، و(الباء) في مثل قوله تعالى: "تجيناهم بسحر"⁽⁵⁾، و(على) في مثل قوله تعالى: "على حين غفلة"⁽⁶⁾، هكذا في أوضح المسالك⁽⁷⁾.

الظرف:

هو مصطلح يشير إلى ما يحيط بالشيء، ويكون محلاً له، كالزمان والمكان، وهو "ما ضمن معنى (في)، وذلك في الاسم، أو الوقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جار مجراه"⁽⁸⁾.

وفي اللغة، من ظرف الشيء: وعاءه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، والظرف: وعاء كل شيء، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه، والصفات في الكلام الذي تكون فيه مواضع لغيرها، وتسمى ظروفها، في نحو (أمام، وقدام)، وأشبه ذلك⁽⁹⁾.

يلحظ من اعتبار الظرف وعاء للشيء في المعنى اللغوي، العلاقة الوثيقة في المعنى الاصطلاحي؛ إذ إن الوعاء يحتوي على شيء داخل فيه، وكذلك تضمين الظرف اصطلاحاً معنى (في). يضاف إلى ذلك ذكر الأزمنة والأمكنة وما بمعناها في التعريفين.

ومما يدل على المكان والزمان، قولهم: (أمكث هنا أزماً)، والذي عرضت دلالاته على أحد الاثنين، أربعة أشياء هي: أسماء العدد المميزة بهما، في مثل: (سرت عشرين يوماً، ثلاثين

(1) الأحزاب: 21.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 38/3، ومغني اللبيب، ص223، وأبو الفداء، الكناش، ص325.

(3) الجمعة: 9.

(4) فاطر: 13.

(5) القمر: 43.

(6) القصص: 15.

(7) انظر، ابن هشام أوضح المسالك، 21/3.

(8) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 231/2.

(9) انظر، اللسان، مادة: ظرف.

فرسخاً)، وما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، في مثل: (سرت جميع اليوم، جميع الفرسخ)، أو (بعض اليوم، وبعض الفرسخ)⁽¹⁾.

وتقع الأسماء ظروفًا، فيقال: متى يسار عليه؟ فيقال: اليوم أو غداً، أو بعد غد، أو يوم الجمعة، ويقال: متى سير عليه؟ فيقول: أمس، أو أول أمس، فيكون ظرفاً، على أنه كان السير في ساعة، من ساعات اليوم، وليس سائرهما⁽²⁾.

الظرف المستقر:

لم يسبق أن ورد هذا المصطلح، فيما اطلع عليه في كتب النحو العربي قديمها وحديثها، باستثناء تعريفات الجرجاني⁽³⁾، لكنه قد يجد ما في معناه الذي عرفه المؤلف، قائلاً فيه: وإنما سمي الظرف المستقر بهذا الاسم، لاستقراره مقام متعلقه العامل فيه، مثل (زيد في الدار)⁽⁴⁾.

وبالبحث والدرس وجد ما يدور حول متعلق العامل في عبارة (زيد في الدار)، وكذلك ما جاء في مغني ابن هشام⁽⁵⁾.

غير المنصرف:

وهو ذاته الاسم الممنوع من الصرف، ويجد الباحث في الإشارة إلى الاسم المنصرف قبل غيره أولى، للإيضاح والإفهام. فالمنصرف هو الاسم المتمكن الذي يقبل التثنية، وهو بذلك يختلف عن الحرف والفعل⁽⁶⁾.

من هذا نستنتج، أن الاسم غير المنصرف هو الفاعل للتثنية، ويسمى غير المتمكن، ولهذا يشبه الحرف، ويقسم إلى أقسام بحسب اعتبارات كثيرة⁽⁷⁾.

وقد بين الأتباع وغيره، العلل التي تمنع الاسم من الصرف، فقال: هي تسع "وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع"⁽⁸⁾.

(1) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 231/2.

(2) انظر، سيويه، الكتاب، 216/1.

(3) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 148.

(4) انظر، مستور، ص 565.

(5) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 911.

(6) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 4/115.

(7) انظر، سيويه، الكتاب، 3/193.

(8) الأنباري، أسرار العربية، ص 161، وينظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 311-318.

يبدو أن التعدية كما عالجها المؤلف تشترك في مفهومها الاصطلاحي بين موضوعات الصرف والنحو.

فجاء في الدستور: التعدية أن تُضمَّنَ الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولا، ولجعل اللازم متعديا لا بد من تضمينه معنى التصيير، وذلك بإدخال الهمزة مثلا، ثم جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المُضمَّن معنى التصيير وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولا لهذا الفعل، كقولك: (خرج زيد وأخرجته)، فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجا⁽¹⁾، وهكذا في التعريفات⁽²⁾.

ومعنى التصيير لا يجري في (فسقته)؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق، لا صيرته فاسقا، فلو قيل: التعدية أن يجعل الفعل لفعل يصير، ومن كان فاعلا له قيل التعدية منسوباً إلى الفعل لكان أظهر، وإنما قال المؤلف أظهر، لجعل مثل هذا لنسبة المفعول إلى المصدر لا التعدية، لكن الشيخ ابن الحاجب قال: "مرجعه إلى التعدية، أي صيرته فاسقا؛ أي نسبته إلى الفسق وكذا كثرت⁽³⁾".

والمراد بقولهم الباء للتعدية، أنها لجعل الفعل اللازم مُتَعَدِيًا بتضمينه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى (ذهب زيد)، صدر الذهاب عنه، ومعنى (ذهبت بزيد) صيرته ذاهبا، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيه سواء، لا اختصاص لها بحرف دون حرف، وكذا في الفوائد الضيائية⁽⁴⁾، التي أحال إليها المؤلف.

الاعتراض:

يُعرَّفُ الاعتراض اصطلاحاً، كما بيَّنه المؤلف نقلاً عن سبقه من النحاة، هو: أن يُؤْتَى في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصِلِينَ معاً، بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب، لأداء غرض ما، كالتنزيه في قوله تعالى: "ويجعلون لله البنات، سبحانه، ولهم ما يشتهون"⁽⁵⁾، فإنَّ قوله

(1) انظر، دستور، ص262.

(2) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص65.

(3) الأسترابادي، شرح الشافية، 94/1.

(4) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 2/ص324-325.

(5) النحل: 57.

تعالى (سبحانه) جملة معترضة وقعت في أثناء كلامه عز وجل اعتراضاً، لأن ما بعدها معطوف على ما قبلها في الآية الكريمة⁽¹⁾.

وفي اللغة يُقال: اعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق، ويُقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه⁽²⁾. وما بين ذلك والمعنى الاصطلاحي فجوة بيّنة، وليس انعدام في العلاقة، فالاعتراض للشيء، أو بين الشئيين وصلّ لهما، إن جاز للباحث التعبير، واعتراض الجملة بين الكلامين لفائدة ما بينهما أيضاً.

وأشار ابن هشام إلى الاعتراض فجعله بجملة تعترض الكلام وتتوسطه بهدف تقوية المعنى وتسديده وتحسينه، ولها مواقع في الكلام بلغت السبعة عشر موقعاً⁽³⁾، لا يتسع المجال لذكرها، وكذا جاء عند السيوطي⁽⁴⁾.

الكنائيات:

جمع الكناية (بمفهومها عند علماء النحو وليس علماء البيان)، وهي في اللغة "عبارة عن تعيين أمر معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، بغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين"⁽⁵⁾.

أمّا في الاصطلاح النحوي، كما نصّ عليه صاحب الدستور، هو "اسم يُكنّى به كـ (كم، وكذا) وغير ذلك، لا كل اسم يُكنّى به ولا كل بعض منه، بل بعض معيّن اصطلاحاً عليه في باب المبتنيات"⁽⁶⁾.

والكناية لغة: من "كناه بكذا كناية. وكنيت عن الأمر كناية"⁽⁷⁾.

وحُدّدت بعض الكنائيات عند الزمخشري بأربع: "وهي كم، وكذا، وكي، وذيت. فـ (كم، وكذا) كنائيتان عن العدد على سبيل الإبهام، و(كي، وذيت) كنائيتان عن الحديث والخبر، كما كُنّي بـ (فلان) و(هن) عن الأعلام والأجناس، فتقول: (كم مالك)، و(كم رجلاً عندي؟)، و(له كذا وكذا درهماً)، وكان في القصّة كيت وكي، وذيت وذيت"⁽⁸⁾.

(1) انظر، دستور، ص130، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص31.

(2) انظر، اللسان، مادة: عرض.

(3) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص506.

(4) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 4/50.

(5) دستور، ص753.

(6) نفسه، ص753، والنجامي، الفوائد الضيائية، 1/122.

(7) انفارابي، ديوان الأدب، مادة: كنا.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، 3/165.

التنازع:

يقصد بتنازع العاملين في اسم ظاهر مثلا، عند النحويين: أنهما يتوجهان بحسب المعنى إليه، ويصح أن يكون ذلك الاسم مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما، وهذا هو التنازع الذي يكون طريق قطعه إضمار الفاعل⁽¹⁾.

والمعنى اللغوي للتنازع، يسهم في توضيح معناه الاصطلاحي الوارد عند النحاة؛ فالتنازع: التخاصم، وتنازع القوم، اختصموا، وبينهم نزاعة أي خصومة في حقه⁽²⁾. ولهذا فإن التنازع يكون بين طرفين، يجد كل واحد منهما حقه في المتنازع عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن التنازع يسمى باب الأعمال، والحاصل أن يتنازع عاملان وأكثر، معمولا واحداً أو أكثر، وذلك جائز بشرطين: أحدهما، أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبيهه من الأسماء، فلا تنازع بين الحروف، ولا بين الحرف وغيره. والثاني، أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا، بل متأخرا، فلا تنازع في نحو: (زيدا ضربت وأكرمت) لتقدمه، ولا في نحو: (ضربت زيدا وأكرمت) لتوسطه⁽³⁾.

وفي التنازع، كلام كثير عند سيبويه⁽⁴⁾، والزمخشري⁽⁵⁾، والأنباري⁽⁶⁾، وغيرهم من علماء اللغة والنحو العربي.

نون العماد:

هي نون تنحق آخر الفعل المتصل به ياء المتكلم، لتحفظ الآخر من الكسر، وهي ذاتها نون الوقاية⁽⁷⁾، هكذا عرفت عند المؤلف، ومن الغريب فيما يلاحظ، أنه ذكر الاسمين لهذه النون وفي مصطلحين مستقلين، وتحت المعنى نفسه مع اختلاف الصياغة.

ومن الأوائل الذين كتبوا في هذه النون وأحوالها بشيء من التفصيل، سيبويه في كتابه⁽⁸⁾، إلا أن اللافت للنظر، أنه لم يطلق عليها أيّا من الاسمين.

(1) انظر، دستور، ص286.

(2) انظر، ابن هشام، مذور الذهب، ص420.

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ ص204 - 205.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 1/ 73.

(5) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 205.

(6) انظر، الأنباري، الإصناف، 1/ 83.

(7) انظر، دستور، ص951.

(8) انظر، سيبويه، الكتاب، 2/ ص369 - 371.

وكان ابن هشام خير من تناول هذه النون بالبحث والدراسة، حيث عرفها وأشار إلى المواضع التي تأتي فيها، وهي ثلاثة مواضع:

أحدها: الفعل، سواء كان متصرفاً، نحو (أكرمني) أم جامداً، نحو (عساني).

الثاني: اسم الفعل، نحو (تراكني) بمعنى اتركني.

الثالث: الحرف، نحو (إنني)، وهي جائزة الحذف مع (إن، وأن، ولكن، وكأن)، وغالبية الحذف مع (لعل)، في حين إنها قليلة الحذف مع (ليت)⁽¹⁾.

(1) انظر، ابن هشام، مقني اللبيب، ص 450.

الفصل الثاني

المصطلحات المصرفية

المصطلحات الصرفية:

يتناول هذا الفصل المصطلحات الصرفية في موسوعة دستور العلماء، وهي مصطلحات اهتم بها المؤلف اهتمامه بغيرها من المصطلحات، وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث العدد، بعد المصطلحات النحوية من المصطلحات اللغوية موضوع الدراسة.

لقد بلغت المصطلحات الصرفية التي وقفت عليها الدراسة في (دستور العلماء)، خمسة وثلاثين مصطلحاً، كانت شاملة لجلّ أبواب الصرف العربي. وتوزعت هذه المصطلحات على النحو الآتي:

التصريف:

جاء عند النكري عن مفهوم التصريف عند علماء الصرف، أنه علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلمة العربية صحة وإعلالاً⁽¹⁾ كما يعرف بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، ليحصل بنفس تلك الأمثلة معان متفاوتة، لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة⁽²⁾.

وكان ابن جني من أهم من تناول موضوع التصريف، وذلك تحت (باب في الغرض في مسائل التصريف)، وجعله "على ضربين: أحدهما الإدخال في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر التماسك الرياضية به والتدرب بالصنعة فيه"⁽³⁾.

وقد نقل ابن يعيش في (شرح الملوكي) تعريف ابن جني (ت392هـ) للتصريف، ونصّ عليه بقوله: "معنى قولنا (التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة أو تحريف، بضرب من ضروب التغيير. فذلك هو التصريف لها والتصرف فيها"⁽⁴⁾.

وقد عرض الجرجاني للتصريف بمفهوميه الواردين عند صاحب الدستور⁽⁵⁾، مما يشير بشكل واضح إلى اعتماده على كتاب التعريفات.

(1) انظر، دستور، ص531.

(2) نفسه، ص251.

(3) ابن جني. الخصائص، 487/2.

(4) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص18.

(5) انظر. الجرجاني: كتاب التعريفات. ص61.

والتصريف كما عرفه أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) : " هو تغيير صيغة إلى صيغة من الفرع ، ويثبت في الأصل ، وهو شبيه الاشتقاق"⁽¹⁾.

وعرفه ابن الحاجب في شافيته، على أنه علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، وعنى بكلمة (أصول) القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم : (كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا)، وهذه الأصول هي التصريف، وقوله: (أبنية الكلم)، يراد به بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وقوله: (ليست بإعراب)، أي لم يكن محتاجا إليه ، لأن بناء الكلمة ، لا يعتبر فيه حالات الكلم التي هي من اختصاص الإعراب⁽²⁾.

الاشتقاق:

يعرف النكري الاشتقاق تعريفيين، أما الأول فقوله : الاشتقاق الصغير: وهو عند علماء التصريف، اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى⁽³⁾.

أما الثاني فقوله : أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة ، واشتركا في جميع الحروف الأصلية مرتباً أو غير مرتب أو اشتراكاً في أكثر الحروف الأصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنق من نهق ، واعلم أن الاشتقاق على ثلاثة أنواع: صغير وكبير وأكبر، وتوضيحها على النحو الآتي:

- الاشتقاق الصغير: هو أن يكون اللفظان مناسبين في أحد المدلولات الثلاثة، ومشاركين في الحروف والترتيب، كضرب من الضرب .
- الاشتقاق الكبير: هو أن تكون بين اللفظين مناسبة ومشاركة في أكثر الحروف دون الترتيب، كجَبَدَ من جذب.
- الاشتقاق الأكبر: هو أن يكون بين اللفظين مناسبة ومشاركة في أكثر الحروف مع تقارب ما بقي في المخرج ، كنَعَقَ من نهَقَ⁽¹⁾.

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، 51/1.

(2) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 1/ص 5-1.

(3) انظر، دستور، ص 118.

وفي اللغة، جاء في اللسان، اشتقاق الشيء: بنيانه، واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه. ويقال: شَقَّقَ الكلام إذا أخرجته أحسن مخرج⁽²⁾.

تلاحظ الدراسة أن من أكثر العبارات عند ابن منظور ملائمة لمفهوم الاشتقاق الاصطلاحي عند المؤلف، هي (اشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه)، ثم إنَّ اشتقاق الشيء بمعنى بنيانه، يشترك مع اشتقاق الكلمات على اعتبار أنها جزء مساهم في بنيانها، والأخذ بالكلام يمينا وشمالا، يعني تشعبه عن مركزه وأصله إلى اتجاهات أخرى.

أما شقشقة الكلام بمعنى إخراجها أحسن المخارج، فهو معنى ينحو منحى صوتيا بعيدا عن الاشتقاق في مفهومه الصرفي.

وتعرف زيادة الحروف عن طريق الاشتقاق، الذي يعني: كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد⁽³⁾.

المصدر:

عرفه المؤلف، بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل، والمراد بجريانه هذا، هو صلاحية أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، تأكيدا له أو بيانا لنوعه أو عدده، وله أبنية كثيرة، وأكثرها من الثلاثي المجرد، نحو: قَتَلَ، وَفَسَقَ، وَشَغَلَ، وَرَحِمَهُ، وما إلى ذلك من أبنية، وللثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد أبنية قياسية، نحو: اجتناب من اجتنَبَ⁽⁴⁾.

ويعرفه ابن منظور، بقوله: "أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذَّهَابُ والسَّمْعُ والحِفظُ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعاً وسماعاً وحفظ حفظاً"⁽⁵⁾.

(1) نفسه، ص 118.

(2) انظر، اللسان، مادة: شقق.

(3) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 334/2.

(4) انظر، دستور، ص ص 850 - 852.

(5) اللسان، مادة: صدر.

من اللافت للنظر، أن ابن منظور عرف المصدر من ناحية صرفية، ولم يتناول معناه اللغوي كأصل ومنبع للأشياء، فيقال: مصدر الماء، ومصدر الصوت، ومصدر الخير. والمعنى اللغوي للألفاظ العربية هو الهدف الرئيس من تأليف اللسان كما هو معروف لدى المختصين من أصحاب اللغة العربية.

وقد فصل سيبويه في حديثه عن المصادر، فذكر أوزانها، أسهب في الحديث عنها⁽¹⁾، واتبعه في ذلك غير واحد من الصرفيين الذين أشاروا على أبنية المصدر من أصول الأفعال المختلفة، من بين هؤلاء ابن الحاجب⁽²⁾، وابن هشام⁽³⁾.

ويلحظ أن الصرفيين اختلفوا فيما بينهم، حول اعتبار المصدر أصلاً للاشتقاق أم لا؛ فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل له، وما عداه من الكلمات مشتق منه، وقد احتجوا على ذلك بأن المصدر يدل على زمان مطلق.

ومنهم من رأى أن المصدر ليس أصل للاشتقاق، بل إنه مشتق من الفعل، وهو ما ذهب إليه الكوفيون، وكان ما احتجوا به لإثبات رأيهم، هو أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتزل لاعتلاله، فيقال: (قام قياماً)⁽⁴⁾.

اسم انفاعل:

ذكر النكري بأن اسم انفاعل هو "اسم مشتق من المصدر موضوع لمن قام به معنى المصدر، أعني الحدث حال كون ذلك القيام بمعنى الحدث، أو بمعنى الثبوت، والمراد بمعنى الحدث وجود الفعل له وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة"⁽⁵⁾.

ويشار إلى أن اسم الفاعل يعني الحدث ومن قام به، أي أنه يجمع بين معنى الفعل وحدث الفعل، وفي تعريف آخر يوضح هذا الرأي، فإن اسم الفاعل: هو ما دل على الحدث والحدث وفاعله، فخرج بالحدث، في نحو: (أفضل، وحسن)، فإنهما يدلان على الثبوت⁽⁶⁾.

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ص ص 5-8.

(2) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 1/151.

(3) انظر، ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 260.

(4) انظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ص ص 235-237، وأسرار العربية، ص 103.

(5) دستور، ص 113.

(6) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 3/216.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك شبهاً بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، سيتوضح في بابها، إلا أن ابن هشام نفى ذلك الشبهة، مُعللاً رأيه بأن المشبهة تدل على الحدث وفاعله على سبيل الدوام، لا في وقت الحدث فقط، وذكر أحد عشر أمراً للتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة⁽¹⁾.

اسم المفعول:

نصّ النكري على أنه "اسم المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير، وإلا المفعول هو الحدث، وهو عند النحاة: اسم مشتق من الحدث موضوع لمن وقع عليه"⁽²⁾.

وفي أوضح المسالك، يعرف اسم المفعول: بأنه ما دل على حدث ومفعوله، كمضروب من الثلاثي على وزن مفعول، ومُكرّم من الرباعي على وزن مفعّل، ويعمل عمل فعل المفعول، وهو يعمل مطلقاً إن كان معرفاً بال، وإن كان مجرداً منها عمل بشرط الاعتماد بكونه للحال أو الاستقبال⁽³⁾.

ولا بد من الإشارة إلى الفارق بين اسم المفعول واسم الفاعل، من جهة العمل، إذ ينفرد الأول عن الثاني بجوازه إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، فنقول: الورع محمودٌ مقاصده، ونقول: الورع محمودٌ المقاصد، كما نقول: الورع محمودٌ المقاصد، فالأولى برفع مقاصد، والثانية بنصبها، والثالثة بجرّها⁽⁴⁾.

اسم الآلة:

لم يتوسع النكري في الحديث عن اسم الآلة، كما فعل سابقوه من علماء اللغة، بل اكتفى بتعريف مُختصر، نصّ عليه بقوله: "هو اسم ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره"⁽⁵⁾، وقد سبقه إلى هذا التعريف غير واحد من اللغويين⁽⁶⁾.

(1) انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص ص 598-600.

(2) دستور، ص 113.

(3) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 232/3، وقطر الندى، ص 277.

(4) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، ص ص 232-233.

(5) دستور، ص 110.

(6) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 26.

وتحدث سيبويه وسماه (اسم ما عالجت به)، وبين له وزنين رئيسيين، الأول منهما: (مفعّل) بكسر الميم، نحو قولك: مَقَصّ، ومِخْلَب، ومِخْرَز. وثاني هذين الوزنين هو: (مفعّل)، بكسر الميم أيضا، نحو قولك: مِفْتَاح، ومِصْبَاح، ومِقْرَاض⁽¹⁾.

أما ابن الحاجب فقال: "الآلة على مفعّل ومفعّل ومفعلة، كالمِخْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة ونحو المُسْعَط والمُنْخَل والمُدُقّ والمُدْهَن والمُكْحَلَة والمُحْرَضَة ليس بقياس"⁽²⁾، ونلاحظ أن ابن الحاجب أضاف بعض الأوزان غير القياسية لاسم الآلة.

ويلحظ أن بعض المؤلفات الحديثة تتوسع في شرح المشتقات الصرفية، معتمدة على أئمة علوم اللغة؛ ففي معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، نجد أن الأوزان القياسية لاسم الآلة، فمن الثلاثي، اسم يدل على الأداة التي تُعين الفاعل في عمل الفعل يسمى (اسم الآلة)، وأوزانه ثلاثة.

1- مفعّل: كمِفْتَاح، ومِنْشَار، ومِصْبَاح، ومِهْمَاز.

2- مفعّل: كمَيْرَد، ومَقْص، ومِنْجَل، ومِخِيط، ومِقْوَد.

3- مفعلة: كمِكْسَحَة، ومِكْحَلَة، ومِصْفَاة.⁽³⁾

اسماء الزمان والمكان:

أشار النكري إلى اسمي الزمان والمكان باختصار شديد، إذ قال في تعريفهما: "اسم اشتق من المصدر لزمان أو مكان وقع فيه مدلول ذلك المصدر أي الحدث"⁽⁴⁾.

ويوضح ابن الحاجب في شافيته، أوزان اسمي الزمان والمكان، فيقول: "أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن المنقوص على مفعّل، نحو: مَشْرَب ومَقْتَل ومرْمَى، ومن مكسورها، والمثال على مفعّل، نحو: مَضْرَب ومَوْعِد، وجاء المنسك

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ص ص 94-95.

(2) الأسترابادي، شرح الشافية، 1/186.

(3) انظر، محمد الأشقر، معجم علوم اللغة العربية، ص 38.

(4) دستور، ص 112.

والمَجْزَر والمُنْتَب والمَطْلَع والمَشْرِق والمَغْرِب والمَفْرَق والمَبْسُط والمَسْكِن والمَرْفِق والمسْجِد والمَنْخِر، وأَمَّا مُنْخَر ففرع كَمِنتَن ولا غيرهما⁽¹⁾.

أَمَّا ابن هشام فيشير إلى اسمي الزمان والمكان، من حيث إنهما ظرفان، ويوضح الظرف على أنه ما ضُمِّنَ معنى (في) من اسم ووقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو جار مجراه⁽²⁾.

وجاء في معجم علوم اللغة: بأن اسم الزمان أو المكان، هو اسم مَصْنُوع لزمان الفعل أو مكانه، وهو من الثلاثي على وزن (مَقْعَل) كَمَرَمَى، وَمَسْعَى، وَمَذْعَى، وَمَذْهَب، إلا إن كان الفعل صحيح اللام وكان مع ذلك مكسور عين المضارع أو كانت فاؤه واوا فيكون اسما الزمان أو المكان منه على وزن (مَقْعَل) بكسر العين، كمسجد ومورد⁽³⁾.

اسم التفضيل:

لقد عرف النكري اسم التفضيل: بأنه كل اسم نُفِضَ به شيئا على الآخر، يسمى (اسم التفضيل)، وهو اسم مشتق من المصدر، دالٌّ على مدلول المصدر ذاته، أو وقع عليه موصوف بزيادة على غيره في أصل مدلول ذلك المصدر، مثل: أفضل وأكرم وأعلم وأشهر⁽⁴⁾.

واسم التفضيل عند معاصريه كالتهانوي هو: "اسم اشتق من فعن لموصوف بزيادة على غيره، فقولهم اسم اشتق شامل للمشتقات كلها، وقولهم لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان، والآلة⁽⁵⁾. وقد احتذى الاثنان الجرجاني في تعريفه لاسم التفضيل⁽⁶⁾.

ويصاغ اسم التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب، فيقال: هو أعلم وأفضل وأجمل، كما يقال ما أعلمه وما أفضله وما أجمله، ويُعَدُّ بناؤه من الوصف الذي لا فعل له شاذًا، كقول: "هو أقمن به" أي أحقُّ به، وممَّا زاد على الثلاثة مثل: "هذا الكلام أخصر من غيره"⁽¹⁾.

(1) الأسترابادي، شرح الشافية، 181/1.

(2) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 231/2.

(3) انظر، محمد الأشقر، معجم علوم اللغة، ص41.

(4) انظر، دستور، ص111.

(5) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 190/1.

(6) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص26.

ويُعرّف اسم التفضيل عند المحدثين: بأنه اسم على وزن (أفعل)، ويستخدم للتفضيل بين شيئين اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وقياسه (أفعل) للمذكر، و(فعلي) للمؤنث⁽²⁾، وهو لم يبعد كثيراً في فحواء عما جاء عند القدماء.

الاسم المنسوب:

عرّفه صاحب الدستور كما جاء عند علماء الصرف، بالاسم المُلحَق في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، علامة للنسبة إليه نحو: بصريّ وهاشميّ، والغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهله، وفائدتها كفاءة الصفة⁽³⁾. وقد سبق الجرجاني صاحب الدستور إلى هذا التعريف⁽⁴⁾.

جاء في شافية ابن الحاجب ما يغني الدارس للاسم المنسوب؛ فيعرفه تعريفاً شافياً، ويلحقه بفرعيات لا مجال لحصرها هنا، أما تعريفه لهذا الاسم فهو: "الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها، وقياسه حذف تاء التأنيث مطلقاً، وزيادة النثية والجمع إلا علماً قد أعرب بالحركات"⁽⁵⁾.

الصفة المشبهة:

تعرف الصفة المشبهة على أنها، اسم مشتق من مصدر (أي حدث لازم)، موضوع لمن قام به على معنى الثبوت، وعدم التقيّد بزمن معين، وسميت بذلك الاسم لمشابتها لاسم الفاعل، في كونها بمعناه ولا فرق بينها وبينه إلا باعتبار الحدوث والثبوت، ولتوضيح ذلك نقول: زيدٌ كريمٌ، فالصفة المشبهة (كريم)، منحت زيدا صفة الكرم، بقطع النظر عن حدوثه أو عدمه، في حين أن قولنا: زيدٌ كارمٌ الآن أو غداً لعمره، يدل على وقت سيكرم فيه زيد عمره⁽⁶⁾.

(1) انظر، ابن هشام أوضح المسالك، 3/ص 286-287، وقطر الندى، ص 280.

(2) انظر، محمد الأشقر، معجم علوم اللغة، ص 143.

(3) انظر، دستور، ص 113، و ص 903.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 26+.

(5) الأسترابادي، شرح الشافية، 4/2، والسيوطي، همع الهوامع، 154/6.

(6) انظر، دستور، ص 533.

ويراد بقوله: إن الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث ، يعني لا أنها تدل على عدم الحدوث، أو تدل على الاستمرار والدوام، فليس معنى (زيدٌ حسن) إلا أنه ذو حسن سواء أكان في بعض الأزمنة أم كان في جميعها⁽¹⁾.

وقد توسّع سيبويه في حديثه عن الصفة المشبهة، إذ قال: "ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنها شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعرِّفًا بالألف واللام أو النكرة، ولا تجاوز هذا، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه"⁽²⁾.

وقد عرّفها ابن هشام تعريفاً شافياً، فقال: الصفة المشبهة: هي "الصفة التي استحسنت فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كـ (حسن الوجه) و(نقي الثغر) و(ظاهر العرض)"⁽³⁾ وذكر في قطر الندى: "هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت، كحسن، وظريف، وظاهر، وضامر، ولا يتقدمها معمولها"⁽⁴⁾.

ويشار إلى أن الصفة المشبهة لا تبنى من المتعدي، بل من اللازم، وقيل فيها وزن اسم الفاعل، نحو: ظاهر القلب، ومنطلق اللسان⁽⁵⁾.

الصيغة:

عرّفها صاحب الدستور بما جاء عند الصرفيين، وهي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات⁽⁶⁾.

والصيغة في اللغة من صَوَّغَ: الصَوَّغَ: مصدر صاغ الشيء يصوغه صَوَّغاً، وصياغة، وصيغة: سَبَكَةٌ. والصيغة: حُسْنُ الخِلْقَةِ والقَدْر⁽⁷⁾.

(1) نفسه، ص 533 والجامي، الفوائد الضيائية، 203/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 194/1.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، 237/3.

(4) ابن هشام، قطر الندى، ص 277.

(5) انظر، النبطي، همع الهوامع، 58/6.

(6) انظر، دستور، ص 542.

(7) انظر، اللسان، مادة: صَوَّغَ.

فصياغة الشيء وسبكه، بمعنى تشكيله وفق هيئة ما، كما هي صياغة الكلمة بحروفها وحركاتها، لتؤدي معنى ما. والصيغة بمعنى حسن الخلقة، تتفق مع المفهوم الاصطلاحي، إذ إن حسن الخلقة باعث على القبول والارتياح لمن يتصف بها، وكذلك التحكم في صيغة الكلمة حتى تبدو مقبولة معقولة لدى المتكلم، عندما تتناسب أجزاؤها مع بعضها.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلحات بناء الكلمة ووزنها يعني صياغتها، وكل هذه المسميات تعني هيئة الكلمة التي يمكن أن يشارك غيرها فيها، من مثل: عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه؛ فرجلاً مثلاً على هيئة وصيغة، يشاركه فيها عضد، وذلك لكونه على ثلاثة حروف، أولها مفتوح، وثانيها مضموم، أما الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء والصيغة الصرفية للكلمة، فرجلاً ورجلاً ورجل على بناء واحد⁽¹⁾.

أما ما عناه بترتيب الحروف، هو تغيير الوزن بتغيير النظم، فنقول: (يئس) على وزن فعيل، و(أيس) على وزن عقيل⁽²⁾.

صيغة منتهى الجموع:

يقول النكري: هي صيغة من صيغ الجمع في اللغة العربية، وهي مفتوحة الأول، ويكون ثالثها ألفاً وبعد الألف حرفان أو ثلاثة، أو أوسطها ساكن مثل: (مساجد، وحضائر، وقنابل)، وسميت بمنتهى الجموع لأن كل جمع إذا جاء على هذه الصيغة، لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى، وقد يجمع جمع السلامة لأنه لا يغير الصيغة⁽³⁾.

ويشار إلى أن صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف في المعرفة والنكرة، وذلك لأنه لا يكون الشيء واحداً على هذا البناء، والواحد أكثر تمكناً، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد تركوا صرفه، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً⁽⁴⁾.

(1) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 2/1

(2) نفسه، 1/ص 2-3.

(3) انظر، دستور، ص 542، وسيبويه، الكتاب، 229/3.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 227/3.

حروف الزيادة:

هي حروف عشرة، تزداد على حروف الكلمة الأصلية، لتؤدي معنى ما، وسميت بالزائدة، لأن حذفها لا يخل بأصل الكلمة المقصود، وليس المراد أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة، بل المراد أنه إذا زيد حرف فلا يكون إلا منها، كما أنه ليس المقصود أن حروف الزيادة ليست إلا هذه، بل إنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق أو التضعيف، فلا يكون إلا منها، وحروف الزيادة تجمعها، عبارات: (سألتمونيها، واليوم تنساه، وهويت السمان، ويا أوس نمت، ولم يأتنا سهو)⁽¹⁾.

وقد تناول حروف الزيادة كثير من علماء اللغة العربية، مثل: سيبويه⁽²⁾، وابن الحاجب⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، فبيّنوا مفهومها وعددها وأماكن زيادتها.

المنشعبة:

وعرفها المؤلف بالبنية المزيد على أصولها حرف أو أكثر، سواء أكانت هذه الأبنية ثلاثية الأصول أم رباعية أم خماسية، أو تكرر فيها حرف من أصولها كاستنصر وكرم⁽⁵⁾.

وفي اللسان: المنشعبة من شعب: أي شئت وفرق، والشعب: التفرق في الشيء. وتشعبت أغصان الشجرة، وانشعبت: انتشرت وتفرقت أغصانها، والشعبة من الشجرة: غصن من أغصانها⁽⁶⁾.

وإذا كان المعنى اللغوي يشير إلى التفرق والتشتت، فإن الاصطلاح يعني الزيادة على الأصل دون التفرق بينه وبين ما يزداد عليه. وإذا كان ثمة علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فإنها تبدو في وصف الشجرة والكلمة بالمنشعبة، ففي كليهما زيادة على الأصل من غير تفرق أو تشتت؛ فأصل الشجرة جذع تتفرع منه الأغصان، وأصل الكلمة عدد من الحروف الأصول، يزداد عليها حروف أخرى لغرض معنوي.

(1) انظر، مستور، ص 364، والجامي، الفوائد اليباتية، 370/2.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ص ص 235-237.

(3) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 237/6.

(4) الأسترابادي، شرح الشافية، 333/2.

(5) انظر، مستور، ص 906.

(6) انظر، اللسان، مادة: شعب.

وجاء عند الجرجاني تعريف لمصطلح المنشعبة فقال: "المنشعبة الأبنية المتفرعة من أصل بالحاق حرف أو تكريره كأكرم وكرم⁽¹⁾."

الإلحاق:

الإلحاق هو: زيادة حرف أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب، مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانها في الملحق بها وفي تصاريفها من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان اسماً رباعياً لا خماسياً⁽²⁾.

ويضيف ابن الحاجب، موضحاً فائدة الإلحاق فيقول: "ربّما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع"⁽³⁾.

ولا بدّ من الإشارة إلى ما يراذ بعبارة (زيادة غير مطردة)؛ إذ يشترط في الزيادة التي للإلحاق ألا تطرد في إفادة معنى، فالميم في (مفعّل) للزمان أو المكان أو المصدر والهمزة في (أفعل) للتفضيل، ليس من الإلحاق في شيء، ولهذا كان معنى الكلمة بعد زيادة الإلحاق كمعناها قبل الزيادة⁽⁴⁾.

الصيرورة:

يعني مصطلح الصيرورة عند الصرفيين، كما نقله المؤلف: صيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل، كأغذّ البعير، أي صار ذا غُدّة، وهي التي في اللحم. وقالوا: إن باب الإفعال يجيء للصيرورة⁽¹⁾.

أمّا الصيرورة لغة: فهي صير: أي صار الأمر على كذا يصير صيراً ومصيراً وصيرورة، والصيرورة مصدر للفعل صار يصير. وصيّرته: أي جعلته⁽²⁾.

(1) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 255.

(2) انظر، دستور، ص 154، والأسترابادي، شرح الشافية، 52/1.

(3) الأسترابادي، شرح الشافية، 52/1.

(4) انظر، محمد الأشقر، معجم علوم اللغة، ص 74.

يلحظ ما بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي من علامة؛ إذ كل منهما يعني جعل الشيء في حالة جديدة لم تكن له من قبل.

ويفصل ابن الحاجب معنى الصيرورة، حيث جاء عنده (لصيرورته ذا كذا)، قصد بذلك، صيرورة ما هو فاعل أفعل صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو (الحم زيد)، أي صار ذا لحم، و(أطفلت)، أي صارت ذا طفل، و(أعسر وأيسر وأقل)، أي صار ذا عسر ويسر وقلة. وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو (أجرب الرجل)، أي صار ذا إبل ذات جرب، و(أقطف)، أي صار صاحب خيل تقطف، و(أخبث)، أي صار ذا أصحاب خبيثاء⁽³⁾.

ومن نوع الصيرورة، دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، نحو: أصبح وأمسى، أفجر وأشهر، أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، ومنه كذلك دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعل، نحو: أشمنا وأجنبنا وأصبينا وأدبرنا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، ومنه (أدنف) أي حصل في وقت الدنف. ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله، والوصول إليه، كأكدى، أي وصل إلى الكدية، وأنجد، أي وصل إلى نجد، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله، كأعشر وأتسع وآلف، أي وصل إلى العشرة والتسعة والآلف، فجميع ذلك بمعنى صار كذا⁽⁴⁾.

المطاوعة:

هي قبول الشيء رغبة، وكون الفعل مطاوعة، يعني كونه دالا على معنى حصل على تعلق فعل آخر متعد به كقولك: (باعنته فتباعد)، فالفعل تباعد أدى معنى حصل من تعلق فعل آخر متعد به، وهو (باعنته)؛ أي بهذا الذي قام به تباعد⁽⁵⁾.

وفي اللسان، طوع: الطوع: نقيض الكره. طاعه يطوعه وطاوعه: انقاد له. والمطاوعة: الموافقة. والاستطاعة: القدرة على الشيء، واستطاع: قدير⁽¹⁾.

(1) انظر، دستور، ص 542.

(2) انظر، اللسان، مادة: صير.

(3) انظر، الأسترايادي، شرح الشافية، 88/1.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ ص ص 55-63، والأسترايادي، شرح الشافية، 90/1.

(5) انظر، دستور، ص 855.

من ذلك يتبين، أن الطَّوْع والطاعة والموافقة، هي أساس للمطاوعة في الأبنية التي تؤدي معناها، والقدرة على فعل الشيء، قدرة لدى تركيب المطاوعة، وبها يتم المعنى.

وتأتي المطاوعة على أوزان، من أهمها (انفعل) مثل: كسرتَه فانكسر، و(افتعل) مثل: غمته فاعتمَّ، و(فعل) مثل: أخلته فخل، و(تفعل) مثل: كسرتَه فتكسَّر، و(تفاعل) مثل: ناولته فتناول⁽²⁾.

ويورد النكري في دستورهِ تعريف الجرجاني للمطاوعة، حيث عرفها على أنها "حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله، نحو: كسرت الإناء فتكسَّر، فيكون تكسَّر مُطاوعاً، أي موافقاً لفاعل الفعل المتعدي، وهو كسَّرت"⁽³⁾.

الثلاثي:

ذكر المؤلف في تعريف الثلاثي عند أصحاب التصريف، أنه الكلمة التي تكون حروفها الأصول ثلاثة، فإن لم يكن فيها حرف زائد فهي مجردة⁽⁴⁾.

الثلاثي المجرد:

والمقصود به، ما كانت حروفه الثلاثة أصلية، جرّدت من الزوائد، ويأتي في الاسم والفعل. وبالنسبة للاسم، فله عشرة أبنية، والقسمَةُ تقتضي اثني عشر، سقط منها (فعلٌ وفعلٌ) استقالاتاً⁽⁵⁾.

إنما قالوا: اثني عشر بناءً، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون الثاني، وفتح وكسره وضمه، وذلك كـ (فلس) في الاسم، و(صعّب) في الصّفة، وفرس وحسن وكثف، ودرّد، وعيّب⁽⁶⁾.

أما بالنسبة للفعل الثلاثي المجرد، فله ثلاثة أبنية في الماضي: (فعلٌ، وفعلٌ، وفعلٌ)، في نحو، ضرب، وشرب، وكرم⁽¹⁾.

(1) انظر، اللسان، مادة: طوع.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ص ص 65-66.

(3) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 233.

(4) انظر، دستور، ص 302.

(5) انظر، الأمتريادي، شرح الشافية، 35/1، وأبو الفداء، الكنّاش، ص 245.

(6) درّد: الذي سقطت أسنانه.

الثلاثي المزيد:

بالنسبة للاسم الثلاثي، فالزيادة فيه كثيرة، لسهولة استعماله، وتقع الزيادة الواحدة فيه في أربعة مواضع: ما قبل الفاء، وما بين الفاء وبين العين، وما بين العين وبين اللام، وما بعد اللام، وتقع في هذه المواضع زيادة واحدة واثنان وثلاث وأربع⁽²⁾.

وبالنسبة للفعل الثلاثي المزيد فيه، في صيغة الماضي، فله خمسة وعشرون بناءً، ملحق بدحرج نحو (شملل)، وملحق بتدحرج نحو (تجلبب)، وملحق باحرنجم نحو (اقعنسس)، وغير ملحق، نحو (أخرج، وجرب، وقاتل)⁽³⁾.

وفي الثلاثي من الأسماء والأفعال كالم كثير، لاسيما أن أوزانه من أكثر أوزان الكلمات العربية استخداماً وشيوعاً، وكان من أبرز من أشاروا إليها في مؤلفاتهم، سيبويه في كتابه⁽⁴⁾، والسيوطي في همعه⁽⁵⁾، وغيرهما.

الرُّباعي:

يعرّف الرباعي عند الصرفيين، وكما نقله المؤلف، بأنه ما كانت حروفه الأصول أربعة، وإن كان مجرداً من الزوائد فيسمى الرباعي المجرد، كدحرج وجعفر، وإلا فهو الرباعي المزيد، كدحرج، وحنادل. وللماضي الرباعي المجرد، بناءً واحد، هو (فعلل) فالتزموا فيها الفتحات لخفتها. وبالنسبة للماضي الرباعي المزيد، فله ثلاثة أبنية، وهي: تفعّل كدحرج، وافعلّل كاحرنجم، وافعلّل كاقشعر⁽⁶⁾.

وعرض للرباعي المجرد والمزيد منه، غير واحد من علماء اللغة العربية، كان من أهم هؤلاء سيبويه⁽⁷⁾، وابن الحاجب⁽¹⁾، وأبو الفداء⁽²⁾، وغيرهم.

(1) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 6/ص ص 9-10.

(2) انظر، أبو الفداء، الكنش، ص ص 310-311.

(3) نفسه، ص 249.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/230.

(5) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 6/22.

(6) انظر، مستور، ص 448.

(7) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/230.

ولبيان سبب عدم مجيء الفعل الماضي الرباعي المجرد إلا على وزن واحد (فعل)، نورد رأي السيوطي في ذلك، فقال في همعه: "وإنما لم يجئ على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفعل، ولا مكسوراً للنقل، فتعيّن الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه مبنياً عليه، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعيّن أن يسكن الثاني"⁽³⁾.

وبعد الحديث عن الفعل الرباعي، مُجرّده ومزيده، فإن صاحب الدستور ينتقل للحديث عن الاسم الرباعي المجرد والمزيد كذلك؛ فالاسم الرباعي المجرد يأتي على خمسة أبنية: فعل كجعفر، وفعل كزبرج (اسم من أسماء الذهب)، وفعل كبرثن (بمعنى مِخلَب الأسد)، وفعل كدِهم، وفعل كَمَطَر (ما تحفظ به الكتب)⁽⁴⁾.

وعن الاسم الرباعي المزيد، لا يوجد من الأبنية إلا القليل، وأبرزها فعائل كـ حنايل ودواسير، وفعائلة كـ علائقة⁽⁵⁾.

الخماسي:

جاء عند النكري، إن الخماسي هو "ما كان فيه خمسة أحرف أصول"⁽⁶⁾. ويعدّ من أقل الكلمات استخداماً وشيوعاً في العربية، مقارنة مع الثلاثي التي هي من أكثرها، والرباعي الذي يليه⁽⁷⁾.

وبالنسبة لأوزان الاسم الخماسي، فقد خدّدت بأربعة أوزان، ومن أبرز الأسماء التي جاءت منها، "سفرجل، وقِرطعَب، وجَحْمَرش، وقَدْعَمِل"⁽⁸⁾.

(1) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 113/1.

(2) انظر، أبو الفداء، الكناش، ص 247.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 19/6.

(4) انظر، دستور، ص 448.

(5) نفسه، ص 448، وسيبويه، الكتاب، 294/4.

(6) دستور، ص 415، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 107.

(7) انظر، سيبويه، الكتاب، 230/4.

(8) الأسترابادي، شرح الشافية، 47/1.

ولتحديد أوزان الاسم الخماسي المجرد، تقف الدراسة على أربعتها، وهي:

فَعَّلَ: بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية، نحو (سَفَرَجَل).

فَعْلَلْ: بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية، نحو (قِرْطَعْب) بمعنى الخِرقة.

فَعْلَلْ: بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية، نحو (قَهْلِيلِس) بمعنى الذكر.

فَعَّلْ: بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية، نحو (قَذَعْمِل) بمعنى الشيء القليل⁽¹⁾.

أما بالنسبة للفعل الخماسي المزيد، ففيه أربعة أوزان كذلك، وهي على النحو الآتي:

افْعَلَّل: ويأتي في الخماسي الصَّحِيح الحروف، نحو (اسْحَنَقَر).

افْعَلَّلْ: ويأتي في الخماسي المُدْغَم، نحو (اسْبَكَّر).

افْعُولل: ويأتي في الخماسي المبني من الثلاثي، نحو (احْدَوْب).

فَعَّلْ: ويأتي في الخماسي المبني من الرباعي، نحو (سَبَحَّل)⁽²⁾.

الصَّحِيح:

الصحيح في اصطلاح الصرفيين، وكما نقله المؤلف، يُعَبَّر به عن الكلمة التي تَخْلُو حروفها الأصلية (الفاء، والعين، واللام) من حروف العلة، أو الهمزة أو التضعيف، وهذا مجال اهتمام الصرفيين، وهو معرفة جواهر الكلام صحّة وتغيّراً، ويُقال له (السَّالِم) أيضاً⁽³⁾.

(1) انظر، أبو الفداء، الكنّاش، ص248، والسيوطي، مع الهوامع، 14/6.

(2) انظر، المؤنّب، دقائق التصريف، ص184.

(3) انظر، دستور، ص524، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص137.

والصَّحِيح في اللغة، من صَحَّح: الصَّحُّ، والصَّحَّة: خلاف السَّقَم، وقد صَحَّ فلان من علته واستَصَحَّ⁽¹⁾، قال الأعشى:

أَوْ كَمَا قَالُوا سَقِيمٌ، فَلَيْتَ
نَفَضَ الْأَسْقَامَ عَنْهُ وَاسْتَصَحَّ⁽²⁾

فالصحيح من الإنسان والحيوان والنبات، هو ما خلا من العلة والمرض. والصحيح من الأفعال ما خلا من حروف العلة. وبهذا فإن الصحيح خلاف العليل.

المعتل:

يُطلق المعتل على الكلمة التي يكون أحد حروفها الأصول حرفاً من حروف العلة، وأقسامه سبعة، لأنه إما أن يتعدّد فيه حرف العلة أو لا. فإن كان فاءً يسمّى مثلاً لممائلته الصحيح في عدم الإعلال والصحة، وهذا هو مُراد من قال: لاحتمال ماضيه ثلاث حركات، بخلاف ماضي الأجوف والثاقص. وإن كان عينا يسمّى أجوف، لأن اعتلاله من وسطه الذي هو كالجوف، ولأن جوفه خالٍ عن الحرف الصحيح، ويقال له: ذو الثلاثة أيضاً، لكون ماضيه على ثلاثة أحرف من المتكلم الواحد إلى الجمع المؤنث المخاطبة، وكذا في الجمع المؤنث الغائبة. ويسمى ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف من المتكلم الواحد، إلى الجمع المؤنث المخاطبة، وكذا في الجمع المؤنث الغائبة⁽³⁾.

هذا في حال كون حرف العلة واحداً، أما إذا تعدد، فإما أن يكون اثنين أو أكثر، فإن كان أكثر فهو المعتل المطلق كواو وياء لاسمي الحرفين، وإن لم يكن أكثر، فإما أن يفترقا أو يقتربا، فإن افترقا فيسمى لفيفاً مفروقاً، لالتفاف حرفي العلة فيه وافتراقهما، وإن اقتربا فإما أن يكونا في الفاء والعين، كـ ويل ويوم، ولا يُبنى منه فعل، أو في العين واللام كـ غوى، ويسمى لفيفاً مقروناً لالتفاف حرفي العلة فيه مع الاقتران⁽⁴⁾.

(1) انظر، اللسان، مادة: صَحَّح.

(2) الأعشى، ديوان الأعشى، ص 90.

(3) انظر، دستور، ص ص 859 - 860.

(4) نفسه، ص 860.

ولقد توسّع ابن يعيش في الحديث عن المعتل، فعرفه على أنه ما كان فيه حرف علة، وحروف العلة ثلاثة: (الواو والياء والألف) ولا يخلو المعتل الثلاثي من أن يكون: فاء، أو عينا، أو لاماً، فمعتل الفاء في نحو (وجد)، ويسمى معتل مثال أو معتل الفاء، ومعتل العين في نحو (قال)، ويسمى معتل أجوف أو معتل العين ومعتل اللام في نحو (رمى)، ويسمى معتل ناقص أو معتل اللام⁽¹⁾.

وفي حديث مخصص عن اللقيف، نصّ الفارابي (ت350هـ) بقوله: "وباب من العربية يقال له اللقيف، لاجتماع حرفين معتلين فيه، وهو مثل طوى يطوي، ولوى يلوي".⁽²⁾

وسمّي اللقيف لقيفاً، لأنه التّفّ فيه حرفان معتلان بحرف تقتّمهما صحيح، وهو على وجهين:

أحدهما مفروقاً وهو ما يفصل بين حرفي العلة حرف صحيح في مثل: (وقى)، وثانيهما مقروناً، وهو ما تجاوز فيه حرفا العلة، في مثل: (طوى)⁽³⁾.

وفي اللغة، اللقيف: الجمع المُلتَفّ من كل مكان، ومن كل أخلاط شئ. واللقيف من الأفعال: المعتل الفاء واللام. واللقيف من الكلام: كل كلمة فيها معتلان⁽⁴⁾.

ويُلاحظ ما بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي من علاقة؛ حيث إن المعنى اللغوي بمعنى الملتَفّ من الأشياء من كل مكان، يتناسب مع التقاف حرفي العلة من جانبي الحرف الصحيح بداية ونهاية في اللقيف المفروق، أو من جانب واحد للصحيح، مُجتمعين بعده في اللقيف المقرون.

وعرف الجرجاني اللقيفين كلٌّ على حدة، فالمقرون عنده ما اعتلّ عينه ولامه كـ (قوى)، والمفروق ما اعتلّ فاؤه ولامه كـ (وقى)⁽⁵⁾.

(1) انظر، ابن يعيش، شرح الملوكي، ص ص 47-48، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 132.

(2) الفارابي، ديوان الأدب، مادة: لف.

(3) انظر، المُنَوَّب، دقائق التصريف، ص 335، والأنلسي، ارتشاف الضرب، 80/1.

(4) انظر، اللسان، مادة: لف.

(5) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 203.

المضاعف:

هو ما تكرر فيه حرف صحيح، وهو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل (ذَبَّ، وفَرَّ)، ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو (ذَبَذَب، وزَلَزَل)⁽¹⁾.

وتناول سيبويه المضاعف عند حديثه عن التضعيف، الذي عرفه: بأن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رَدَّ، واجتَرَّ، واستَعَدَّ⁽²⁾.

وقد توسَّع ابن يعيش في حديثه عن المضاعف، فوجد أنه بمعنى التضعيف، وهو: " أن يجتمع في الكلمة مثلاًن من الأصول متجاوران، ولا يخلو تجاورهما، من أن يكون بين العين والفاء، أو بين العين واللام، فإن كان بين العين والفاء فإنَّ ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال، في شيء من كلامهم، وإنما جاء في أسماء قليلة نحو: (دَدَن، وكوكَب، وأوَّل)، ولم يشتقَّ من ذلك فعل. وقد جاء التضعيف بحاجز اسماً وفعلًا، نحو: ملس، وقلق، وذلك قليل"⁽³⁾.

ومن اللافت للنظر، تسمية المضاعف بالأصم؛ فقد جاء عند أبي حيان الأندلسي، الأصمُّ: هو ما عينه ولامه من جنس واحد⁽⁴⁾. من غير أن يوضح سبب التسمية هذه، ولم ترد هذه التسمية عند غير الأندلسي. وقد يكون أطلقها على المضاعف لملاحظة صوتية تبدو على المضاعف من الكلمات، عند الوقوف عليها.

المهموز:

يعد المهموز كما أشار إليه صاحب الدستور عند الصرفيين، كلمة يكون أحد أصولها همزة، سواء كانت موجودة أو مقلوبة أو محذوفة، كـ (أمر، ويأمر، ومُرَّ)⁽⁵⁾. وبذات المعنى

(1) انظر، دستور، ص 854.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 3/ ص ص 529-530.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص 45.

(4) انظر، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 80/1.

(5) انظر، دستور، ص 914.

سبقه الجرجاني، فقال: "المهموز ما كان في أحد أصوله همزة، سواء بقيت بحالها كسأل؛ أو قلبت كسأل، أو حذفت كسل"⁽¹⁾.

والمهموز كالصحيح؛ فمنه مهموز الفاء، نحو (أمر يأمر)، ومنه مهموز العين، نحو (زأر) يزأر)، ومهموز اللام، نحو (قرأ يقرأ)⁽²⁾.

الممدود:

يُعرف الممدود بأنه كل اسم لحقه همزة بعد ألف، في نحو (حمرء، وصفراء، ورداء، وكساء)⁽³⁾.
والممدود من المدّ: الجنب والمطل. مدّه يمدّه مدّاً فامتدّ ومدّه فتمدّد: بمعنى طوّله فتطوّل. وشيء منيد: أي ممدود. والمدّ: مدّ الحبل، ومدّ النهر. ومدّ الحرف يمدّه مدّاً: أي طوّله⁽⁴⁾.

يتبيّن من التعريف اللغوي، أن الممدود هو الشيء الذي يتّصف بالمطل والطول، ومنشأ ذلك الصوّت الذي يُعبّر به عن الاسم الممدود، فإنّ المقطع الصوتي عند المدّ يطول بشكل لم يتوقّر في المقطع غير الممدود.

وفي كتاب سيبويه، عرّف الممدود بصيغة مختلفة؛ إذ جاء فيه " وأما الممدود فكلُّ شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف، فأشياء يُعلم أنها ممدودة"⁽⁵⁾. ولا شكّ أن سيبويه أراد بالياء والواو، أصلي الهمزة قبل انقلابها عنهما.

وأضاف ابن الحاجب معلومة جديدة في تعريفه للممدود لم تكن قد وردت في التعريفات السابقة، مؤدّاها أن الممدود كالمقصور، إلا أنه يُضاف إلى ألف المقصور همزة، وهي حرف الإعراب في الاسم الممدود⁽⁶⁾، وعليه جاء تعريف أبي حيّان الأندلسي⁽¹⁾.

(1) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ص 257 - 258.

(2) ينظر، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 79/1.

(3) انظر، دستور، ص 890، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 250.

(4) انظر، اللسان، مادة: مدّد.

(5) سيبويه، الكتاب، 539/3.

(6) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 324/2.

جمع القلة:

هو جمعٌ يُطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما، ويكون على أوزان مُحدّدة، من أهمها: أفْعَل، وأفْعَال، وأفْعَلَة، وفِعْلَة، على نحو: أفلس، وأفراس، وأرغفة، وغِلْمة، جمع فِلَس وفَرَس ورغيف وغِلام⁽²⁾. وهكذا جاء في الفوائد الضيائية⁽³⁾، كما نصَّ عليه قول مؤلف الدستور.

وتقدّم سيبويه بالحديث عن جمع القلة، ولكنه أطلق عليه اسم (أدنى العدد)، وله أبنية مُختصّة به، كان من أهمها (أفْعَل)، نحو: أكلب، وأكعب. و(أفْعَال) نحو: أجمال، وأحمال. و(أفْعَلَة)، نحو: أنصية، وأغرية. و(فِعْلَة)، نحو: صبيّة، وفِتية⁽⁴⁾.

ويبين ابن هشام، أن جمع القلة موضوع للعدد القليل، وهو على أربعة أوزان⁽⁵⁾، وقبله سيبويه وتبعه في ذلك السيوطي⁽⁶⁾.

ومهما ظهر من اختلاف طفيف في تعريفات جمع القلة، سواء أكان ذلك في المضمون أم كان في التسمية، فإن المعنى واحد، كما هي أوزانه واحدة.

جمع الكثرة:

هو الجمع الثاني المقابل لجمع القلة، ويُطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، والجمع الصحيح مذكراً كان أو مؤنثاً، وما عدا جمع القلة هو جمع الكثرة. وقد يُستعار أحد جمعي القلة والكثرة للآخر، كقوله تعالى: "والمُطَلَّقات يَتَرَبَّصْنَ بأنفسهن ثلاثة قروء"⁽⁷⁾، فقروء جاءت في موضع أقراء⁽⁸⁾.

(1) انظر، الأنلسي، ارتشاف الضرب، 235/1.

(2) انظر، دستور، ص333.

(3) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 187/2.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 490/3.

(5) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 307/4.

(6) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 6/ص ص 87-91.

(7) البقرة: 228.

(8) انظر، دستور، ص333، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص81.

وكما سَمِيَ سيبويه جمع القِلَّة بأدنى العدد، فإنه يُقابله بتسمية جمع الكثرة بـ (أكثر العدد)، ومثلما بيّن للسابق أبنية، فإنه يبيّن لهذا الجمع أبنية كذلك، حدّها بجميع أبنية الجمع، ما عدا أبنية جمع القِلَّة⁽¹⁾.

الجمع المُكسّر:

لقد عرّف المؤلف الجمع المُكسّر، إذ نصّ على ذلك بقوله: " جمعٌ تغيّر بناء واحده لأجل الجمعية"⁽²⁾.

وفي تناول القدماء للجمع المُكسّر، فإنهم يشيرون إليه من خلال تفرّعه إلى جمعي القِلَّة والكثرة، اللّذين سبق الحديث عنهما⁽³⁾.

وبيّن الأنباري أن هذا الجمع سُميَ بذلك الاسم على التشبيه بتكسير الأبنية، لأن تكسيرها يعني إزالة التّتام أجزائها⁽⁴⁾.

أمّا ابن هشام، فيعرفه بالجمع الذي تتغيّر فيه صورة الواحد، نحو: أسد جمع أسد⁽⁵⁾.

ولملاحظة ما جدّ على مفهوم جمع التكسير حديثاً، نذكرُ تعريفاً ينصُّ على أنه "اسم دال على أكثر من اثنين بتغيير لصيغة مفردة"⁽⁶⁾.

جمع المذكر السالم:

هو جمع خاص بالذكور، وعلامته الواو والنون، أو الياء والنون، سواء أكان واحده مُذكراً، كـ مؤمنين جمع مؤمن، أم كان مؤنثاً، كـ سنين جمع سنة⁽⁷⁾.

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 490/3.

(2) دستور، ص333.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 490/3، والأنباري، أسرار العربية، ص54.

(4) انظر، الأنباري، أسرار العربية، ص54.

(5) انظر، ابن هشام، اللّحة البدرية، 223/1.

(6) محمد الأشقر، معجم علوم اللغة، ص164.

(7) انظر، دستور، ص333.

وقد تناول سيبويه هذا الجمع في كتابه، إذ قال: إذا جمعت اسم رجل ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب⁽¹⁾.

جمع المؤنث السالم:

جمع خاص بالإناث، علامته الألف والتاء، سواء أكان واحده مؤنثاً، كـ مسلمات جمع مسلمة، أم كان مذكراً كـ سجلات جمع سجل⁽²⁾.

وفي هذا الجمع، قال سيبويه: "وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار، إن شئت جمعته بالتاء، وإن شئت كسرتة على حدّ ما تُكسر عليه الأسماء للجمع"⁽³⁾.

وتحت باب جمعي التصحيح، عرّفه السكاكي بـ "ما يلحق آخره ألف وتاء للجمع أيضاً"⁽⁴⁾.

يتبين لنا أن النكري، لم يأت بجديد عما جاء عند سابقيه، حول جمع المؤنث السالم، وهذا ما يؤكد نقله عنهم.

الإبدال:

يعرّف الإبدال عند أرباب الصّرف، وكما نصّ عليه المؤلّف، بأنه وضع حرف مكان حرف آخر⁽⁵⁾.

وفي اللسان، هو جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدال الواو تاء في (تأش). والتبديل: تغيير الصورة إلى صورة أخرى⁽⁶⁾.

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 395/3.

(2) انظر، دستور، ص 333.

(3) سيبويه، الكتاب، 395/3.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 62.

(5) انظر، دستور، ص 11.

(6) انظر، اللسان، مادة: بئل.

فجعل الشيء مكان شيء آخر، أو تغيير الصورة إلى صورة أخرى على وجه العموم، في المعنى اللغوي للإبدال، شبيه بإبدال حرف مكان حرف آخر في الاصطلاح الصرفي، على وجه الخصوص، كما يرى الباحث.

وقد جاء في بعض المؤلفات البديل بمعنى الإبدال، وعُرف على أنه قيام حرف مقام حرف في موضعه، إما ضرورة وإما استحساناً⁽¹⁾.

وتناول ابن الحاجب الإبدال في شافيته بالشرح والتفصيل، فقد عرفه بجعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمتثلة اشتقاقه، كثراثٍ وأجوه، وبكونه فرعاً والحرف زائد كضوئرب، وبكونه فرعاً وهو أصل كمويه، ويلزوم بناء مجهول كهراق واصطبر⁽²⁾. وعدد حروف الإبدال، أحد عشر حرفاً، يبدل كل واحد من غيره إبدالاً شائعاً، ويجمع هذه الحروف عبارة (هدأت موطياً)⁽³⁾.

التصغير:

جاء في الدستور بما معناه، التصغير: جعل الشيء صغيراً ومنسوباً إلى الصغر، وجعل الاسم مصغراً، أي دالاً على معنى مُتصِف بالصغر كالرَّجِيل تصغير الرجل. والتصغير من خواص الاسم المعرب، فلا يُصَغَّر الفعل، ولا الحرف، ولا الاسم المبني⁽⁴⁾.

وجاء سيبويه بحديث مُوسَع عن التصغير، إلا أنه لم ينصّ على تعريفه صراحة، وإنما أشار إليه تحت مسمّى آخر، هو (التحقير)⁽⁵⁾.

(1) انظر، ابن يعيش، شرح الملوكي، ص213.

(2) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 197/3، وأبو الفداء، الكناش، ص449.

(3) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 370/4.

(4) انظر، دستور، ص252.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 3/صص 415 - 495.

واشتمل همع الهوامع للسيوطي على تعريف للمصغّر، فيرى فيه إيضاح لمفهوم التصغير، فقد ورد عنده، المصغّر: هو الاسم المصنوع لتحقير أو تقليل، أو تقريب، أو تعطف، أو تعظيم، بضمّ أوله وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده⁽¹⁾.

الترخيم:

وهو حذف آخر الاسم بلا علة صرفية، إمّا لمجرد التخفيف كما في المنادى، وإما للضرورة الشعرية الداعية إليه، فهو في الأول جائز، وفي الثاني واجب. هكذا يرى صاحب الدستور⁽²⁾.

وأثبت ابن منظور معاني لغوية كثيرة للترخيم؛ فقال: رخّم الكلام والصوت، ورخّم رخامة، فهو رخيم: لان وسهّل. وكلام رخيم: أي رقيق. والترخيم: التليين، ومنه الترخيم في الأسماء، لأنهم إما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها. وقيل: الترخيم: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يُحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت مالكا: يا مال⁽³⁾.

والناظر إلى المعاني التي جاءت في الترخيم لغة، يجد فيها علاقة جلية مع المعنى الاصطلاحي له، ففي حذف آخر الاسم المرخّم، تليين وتسهيل وتحسين صوتي، كما يبدو للناطق.

ويعرفه سيبويه، بأنه حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، ولا يكون الترخيم إلا في النداء، إلا أن يضطرّ شاعر. وإمّا كان ذلك في النداء لكثرتة في كلامهم، فحذفوا كذلك كما حذفوا التثوين⁽⁴⁾.

(1) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 130/6،، وأبو الفداء، الكنز، ص217.

(2) انظر، دستور، ص244.

(3) انظر، اللسان، مادة: رخّم.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 239/2، والأنباري، أسرار العربية، ص132، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص213.

أمّا ابن هشام، فقد عرّفه في لمحتّه البدرية مُستهلاً ذلك بعرض معناه اللغوي، ثمّ يقول:
وفي الاصطلاح، حذف أعجاز المُنَادِيّات لغير عِلّة، بشروط ستّة، هي: أن يكون الاسم المُرَحَّم
منادى، معرفة، غير مُستعاث، ولا مندوب، ولا مرّكّب إضافة، ولا تركيب إسناد⁽¹⁾.

يُلاحظ أن ابن هشام أضاف إلى التعريفات السابقة، عبارة (لغير عِلّة)، وأخاله جاء بذلك
ليوضّح ويؤكد أن الحذف في الاسم المُرَحَّم، لا يكون لانتهاؤه بحرف من حروف العلة، كما
يحدث في المعتل من الأسماء والأفعال، بل يكون في الصحيح أيضاً.

(1) انظر، ابن هشام، اللّحة البدرية، 2/ص 150-151، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/374.

الفصل الثالث

المصطلحات الصوتية

المصطلحات الصوتية:

تتناول الدراسة في هذا الفصل المصطلحات الصوتية في الدستور، وهي مصطلحات خاصة بأصوات اللغة العربية وخصائصها، وقد جاءت في الترتيب الثالثة من حيث العدد، بعد المصطلحات الصرفية.

ومن المعروف أن المصطلحات الصوتية تختلف عن غيرها من المصطلحات اللغوية، من حيث غموض مسمياتها وتعريفها عند القدماء، يضاف إليه دراسة أغلبها تحت أبواب النحر والصرف. وهذا ما دفع الباحث إلى دراستها عند القدماء والمتأخرين، حتى العصور الوسطى التي ألف فيها دستور العلماء، ثم دراستها عند علماء الأصوات في العصر الحديث؛ ذلك لأن علم الأصوات يُعدُّ من العلوم الحديثة العهد.

وقد اتبعت الدراسة ما اتبعته في الفصلين السابقين من فصول هذه الرسالة العلمية؛ حيث العمل على تتبع المصطلحات الصوتية عند المؤلف، وإيراد تعريفه لها ورأيه فيها، ثم توضيح المعنى اللغوي لها، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد بلغ مجمل المصطلحات الصوتية في الدستور واحداً وثلاثين، كادت تشمل موضوعات علم الأصوات العربية. وجاءت مرتبة حسب علاقتها ببعضها، وأولويتها التي افترضتها الدراسة بما رأته مناسباً، فجاءت على النحو الآتي:

الحركة:

عرّفها صاحب الدستور باختصار، فقال: "هي التي تعرض للحرف عرضاً يحلُّه"⁽¹⁾. وإخالنا أنه أراد بـ (يحلُّه)، أي يحرّره من السكون، ممّا يؤدي إلى تحقيق الصوت الذي يرافق لفظ الحرف الذي يُحرّك بها.

أمّا لغة، فالحركة من أصل حرّك: الحركة: ضيّد السكون، حرّك يحرّك حركة، وحرّكا وحرّكة، فتحرك يتحرك⁽²⁾.

من هنا يُستنتج أنَّ الأشياء تتحرَّك بعد أن كانت ثابتة وساكنة، ولا يكون ذلك إلا بفعل قوَّة ما تقع عليها فتُحدث فيها الحركة. وكذلك الحروف تكون ساكنة من غير حركة، فتحرَّك بفعل الهواء الذي يُسهم في نطق الأصوات، ولذلك يُطلقُ على الحروف (ساكنة، ومُتحرَّكة).

ومن علماء اللغة القدماء الذين توسَّعوا بالحديث عن الحركة ابن جنِّي، الذي قال فيها: "إنَّها صوت ناقص، وإنَّما سمَّيت حركة لأنها تُحرَّك الحرف عن موضعه وتجذبه نحو الحروف، التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة نحو الياء، والضمَّة نحو الواو"⁽³⁾. وفي موضع آخر من كتاب آخر، قال: "إنَّ الكسرة حرف صغير، ألا ترى أنَّ من مُتقدِّمي القوم مَنْ كان يُسمِّي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها"⁽⁴⁾. وشاهد ذلك قول الفرزدق في وصف ناقته:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف⁽⁵⁾.

فمطل الشاعر حركة الكسر في الدراهم والصيارف، فأصبحنا الدراهم والصياريف.

من الملاحظ على المُحدثين، أنَّهم عملوا على تسجيل حركات اللغة العربية الثلاث، على أجهزة الصوت، لملاحظة ما يطرأ على الحرف المُحرَّك من نبذات وتغيُّرات مع الحركة وبدونها⁽⁶⁾.

(1) دستور، ص358.

(2) انظر، اللسان، مادة: حرَّك.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، 91/1.

(4) ابن جنِّي، الخصائص، 315/2.

(5) ابن جنِّي، الخصائص، 315/2، ولم يُعثر عليه في ديوان الفرزدق.

(6) انظر، الأشقر، معجم علوم اللغة، ص190.

السَّكُنُ والسُّكُونُ:

بدأ المؤلف بتعريف الساكن لغة؛ فعَدَّه من السكون، وهو القرار وعدم الحركة، ثم يشير إلى أن الحرف الذي يُبتدأ به لا يكون إلا متحركاً⁽¹⁾.

وفي موضع آخر من الدستور عرّف السكون بأنه عدم الحركة، وهو صورة للجزم، وسمي كذلك لسكون الصوت وعدم جريانه عنده، وهو مرادف للوقف⁽²⁾. وهكذا عرّف عند الجرجاني⁽³⁾.

وليس بغريب على المؤلف أن يفتح حديثه عن الساكن بتعريفه لغة، لما وُجد فيه من أهمية وتقارب ملحوظ مع مفهومه الاصطلاحي.

ففي اللسان، سكن: السكون: ضدّ الحركة. وسكن الشيء يسكن سكونا إذا ذهب حركته. وسكن الرجل: سكت. وسكن: هذا بعد تحرك⁽⁴⁾.

وجاء عند (التهانوي) معاصر المؤلف، إن السكون صفة من صفات الحروف، وهو خلو الحرف من الحركة، لأن كل حرف إمّا متحرك وإمّا ساكن، ولا يُراد بهذا حلول الحركة والسكون فيها، لأن الحلول من خواص الأجسام، بل يُراد بكونه متحركاً، أن يكون الحرف الصامت يمكن أن يوجد عقبه مُصَوّت من المصوّنات، ساكناً بحيث لا يمكن أن يوجد بعد شيء من تلك المصوّنات⁽⁵⁾.

ومن القماء من رأى في العلول عن الحركة هو السكون، ويحدث هذا العلول لأحد ثلاثة أسباب: للهروب من التقاء الساكنين، في نحو (هؤلاء)، ولئلا يُبتدأ بساكن لفظاً، أو حكماً، كالكاف التي بمعنى (مثل)، وثالث الأسباب يُعدل عن الحركة لعروض البناء، وذلك في نحو (يا حكم)⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص 469.

(2) نفسه، ص 480.

(3) انظر، الجرجاني. كتاب التعريفات، ص 125.

(4) انظر، اللسان، مادة: سكن.

(5) انظر، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 1/ ص 962-963.

(6) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 2/ 288.

ومن اللافت للنظر، أنَّ بعض الساكن قد يُحرَّك، فيما جاء عند ابن جني، إذ قال: "أما الساكن فعلى ضربين: ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه. الأول منهما: جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدَّة، والثاني: هو هذه الألف، نحو: أَلَف كتاب، وحساب، وباع، وقَام"⁽¹⁾.

وحديثاً يُعبَّر علماء الأصوات عن الصوت الساكن من الجانب الفيزيائي، فيرى إبراهيم أنيس بأن هذا الصوت يتكون بانحباس الهواء انحباساً مُحكماً، فلا يُسمح له بالمرور لحظة من الزمن، يتبعها ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه فيحدث النفس نوعاً من الصفير أو الحفيف، ولذلك تُعدُّ الأصوات الساكنة أقلَّ وضوحاً في السَّمع من كافة الأصوات الأخرى، بما فيها أصوات اللين⁽²⁾.

من هنا، يُلحَظ أنَّ القدماء نظروا إلى الساكن والسكون من باب عدم الحركة وخلو الحروف منها، من غير أن يُحلِّلوا كيفية التعبير عنه بأعضاء جهاز النُّطق الصوتي، كما جاء عند المحدثين، الذين توقَّرت لديهم الوسائل العلمية الحديثة، وزادت معرفتهم في علوم اللغة، ومنها الأصوات.

الابتداء بالساكن:

لا يجوز الابتداء بالساكن كما هو مشهور، لأن المنطوق به، إمَّا معتمد على حركته كباء (بكر)، أو على حركة مجاورة كميم (عمرو)، أو على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء (دابة) وصاد (خويصة)⁽³⁾.

وقد يُستدلُّ على جواز الابتداء بالساكن بأنه لو امتنع لتوقف التلُّفُظ بالحروف على التلُّفُظ بالحركة ابتداءً، ضرورة تقدُّم الشرط على المشروط، لكن التلُّفُظ بالحركة موقوف على التلُّفُظ بالحروف ضرورة توقف وجود العارض على وجود المعروض. وجوابه منع الشرطية لجواز أن تكون الحركة: لازماً غير متقدم للحرف المبتدأ بها لا شرطاً سابقاً، هكذا ذكره المحقق

(1) ابن جني، الخصائص، 337/2.

(2) انظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 27.

(3) انظر، دستور، ص 9.

التفتازاني (ت793هـ)⁽¹⁾، ولكن في كلام القاضي البيضاوي (ت1329هـ)، في تفسير بسم الله إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن في كلام من به لكُنة، حيث قال: "لأنَّ من دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن"⁽²⁾.

وقال أحد المتأخرين وهو الشيخ عبد الحكيم رحمه الله: قوله: لأن من دأبهم يعني من طريقتهم أن يبتدئوا بالحرف المتحرك لخلوص لغتهم عن اللكُنة، وفي ذلك إشارة على جواز الابتداء بالساكن⁽³⁾.

ويشار في الدستور إلى اختيار الهمزة من الحروف الزوائد لدفع لزوم الابتداء بالساكن، لأنها أقوى الحروف، وأن للحروف الحلقية الستة قوة على سائر الحروف، ومن تلك الحروف الحلقية الستة للهمزة قوة عليها لأنها من مبدأ الحلق، فهي أقوى الحروف، والابتداء بالقوى أولى لقوة المتكلم في الابتداء⁽⁴⁾.

وأشار ابن يعيش إلى استحالة الابتداء بالساكن، فقال: "واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاءهما"⁽⁵⁾.

اجتماع الساكنين:

وفي إشارة النكري لاجتماع الساكنين مصطلحان: أحدهما اجتماع الساكنين على حَذِّهِ والآخر على غير حَذِّهِ، إلا أنه لا ينوّه إلى لفظة (حَذِّهِ) في المصطلح الأول، فيما ينوّه لها في المصطلح الثاني.

وعن اجتماع الساكنين يقول: "على حَذِّهِ، هو ما كان الساكن الأول حرف لين والثاني مُدْغَمًا، مثل: دَابَّةٌ وخَوَيْصَةٌ في تصغير خاصّة، واللين أعمُّ من المد. ومن قال: هو ما كان الساكن الأول

(1) لم يعثر على هذا الرأي للتفتازاني.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل، 2/1.

(3) انظر، السيلكوئي، شرح شريف على المواقف مع الحاشيتين المفيدتين، ص164.

(4) انظر، دستور، ص9.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 286/5.

حرف مدّ، والثاني مُدغماً، أراد بالمد (اللين)، وهو جائز مطلقاً. واشترط بعضهم في جوازه كون الساكنين في كلمة واحدة، فحذف الواو والياء في أفعَلن، وأفعَلن جمع المذكر الحاضر والواحدة المؤنث الحاضرة عند الجمهور للتخفيف، ووجود الدال، أعني الضمّة والكسرة لا لاجتماع الساكنين على غير حِدّة، وعند ذلك البعض لاجتماعهما على ذلك، لفوات الشرط المذكور⁽¹⁾.

ويضيف إلى ذلك قوله: "واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قِبَل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومُحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما"⁽²⁾، كما سبقت الإشارة إليه في مصطلح الابتداء بالساكن.

ويرى سيبويه في (باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حُذِفَت ألف الوصل لالتقاء الساكنين)، أن من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا، وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن يلتقي ساكنان⁽³⁾، وذلك كقولك: اضرب ابنك، واكرم الرجل، وقول الله تعالى: "قل هو الله أحد * الله الصمد"⁽⁴⁾. لأن التتوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء (اضرب)، ونحو ذلك⁽⁵⁾.

وقد توسّع صاحب الكتاب في الحديث عن التقاء الساكنين، وعدّه نظير الكسر لتحاشي التقاء الساكنين في قولهم: حذار، وبدار، ونظار؛ حيث ألزموها الكسر في كلامهم، فجعلوا سبيل هذا الكسر فيه، فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسماً، نحو (حذام)، لنلا يلتقي ساكنان، ونحوه: جَيْر يافتي، وغاق غاق، حيث كسروا هذا إذا كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان⁽⁶⁾.

وعلى هذا الأساس يسير الأسترابادي (ت686هـ) في شرح الشافية، وعنده إذا كان أول الحرفين الساكنين حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع الإتيان بكسرة مُختلصة غير مشبعة على الأول منهما، في نحو (اضرب اضرب)، أمّا إذا كان أولهما حرف لين، فإنه يمكن

(1) دستور، ص27، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص8.

(2) ابن يعين، شرح المفصل، 286/5.

(3) سيبويه، الكتاب، 152/4.

(4) الإخلاص: 1-2.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 152/4، والسيوطي، همع الهوامع، 176/6.

(6) نفسه، 152/4.

التقاؤهما، ولكن مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة، لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض⁽¹⁾.

اجتماع الساكنين على غير حدّه:

لقد جاء في الدستور: هو "ما كان على خلاف الساكنين على حدّه، وإما بأن لا يكون الساكن الأول حرف لين أو لا يكون الثاني مدغماً، أو لا يكون الساكنان في كلمة واحدة بل في كلمتين، وهذا عند البعض"⁽²⁾.

ومِمّا تجدر الإشارة إليه أن الكتب التي أخذت منها المعلومة عن اجتماع الساكنين، لم تتعرض لعبارة (على غير حدّه) في الحديث عن اجتماع الساكنين، غير واحد منها وهو شرح المفصل⁽³⁾؛ فقد وضّح الشارح ذلك بقوله: "وقوله: "على غير حدّهما" يريد أن يوجد شرطاهما، والشرطان المدعيان في اجتماع ساكنين، أن يكون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغماً كـ (دابة) و (شابة) و (خويصة) تصغير خاصة، قلبت الألف واوا، وحيث بياء التصغير ساكنة، وبعدها الصاد مضاعفة، و (ثمود الثوب) وهو بناء لما لم يسم فاعله من (تمادّ الزيدان الثوب)"⁽⁴⁾.

حروف العلية:

هي ذاتها حروف العلة، وهي ثلاثة: (الواو، والياء، ثمّ الألف)، وهي مرتبة حسب الثقل، وإذا سُكنت هذه الحروف سمّيت (حروف اللين)، وإذا جانسها حركة ما قبلها فهو (حروف مدّ)، ومن هنا فإن كل حرف مد حرف لين، وليس العكس، والألف حرف مدّ أبداً، والواو والياء حرفا لين تارة، كما في (قول، ويبيع)، وحرفا مدّ تارة أخرى، كما في (يقول، ويبيع)، وتارة ثالثة ليستا بحرفي لين ولا مد، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحرّكتا، كما في (وعُد، ويُسر)⁽⁵⁾.

(1) انظر، الأسترابادي، شرح المشافية، 2/ ص ص 210-211.

(2) دستور، ص 27.

(3) انظر، ابن يعيش. شرح المفصل، 286/5.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 287/5.

(5) انظر، دستور، ص ص 364-365، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 586/1، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 90.

وكان سيبيويه قد أطلق على هذه الحروف (حروف اللين). وجعلها في صوتين من أصوات العربية، هما (الواو، الياء) لأن مخرجهما يتسع بإخراج الهواء عند النطق بهما أشد من اتساعه في غيرهما⁽¹⁾.

وتسمى عند بعض القدماء حروف الاعتلال، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مال، وناب، وصوت، وبيض. إلا أن الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدة أو منقلبة عن الواو والياء لا أصلاً، وهي في الحروف أصل ليس إلا⁽²⁾.

من هنا يتبين أن حروف العلية التي وردت عند المؤلف قد وردت عند القدماء، بأسماء اللين والمد والاعتلال، إلا أن مصطلح العلية لم يرد عند غير النكري، والله تعالى أعلم.

أما بالنسبة للمحدثين، فقد تناولوا هذه الحروف بالبحث والدرس، وسموها بما سماها القدماء، إلا أن بعضهم وجد باندفاع الهواء معها حراً طليقاً، أن يسميها بـ (الحروف الطليقة)، وعرفها الأنطاكي بالأصوات التي يجري معها النفس طليقاً، بحيث لا يعترض طريقها عائق، حتى تخرج من الفم⁽³⁾.

كما أطلق عليها آخر، اسم (العلل أو الصوائت)، والعلة عنده تتميز بنطق مفتوح وغياب أي عائق⁽⁴⁾.

وجاءت هذه الحروف عند بعض المحدثين تحت اسم حروف العلة⁽⁵⁾، وعرفوها بأنها الأصوات المجهورة، التي يحدث في تكوينها، اندفاع الهواء معها في مجرى مستمر خلال الحلق والنف والأنف، دون عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً، أو تضيق له يؤدي إلى إحداث احتكاك مسموع⁽⁶⁾.

(1) انظر، سيبيويه، الكتاب، 4/435.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 5/418.

(3) انظر، الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص146.

(4) انظر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص113.

(5) انظر، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص108.

(6) انظر، رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص91.

وصفوة القول، إن المحدثين قد عثوا ما عناه القدماء بهذه الأصوات، إلا أنهم أطلقوا عليها مسميات أخرى، لم يسبق وأن جاءت عند القدماء كما تقدم، وهو ما يرجع إلى التطور اللغوي والمصطلحي الذي أصاب مفردات العربية في العصر الحديث.

اللَّحْنُ:

هو التطويل فيما يطال من أصوات، وهو مكروه في القرآن والأذان، لأنه يؤدي إلى تغيير معنى الكلمات الملحون فيها، وأما تحسين الصوت للأذان، فحسن ما لم يكن لحناً⁽¹⁾.

وفي اللسان، لَحَنَ: اللَّحْنُ: من الأصوات المصوغة الموضوعة، وجمعه ألحان ولحون. ولحن في قراءته إذا غرَّدَ وأطرب فيها بالحن، وفي الحديث: اقرؤوا القرآن بلحون العرب. وهو ألحنُ الناس إذا كان أحسنهم قراءة أو غناءً. واللحن واللحنُ واللحانة واللحانية: ترك الصواب في القراءة والنشيد، ونحو ذلك. ولحن يلحن لحنًا ولحنًا ولحونًا⁽²⁾.

يُلحظ من ذلك أن كل الألفاظ في المفهومين، تصيب الأصوات فتلحنها وتحسنها وتجعلها مطربة، وكله مكروه إذا ما أردت الفصاحة في القول.

وقد عرّف اللحن عند الخليل (ت175هـ)، على أنه ما تلحن إليه بلسانك، أي تميل إليه بقولك: وقال: اللحن والألحان: الضروب من الأصوات الموضوعة، وأضاف بأن اللحن: هو ترك الصواب في القراءة والنشيد، يُخَفَّف وَيُثَقِّل. واللحان واللحانة: الرجل الكثير اللحن⁽³⁾.

ويرى التهانوي، أن اللحن خلل يطرأ على الألفاظ فيخلُّ بها، وهو على نوعين: اللحن الجلي، ويخلُّ إخلالاً ظاهراً يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ في الإعراب. واللحن الخفي، ويخلُّ إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة، وأئمة الأداء الذين أخذوه من أفواه العلماء⁽⁴⁾.

(1) انظر، دستور، ص766.

(2) انظر، اللسان، مادة: لحن.

(3) انظر، الفراهيدي، معجم كتاب العين، مادة: لحن.

(4) انظر، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 2/1402.

ويعد اللحن من أولى البواعث على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، لما كان لحوادثه المتتابعة وانتشاره، من خطر يهدد العربية والإسلام، وهذه الحوادث كثيرة في الأثر⁽¹⁾، لا سبيل لحصرها.

التنوين:

يعرف التنوين بأنه عبارة عن نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، ولهذه النون اسم آخر إضافة إلى التنوين وهو الحدث؛ سميت بذلك لأن التنوين مصدرٌ يدل على معنى الحدث؛ أي حدوث التنوين كصوتٍ على آخر الأسماء المنوثة⁽²⁾.

والتنوين خمسة أنواع:

تنوين التَّركُم:

هو تنوين يلحق آخر الأبيات والمصاريح، لتحسين الإنشاد سواء أكانت قافيتها مُطلقة أو مقيدة، وإن كان بعضهم يطلق على التنوين الذي يلحق القافية المقيدة، (بالتنوين الغالي)⁽³⁾، في نحو قول ربيعة في الرجز:

وقاتم الأعماق خاوي المحترقن⁽⁴⁾

وقد تناول سيبويه هذا النوع من التنوين، بالشرح والدرس، مبيناً أنه يستخدم في حالة الغناء والترنم⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني جعل تنويني التركُم والغالي مصطلحين مستقلين، فعرف كل واحد منهما على حدة⁽⁶⁾.

(1) انظر، الأفغاني، في أصول النحو، ص ص 6-15.

(2) انظر، دستور، ص 290، والجامي، الفوائد الضيائية، 395/2.

(3) انظر، دستور، ص 290، وابن يعيش، شرح المفصل، 54/5، والكشاف، أبو الفداء، ص 368.

(4) روبة، ديوان روبة، ص 104.

(5) انظر، سيبويه، الكتاب، 206/4.

(6) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 71.

تنوين التَّمَكُن:

وهو تنوين يدل على تمكُّن الاسم، أي كون الاسم عديم المُشابهة بالفعل بالوجهين المُتَبَرِّين في منع الصرف⁽¹⁾، وسمَّاه الزمخشري التنوين الدال على المكانة؛ أي على تمكُّن الاسم في الاسمية، وهو التنوين الداخل على الاسم المنصرف، في نحو (زيد، ورجل)⁽²⁾.

تنوين التنكير:

وهذا النوع من التنوين يدل على أن مَدْخوله غير مُعَيَّن، نحو: صَه، أي اسكت سكوتاً في وقت ما، وهو يفرِّق بين المعرفة والنكرة⁽³⁾.

وجاء الزمخشري بتسمية مختلفة لهذا التنوين؛ إذ أطلق عليه (التنوين الفاصل بين المعرفة والنكرة)، في نحو: صَه، وَمَه، وإيه⁽⁴⁾.

تنوين العوض:

وهو التنوين الذي يلحق الاسم عوضاً عن المضاف إليه، في مثل: حينئذٍ، ويومئذٍ، فكل واحد من الحين واليوم مضاف إلى (إذ)، وإذ مضافة إلى الجملة التي بعدها، فلمَّا حُذِفَت الجملة، ألحق بها التنوين عوضاً عنها⁽⁵⁾.

وقد شرح سيبويه هذا التنوين، وبيَّن مواضع استخدامه⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص290، والجامي، الفوائد الضيائية، 396/2.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 153/5.

(3) انظر، دستور، ص290.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 154/5، والجامي، الفوائد الضيائية، 396/2.

(5) انظر، دستور، ص291، وابن يعيش، شرح المفصل، 154/5، والجامي، الفوائد الضيائية، 397/2.

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 310/3.

تنوين المقابلة:

ويعرفه صاحب الدستور، على أنه التنوين الذي يقابل نون جمع المذكر السالم كـ مسلمات، فالألف علامة الجمع، كما هي الواو في جمع المذكر السالم، ولأنه لا يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره ليقابله⁽¹⁾.

وجاء عند صاحب المفصل⁽²⁾: والتنوين النائب مناب حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم، نحو قول جرير:

أَقْلِي اللوم عاذل والعِتابا وقولي إن أصبْتُ لقد أصابا⁽³⁾

الإدغام:

يعرّف الإدغام لغة، بأنه إدخال الشيء بالشيء، فنقول أدغمت الثوب في الوعاء، إذا أدخلته فيه، وأدغمت في الفرس اللجام إذا أدخلته فيه. وفي صناعة التصريف: أن تأتي بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، من مخرج واحد من غير فصل⁽⁴⁾.

والتعريف اللغوي للإدغام سبق إليه ابن منظور، وأضاف إلى ذلك من لغة الإدغام، إدخال حرف في حرف، يُقال: أدغمت الحرف وأدغمته، على (افتعلته). والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب، وأدغم الفرس اللجام: أدخله فيه، وأدغم اللحم في فمه كذلك⁽⁵⁾.

من الملحوظ أن هناك تقارباً بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي؛ إذ إن إدخال الشيء في الشيء هو إدغامه، كما أن خروج الحرفين الساكن والمتحرك من مخرج واحد، هو إدغام لهما، بحيث يبدو أن صوت واحد عند النطق بهما.

وقد عرض سيبويه لتعريف الإدغام وتوسّع في حديثه عنه، حتى كاد لم يترك حيثية من حيثياته إلا وعرض لها⁽⁶⁾، وبمثل ذلك جاء ابن هشام في مسالكه⁽⁷⁾.

(1) انظر، دستور، ص 291.

(2) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 154/5.

(3) جرير، ديوان جرير، ص 64.

(4) انظر، دستور، ص 78، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 13.

(5) انظر، اللسان، مادة: دغم.

(6) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/437.

(7) انظر، ابن هشام، أوضح المسالك، 4/ ص 408-409.

وفي شافية ابن الحاجب قيل: إن "الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل"⁽¹⁾. وإنما قال: بحرفين إذا لا يتصور الإدغام إلا في حرفين، ولا بد من سكن الأول ليتصل بالثاني، لأنه إذ لو حُرِّك لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أن يكون الثاني متحركاً لأنه مبيّنٌ للأول. وإنما قال: فمتحرك بحرف الفاء وليس ثم، ليدل على عدم المهلة، ولم يقل بالواو ليدل على الترتيب. وقوله: من مخرج واحد احتراز من مثل (فلس). وقوله: من غير فصل احتراز من مثل (ربرب)⁽²⁾.

مما سبق، يبدو أن المؤلف اعتمد تعريف ابن الحاجب للإدغام وقال بشرحه وتفصيله كما وُضِّح.

وبعد هذا العرض لمفهوم الإدغام عند بعض القدماء، يلحظ الاتفاق فيما بينهم على المصطلح، في حين إن مفهوم الإدغام عند المحدثين شابه بعض الاختلاف، الذي أدى إلى توضيح أكثر دقة له، حيث عالجوه من ناحية صوتية، جعلتهم يطلقون عليه مفهوم المماثلة الصوتية، كما سيُوضح.

لقد عرف الإدغام عند المحدثين، على أنه ضرب من ضروب المماثلة الصوتية؛ حيث يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني تأثراً تاماً، يؤدي إلى تماثله وفنائه فيه فناءً تاماً، ينعدم أثره عند النطق به⁽³⁾.

وكان إبراهيم أنيس قد تناول معنى الإدغام تحت اسم المماثلة Assimilation، مبيناً أنها تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، حتى ينطقها المتكلم نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، وتكون للأصوات المتجاورة في المخارج والصفات⁽⁴⁾.

كما عرّف حديثاً بالتماثل Similarity الذي يتحول فيه الحرفان المتجانسان إلى حرفين يمتلكان صفة التماثل الصوتي⁽⁵⁾.

الإعلال:

يعرف الإعلال عند الصرفيين، وكما ورد عند مؤلف الدستور: بأنه تغيير حرف العلة للتخفيف، والتغيير جنس شامل للإعلال ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قيّد بحرف علة خرج

(1) الأسترابادي، شرح الشافية، 233/3، والسيوطي، معجم الهوامع، 280/6.

(2) انظر، دستور، ص78.

(3) انظر، عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات، ص236.

(4) انظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص126.

(5) انظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص299.

تخفيف الهمزة والإبدال مما ليس بحرف علة، كـ أُصَيِّلَ في أُصَيِّلَانِ لقرب المخرج⁽¹⁾. وبهذا المفهوم يكاد النكري أن يكون عاكفاً على كتاب التعريفات للجرجاني⁽²⁾.

وهناك تعريف أشمل للإعلال، ينصُّ على أنه تغيير حرف العلة للتخفيف، وهو مختص بتغيير هذا النوع من الحروف، (الألف، والواو، والياء)⁽³⁾.

وقد أشار ابن يعيش إلى الإعلال في معرض حديثه عن أمثله وأنواعه؛ إذ اعتبره إعلال الاسم لإعلال فعله، لضرورة أوجبته حروف العلة الثلاثة⁽⁴⁾.

وفي ذات المجال جاء عند ابن يعيش في شرح الملوكي: "والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء (ثُخْمة)، و(ثُكَّاة). وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه. وهذا إنما يكون في حروف العلة، التي هي: الواو، والياء، والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها، وكثرة تغييرها. وذلك نحو (قام) أصله الواو، وكذلك (موسرٌ) أصله الياء"⁽⁵⁾.

وعن الإعلال عند المُحدثين، فقد كان الأنطاكي ممن تناولوه بالشرح والتعريف، فعده إحدى ظواهر التبدل الصوتي الذي يصيب الأصوات الطليقة وأشباهها، والتي يطلقون عليها حروف العلة (الألف، والواو، والياء)⁽⁶⁾.

وعرفه تمام حسان باختلاف عما سبقوه تمثل في إخراج صوت الألف من حروف العلة التي يصيبها الإعلال، وكان ذلك فيما نص عليه في موضوع الإعلال الذي يصيب الحرف اللين (الواو، والياء) دون الألف، ويكون الإعلال في هذين الصوتين بإحدى ثلاث طرق هي: النقل، والقلب، والحذف⁽⁷⁾.

(1) انظر، مستور، ص 134.

(2) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 32.

(3) الأسترلابادي، شرح الشافية، 3/ص 66-67.

(4) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، 462/5.

(5) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص 214-215.

(6) انظر، الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، 1/105.

(7) انظر، تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 276-277.

تُعرّف الإمالة على أنها الانحناء بالفتحة نحو الكسرة، أي عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة⁽¹⁾، أو "أن تتحو بالالف نحو الياء جوازاً"⁽²⁾، أو "العدول عن صوت الألف والجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المُفَحَّمة وبين مخرج الياء"⁽³⁾.

والإمالة في اللغة، من مِيلَ، والمِيلَ: العدول إلى الشيء والإقبال عليه، ومال الشيءُ يميل مَيْلاً ومَمَلاً، ومَمَيْلاً، ومَمَيْلاً⁽⁴⁾.

وما بين المفهومين الاصطلاحي واللغوي من تقارب وتشابه يبدو في الميل إلى الشيء (أي شيء) والإقبال عليه، وإمالة الفتحة نحو المكسرة، والالف نحو الياء، من هذه الأشياء.

ويُقرّد ابن الحاجب باباً للإمالة، يُعرّفها فيه ثم يبيّن سببها أنه قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة؛ فالكسرة قبل الألف في نحو: عِماد، وشِمَلال، وبعد الألف في نحو: عالِم⁽⁵⁾.

ويتوافق رأي ابن الجزري (ت833هـ)⁽⁶⁾، في تعريف الإمالة اصطلاحاً، مع رأي ابن الحاجب فيها، وفي المعنى ذاته يجيء ابن مالك (ت672هـ)، فيذهب إلى أن الإمالة تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة⁽⁷⁾.

أما عن الإمالة حديثاً، فقد تناولها غير واحد بالشرح والتوضيح، فقد عرّفها الجندي، بأنها تقريب الألف نحو الياء، التي تسبقها نحو الكسرة⁽⁸⁾.

(1) انظر، مستور، ص157.

(2) السيوطي، مع الهوامع، 6/183.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 5/188.

(4) انظر، اللسان، مادة: ميل.

(5) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 4/3.

(6) انظر، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/30.

(7) انظر، ابن مالك، تيسير القوائد، ص325.

(8) انظر، الجندي، اللهجات العربية في التراث، ص275.

ورأى كانتينو بأن الإمالة هي: نطق الفتحة نطقاً أمامياً، فيقترب مخرجها من مخرج ال (e)، بل وحتى (i)، والمقصود بها الكسرة⁽¹⁾.

وعُرِّفت الإمالة عند بعض المحدثين من جانب صوتي بحت، بحيث يبدو الوضوح والدقة فيها أكثر مما جاء عند القدماء، فقل: إنها صوت مدٌ يحدث من ارتفاع مقدمة اللسان باتجاه منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة الرقيقة، ويقلُّ مع الكسرة. في حال كون الشفتين في وضع انفراج أقلَّ من انفراجهما مع الكسرة⁽²⁾.

وجاء عند آخر، إن الإمالة "تقريب صوتي بين الصوائت، ومعناه الاتجاه بالصائبات قصيراً كان أم طويلاً إلى حالة ارتكازية وسط اثنتين من قريناته"⁽³⁾.

يلحظ مما سبق من عرض لآراء القدماء والمحدثين في الإمالة، أن الأولين منهم لم يميزوا بين الحركات الطويلة والقصيرة، وهو ما جعلهم يرددون الألف والياء بدلاً للحركات الطويلة، والفتحة والكسرة بدلاً للحركات القصيرة. إلا أن علماء اللغة المحدثين قد وضّحو الفرق بين هذه الحركات، فوجدوا أنه فرق في الكمية بين الفتحة الطويلة والقصيرة، والكسرة الطويلة والقصيرة⁽⁴⁾.

كما ويلاحظ الغموض الذي يشوب تعريف القدماء للإمالة، والذي توعّزه الدراسة إلى عدم توافر الإمكانيات العلمية، والأجهزة الصوتية التي تمكنهم من تحديد عملية الإمالة في الحركات طولياً وقصيراً، بشكل دقيق كما جاء عند المحدثين.

الإشمام:

يرى مؤلف الدستور في مفهوم الإشمام وحقيقته، أن تتحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وقال بعضهم: الإشمام

(1) انظر، كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 156.

(2) انظر، فاضل المطلب، في الأصوات اللغوية، ص ص 162-163.

(3) عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص ص 306-307.

(4) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 157.

هاهنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر إلقاء خالصاً، والغرض منه الإيذان بأن الأصل هو الضم في أوائل هذه الحروف، وهكذا في الفوائد الضيائية⁽¹⁾.

وفي اللسان: الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة لا يعتد بها، ولا تكسر وزناً. والإشمام: أن يُشَمَّ الحرف الساكن حرفاً، وإشمام الحرف أن تشُمَّه الضمة أو الكسرة، وهو أقلُّ من روم الحركة، لأنه لا يُسمع وإنما يتبيّن بحركة الشِّفة. والشَّمَم: الدُّنُو، والقُرْب⁽²⁾.

والإشمام من المصطلحات الصوتية التي لاقت اهتماماً عند القدماء. وعُرِفَ عندهم بـ "تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلقُّظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية، وعلامته نقطة بين يدي الحرف لأنه أضعف من الرُّوم، إذ لا ينطبق فيه بشيء من الحركة"⁽³⁾.

والى جانب الإشمام باعتباره ظاهرة صوتية، هناك ظاهرة أخرى مُشابهة لها، هي (الرُّوم). وقد فرَّقَ صاحب الدستور بين هاتين الظاهرتين، باعتماده حاستي السمع والبصر، ورأى بأن الإشمام ظاهرة تختص بإدراك العين دون الأذن، لأنه ليس بصوت، وإنما هو تحريك عضو فلا يُحرِّكه الأعمى، في حين إن الرُّوم يدركه الأعمى والبصير، لأن فيه مع حركة الشِّفة صوتاً يكاد أن يكون الحرف معه متحرِّكاً، واشتقاقه من الشَّم، كأَنَّكَ أَشَمَمْتَ الحرف رائحة الحركة، بأن هيأت العضو للنطق بها⁽⁴⁾.

وكان سيبويه، من أبرز قُدماء اللغة، الذين فرَّقوا بين الإشمام والرُّوم، وذلك عندما وضع لهما علامات مُميّزة؛ فجعل للإشمام نقطة، ومثال ذلك: خالد، وفرج، بينما جعل لرُوم الحركة خطاً بين يدي الحرف، ومثال ذلك: عُمر، وأحمد⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الإشمام لم يُسرَّ إليه حديثاً، مع أن بعض المحدثين قد تناولوه في بعض مؤلفاتهم⁽²⁾، إلا أنه نقلاً عن القدماء، كما لوحظ.

(1) انظر، دستور، ص120، ولم يُعثر على هذا الرأي في الفوائد الضيائية.

(2) انظر، اللسان، مادة: شَمَم.

(3) الأسترابادي، شرح الضافية، 275/2، وينظر، سيبويه، الكتاب، 171/4.

(4) انظر، دستور، ص120، وابن جني، الخصائص، 328/2، والجرجاني. كتاب التعريفات، ص27.

الروم:

يعد الروم عند الصوتيين، حركة مختلفة مخفاة، وهي أكثر من الإشمام وضوحا، لأنها تسمع، وفيه يروم المتكلم الحركة ولا يتمها، بل يختلسها اختلاسا تنبيهها على حركة الوصل⁽³⁾، وفي الاصطلاحات الشريفة⁽⁴⁾. الروم: أن يأتي المتكلم بالحركة الخفيفة، بحيث لا يشعر به الأصم⁽⁵⁾.

وفي اللسان: رام الشيء يرومه روما ومراما: طلبه. ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور⁽⁶⁾.

وعن الروم حكى ابن جني: "ولكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث، في قولك في الوقف: أنت، وأنت. فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلا"⁽⁷⁾.

وعرف الروم عند العكبري، على أنه ضم المتكلم شفثيه في الرفع بعض الضم، وكسره في الكسر بعض الكسر، فيضعف الصوت بها، وهذا يدرك بالسمع⁽⁸⁾.

وفي الشافية جعل الروم، الإتيان بالحركة خفيفة، حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، وسمي روم، لأن المتكلم يروم الحركة، ويريدها حتى لا يسقطها بالكلية⁽⁹⁾.

وتناول التهانوي الروم عند القراء، معتمدا كلام ابن الجزري الذي عرفه على أنه النطق ببعض الحركات، وعند بعضهم تضعيف الحركة وتقيصها حتى يذهب معظمها. وتابع قائلا:

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/169.

(2) عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص312، وعبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص188.

(3) انظر، دمتور، ص459.

(4) هي المصطلحات الواردة في كتاب التعريفات لعلي الجرجاني.

(5) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص117، دمتور، ص459.

(6) انظر. اللسان، مادة: روم.

(7) ابن جني. الخصائص، 2/328.

(8) انظر، العكبري، اللباب في النحو والإعراب، ص57.

(9) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 2/275.

وكلا القولين واحد، ويختص بالمرفوع والمجرور والمضموم والمكسور، بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها، خرج سائرهما، فلا يقبل التبعية⁽¹⁾.

ولم يأتِ المحدثون بجديد على الروم، إلا أنهم وضحو أن الروم نطق جزء من الحركة، ولا يكون إلا بصوت ضعيف، يدركه السامع والمسموع⁽²⁾، كما توافقوا مع القدماء على أن الروم والإشمام حالتان متشابهتان إلى حد كبير.

وقد سبق في هذه الدراسة وتحت عنوان الإشمام، بأنه والروم ظاهرتان متشابهتان وقد فرّق بينهما في ذلك الموضع.

الجهر:

يعرف الجهر عند المؤلف، بخلاف المخافتة⁽³⁾، دون أن يضيف أو يعرفه صراحة.

والجهر في اللغة من جَهَرَ: الجهرة: ما ظهر، وراه جهرة: لم يكن بينهما ستر، يقال: جهرت الشيء إذا كشفت، والجهر: العلانية، وجهير الصوت: أي عالي الصوت. والحروف المجهورة: ضد المهموسة⁽⁴⁾.

من هنا يلحظ المطلع في لغة الجهر تقابل وتوافق مع اصطلاحه، فكلا المعنيين يعني الظهور والإحساس به عند النطق؛ فظهور الأشياء بيانها ووضوحها، وكذلك ظهور الصوت بيانها ووضوحه، وكله بمعنى الجهر، وهذا ما أدى بصاحب اللسان إضافة عبارة (الحروف المجهورة ضد المهموسة).

وقد تناول غير عالم من علماء اللغة القدماء الجهر، في موضوع الأصوات اللغوية وصفات الحروف؛ فعرف سيبويه الحروف المجهورة، فقال: "المجهور: حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"⁽¹⁾.

(1) انظر، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 121/2، والتهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، 886/1.

(2) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 190، وعبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 313.

(3) انظر، دستور، ص 342.

(4) انظر، اللسان، مادة: جهر.

وقد تتبع القدماء سيبويه في هذا التعريف، ومن أبرزهم: المبرد⁽²⁾، وابن جني⁽³⁾، والسكاكي⁽⁴⁾، وابن عصفور⁽⁵⁾، وغيرهم.

وجاء عند الأندلسي: بأن الجهر ضد الهمس، فإذا منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهورا، ويقسم بدوره الحروف المجهورة إلى قسمين:

المجهورة الرخوة، ويجمعها حروف (غض طز زن)

المجهورة الشديدة، ويجمعها حروف (طبق أحد)⁽⁶⁾.

وحديثا تناول علماء الأصوات صفة الجهر للأصوات اللغوية، بطريقة تحليلية فيزيائية؛ حيث بين "أن انقباض فتحة المزمار وانبساطها، عملية يقوم بها المرء في أثناء حديثه، دون أن يشعر بها في معظم الأحيان. وحين تنقبض فتحة المزمار، يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، فتضيق فتحة المزمار، ولكنها تظل تسمح بمرور النفس خلالها، فإذا اندفع الهواء عبر الوترين، وهما في هذا الوضع يهتزّان اهتزازا منتظما، وتختلف درجة هذا الاهتزاز بحسب هذه الهزّات التي يحدثها الصوت، أو الذبذبات في الثانية. كما تختلف شدّته أو علوه حسب سعة الاهتزاز الواحدة، وهذه العملية تُسمّى عند علماء الأصوات اللغوية (جهر الصوت)"⁽⁷⁾.

وقد حدّد المحدثون طرقا وتجارب لاختبار جهر الصوت، وهي تجارب بسيطة في إجرائها، إلا أنها ذات نتائج مفيدة لتحديد الأصوات المجهورة⁽⁸⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 4/434

(2) انظر، المبرد، المختضب، 1/194.

(3) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/60.

(4) انظر، السكاكي، مفتاح العلوم، ص4.

(5) انظر، ابن عصفور، المقرّب، ص357.

(6) انظر، الأندلسي، اكتشاف الضرب، 1/10.

(7) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص20-21.

(8) انظر، إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص20-21.

ويمكن للدراسة أن تحدد الجهر عند المحدثين، بما جاء في معناه عند عبد الصبور شاهين الذي رأى بأنه اهتزاز الوترين الصوتيين في الأصوات المجهورة، نتيجة احتكاك الهواء المندفع من الرئتين بهما⁽¹⁾.

لقد اختار صاحب الدستور ألفاظاً لتعريف الجهر، لم تكن شائعة عند من كتبوا في الجهر ممن سبقوه من علماء اللغة، كما لم ترد عند المحدثين أيضاً، ومن أبرز هذه الألفاظ: المُخافتة، وهي رديف الهمس، واللافظ، بمعنى المتكلم.

يُضاف إلى هذه الملحوظة، إشارة المؤلف إلى درجات الجهر والهمس، مع عدم ذكره لحروف هذين المصطلحين من المصطلحات الصوتية.

ويلاحظ التطور الواقع في تعريف الجهر والمجهور مما جاء عند القدماء من علماء اللغة، وصولاً إلى ما جاء عند المحدثين منهم، وإن كان هناك تقارب في المعنى إلا أن المحدثين درسوه من ناحية علمية متطورة، تعتمد على الأجهزة الصوتية، والتجارب المخبرية.

الهمس:

وهو بخلاف الجهر من صفات الأصوات اللغوية، والأصوات المهموسة بخلاف المجهورة، حيث لا ينحبس النفس عند النطق بها، وذلك لضعف الاعتماد عليها ولضعف اعتمادها، بحيث لا تقوى على منع النفس، فيجري معها جرياناً يضعفها، وإنما سُميت مهموسة من الهمس الذي هو الإخفاء⁽²⁾.

والهمس لغة، همس: الهمس: الخفي لا يكاد يفهم، وهمس الأقدام، أخفى ما يكون من صوت الوطء، والأسد الهموس: الخفي الوطء⁽³⁾.

يتبين من المعنيين اللغوي والاصطلاحي، أن الهمس رديف الخفاء والخفة، فالصوت المهموس: الخفيف الوقع على الأذن، كما أن الهموس من الأسود: الخفيفة في وطئها.

(1) انظر، عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص 203.

(2) انظر، دستور، ص 914.

(3) انظر، اللسان، مادة: همس.

وقال سيبويه في المهموس من الأصوات: "أما المهموس، فحرف أضعف الاعتماد في موضعه، حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت"⁽¹⁾.

وإن كان ابن الحاجب وغيره من القدماء والمتأخرين قد وافقوا سيبويه في تعريف الأصوات المهموسة، فإنه اختلف نوعا ما عنه في عملية النطق بها؛ فقال: تخرج أصواتها من مخارجها في الفم، وذلك مما يرضي الصوت فيخرج من الفم ضعيفا، وإذا أراد المتكلم الجهر بها وإسماعها، أتبع أصواتها بصوت من الصدر ليُفهم⁽²⁾.

وعند ابن الجزري، المهموسة ضد المجهورة، والهمس من صفات الضعف، والمهموسة عشرة أصوات، يجمعها قولك: (سكت فحثة شخص)⁽³⁾.

وحديثا درس المهموس في ضوء علم اللغة المعاصر، ووفق معطياته وتقنياته، فقد تناوله إبراهيم أنيس تحت عنوان الهمس، فقال: "قالصوت المهموس لا يهتز معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لهما رنين حيث النطق به. وليس معنى هذا أن ليس للنفس معهذببات مطلقا، وإلا لم تتركه الأذن، ولكن المراد بهمس الصوت، هو صمت الوترين الصوتيين معه"⁽⁴⁾.

ولم يتأت هذا التطور في مفهوم المهموس عند المحدثين، إلا بحكم التطور اللغوي بوجه عام، وتطور علم الأصوات وإمكاناته في العصر الحديث بشكل خاص.

ومن الملحوظ أيضا أن المحدثين نقلوا عن القدماء معنى المهموس إلا أنهم أكثر دقة منهم؛ خاصة في المفردات الجديدة في حديثهم عن الهمس والمهموس، وغيرها من أسماء وخصائص الأصوات اللغوية وخصائصها، التي لم يسبق وأن عرفها القدماء.

(1) سيبويه، الكتاب، 4/434.

(2) انظر، الأمسترابادي، شرح الشافية، 3/ ص ص 258-259، والمبرد، المقتضب، 1/194، وابن السراج، الأصول في النحو، 3/401، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/60.

(3) انظر، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/202.

(4) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 21.

الصفير:

هو صفة من صفات الأصوات اللغوية، وله ثلاثة حروف تسمى بحروف الصفير، وهي: (الصاد، والزاي، والسين)، من حروف اللغة التي يصفر المتكلم بها عند نطقها، لا سيما في الوقف عليها، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير⁽¹⁾.

والصفير لغة، قيل: بأنه من الصوت بالدَّوَابِ إذا سَقِنَتْ، صَفَرَ يَصْفُرُ صَفِيرًا، وصَفَرَ بالحمار وصَفَرَ: دعاه على الماء⁽²⁾.

ومن تعريف الصفير لغة، يُلْحَظُ أن لا علاقة له مع التعريف الاصطلاحي، إلا من ناحية الصوت، إذ هو في اللغة صوت وليس حرفًا، وفي الاصطلاح صوت وحرف من حروف الهجاء.

ووضح سيبويه مخرج أصوات الصفير، في قوله: "وما بين طرف اللسان وفَوْيَقِ الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد"⁽³⁾.

ورأى ابن الحاجب أن الصفير صفة تطلق على حروف (الصاد، والزاي، والسين) وسميت بهذا الاسم لأنه يصفر بها⁽⁴⁾.

وجاء ابن الطحان بتعريف مختلف للصفير؛ إذ عدّه حِدَّةَ الصوت، كالصوت الخارج من ضغط ثَقَبٍ⁽⁵⁾.

وتناول الصفير بالدرس والبحث، بعض علماء اللغة الغربيين، ومنهم ماريو باي Maryo by الذي عدّه صفة للأصوات الأسلية، وهي (ص، س، ز)، وذلك نسبة إلى مخرجها من أسلة اللسان، وحملت تلك الأصوات صفة الصفير، لأنها يصفر بها⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص ص533-534.

(2) انظر، اللسان، مادة: صفر.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/433.

(4) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 3/258.

(5) انظر، ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، ص94.

(6) انظر، ماريوباي، أسس علم اللغة، ص85.

وقال مالبرج Malberj في علم الأصوات: إن الصفير صفة للأصوات الشديدة الوضوح في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صادق على ثلاثة صوامت هي: السين، والزاي، والصاد⁽¹⁾.

ومن هنا يُلحَظ أن الصفير صفة يراد بها حدة الصوت، وشدة وضوحه في السمع، وذلك نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب الأصوات الصفيرية الثلاث، أثناء نطقها، فتخرج من مخارجها وكأنها يُصَفَّر بها⁽²⁾.

ويُلاحَظ على تناول القدماء والمحدثين لمصطلح الصفير، هذا التقارب والاتفاق على معنى الصفير، والفارق الوحيد يبدو في ذكر صفة الاحتكاك والأسلية عند المحدثين.

المستعلية:

صفة للحروف التي يرتفع بها اللسان إلى الحنك عند عملية النطق، وهو أعمُّ من الحروف المطبقة عند بعضهم وهي ذاتها المطبقة مع الخاء والغين المعجمتين والقاف، لأنه لا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم الإطباق الاستعلاء، لأن الخاص يستلزم وجود العام⁽³⁾.

وفي اللغة، المستعلية: القوية. والمستعلية والمتعلية من الإبل: القوية على حملها⁽⁴⁾.

يُلحَظ أن لا علاقة تذكر بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي للأصوات والحروف المستعلية؛ إذ هي في اللغة من القوة باعتبارها صفة معنوية، وفي الاصطلاح من العلو والارتفاع باعتبارها صفة جسيّة. هذا وإن كان رأي ابن الجزري يقترب من المعنى اللغوي.

ولا بد للدراسة من توضيح ما يلزم من الإطباق الاستعلاء وليس العكس؛ فإذا نطقت بالحاء والغين والقاف، استعلّى أقصى اللسان إلى الحنك من غير إطباق، في حين إذا نطقت بالصاد الضاد الطاء والظاء، فيستعلي باللسان وينطبق الحنك على وسطه⁽⁵⁾.

(1) انظر، مالبرج، علم الأصوات، ص12.

(2) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص120.

(3) انظر، دستور، ص836.

(4) انظر، اللسان، مادة: علا.

(5) انظر، دستور، ص836.

ويجد سيبويه⁽¹⁾، ومثله ابن جني⁽²⁾، بأن الحروف المستعلية هي المطبقة وعكسها المنفتحة.

ووصفه ابن الجزري بالتفخيم، مبيناً أن الاستعلاء من صفات القوة، وحروفه سبعة حروف، يجمعها قول: (قظ خص ضغط)، وأعلها إطباقاً حرف الطاء، وهو أقواها تفخيماً أيضاً⁽³⁾.

وأشار تمام حسّان إلى الاستعلاء، وبين أنه يكون بارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، وبهذا يكون لهذه الحروف موضعان من اللسان، أحدهما موضع المخرج، وهو طرف اللسان، وثانيهما موضع التفخيم، وهو مؤخر اللسان المرتفع إلى الحنك الأعلى⁽⁴⁾.

ومن المحدثين من بيّن الاستعلاء وحروفه، بحيث يكون بتصدُّ اللسان إلى الحنك الأعلى دون أن ينطبق عليه، وهو ظاهرة صوتية تعني تفخيم الصوت وتغليظه، نتيجة اتّساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى، عند ارتفاع مؤخرة اللسان ومقدمه أثناء النطق بأصوات (الصاد، والضاد، والطاء، والغين، والقاف)⁽⁵⁾.

وقد ردد المحدثون آراء القدماء في تناولهم ودراساتهم للحروف المستعلية⁽⁶⁾.

من هنا يتبين أن المحدثين يتفقون مع القدماء حول الحروف المستعلية، وكيفية النطق بها، إلا أن علماء اللغة حديثاً جعلوا لها موضعين من اللسان، وقد يُعدُّ هذا تطوراً في دراسة الأصوات.

المنخفضة:

وهي حروف من الحروف الهجائية لا يستعلي اللسان إلى الحنك، عند النطق بها، مثلما يستعلي عند النطق بحرف مستعلٍ، وهي بذلك بخلاف الحروف المستعلية⁽⁷⁾.

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/436.

(2) انظر، ابن جني، مرصعة الإعراب، 1/62، والأسترابادي، شرح الشافية، 3/258.

(3) انظر، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ص 202-203.

(4) انظر، تمام حسّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص 63.

(5) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 118-119.

(6) انظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص 272.

(7) انظر، دستور، ص 902.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف لم يحدد الحروف المنخفضة، شأنه في ذلك شأن سيبويه وابن جني، اللذين لم يشيرا إليهما أصلاً؛ بل حددوا وأشاروا إلى عكس المنخفضة، بسبعة حروف هي: (الضاد، والطاء، والصاد، والظاء، وهي مطبقة، والخاء، والغين، والقاف، وهي غير مطبقة⁽¹⁾).

وهناك رديف لصفة المنخفضة من صفات الحروف، وهي (المُسْتَقْلَة) من التَّسْقُل، الذي عرفه ابن الطحان الإشبيلي بانخفاض اللسان والصوت إلى قاع الفم⁽²⁾، وهو ضد الاستعلاء، بحيث يخرج الصوت من قاع الفم لانخفاض اللسان عند النطق به إلى الحنك الأسفل.

ويتفق المحدثون مع القدماء من علماء اللغة، في الإشارة إلى الحروف المنخفضة⁽³⁾، ولكنهم كثيراً ما يدرسونها تحت اسم المستقلة دون أن يَمَسُّ المعنى بشيء⁽⁴⁾، أو يشيرون إليها على أنها ما عدا الحروف المستعلية كما جاء عند القدماء.

المطبقة:

وهي صفة لبعض الأصوات اللغوية مشابهة للمستعلية إلى حد كبير، والحروف المطبقة هي ما ينطبق معها اللسان على الحنك الأعلى، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى، وهي أربعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، والحروف المطبقة هي ضد المنفتحة⁽⁵⁾.

وأشار سيبويه إلى الأصوات المطبقة الأربع، موضحاً عملية النطق بها، حين قال: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين

(1) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/436، و ابن جني، مرصعة الإعراب، 1/62، والسيوطي، همع الهوامع، 6/297.

(2) انظر، ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، ص94، والأسترابادي، شرح الشافية، 3/258.

(3) انظر، عادل خلف، أصوات اللغة العربية، ص55.

(4) عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص273، وعبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص117.

(5) انظر، دمتور، ص855.

اللسان والحنك إلى موضع الحروف⁽¹⁾. وقد تبع سيبويه غير واحد من علماء اللغة القدامى، فتناولوا الأصوات المطبقة بالبحث والدّرس، وكان من أبرزهم: ابن السراج⁽²⁾، والزجاجي⁽³⁾.

وقد جاء عند ابن جني ما يصف به هذه الأصوات، فقال عند الإطباق فيها: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، وبالإطباق تُميّز الطاء عن الدال، والصاد عن السين، والظاء عن الذال⁽⁴⁾.

أما المحدثون، ففي حديثهم عن الأصوات المطبقة، أخذوا على القدماء عدم وضوح هذه المصطلحات عندهم، وعدم إدراكهم لقيمتها، ومن هؤلاء كانتينو Kanteeno الذي يرى أن من الراجح في لفظي الإطباق والتفخيم إطلاقهما على الحروف التي لها وقع فخم، أو غليظ على الأذن، وهي أربعة (القاف، والحاء، والغين، والراء)، وتسمى الحروف المطبقة⁽⁵⁾.

ويرى رمضان عبد التّواب دراسة الحروف المطبقة تحت اسم (الحروف المُقَحَّمَة)، وحصّر أصواتها بأربعة، هي: (الصاد والضاد والظاء والطاء)، فهذه الأصوات وإن كان مخرج الثلاث الأولى منها من الأسنان واللثة، ومخرج الرابع من بين الأسنان، فإن مؤخّرة اللسان تعمل معها كذلك⁽⁶⁾. وهذا يدل على أن رأيه موافق لآراء اللغويين القدماء في تحديد الأصوات المطبقة، في حين خالف رأي كانتينو.

ولهذا يلاحظ التقارب بين القدماء والمحدثين في تحديد الأصوات المطبقة، غير أن الأولين اختلفوا مع المحدثين عندما أغفلوا تقعر وسط اللسان في حال النطق بهذه الأصوات⁽⁷⁾، واقتصروا في وصفهم لها على تصعد مؤخّرة اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى مع انطباق اللسان للأنطق بها، وبالمقابل فإن المحدثين قد اهتموا بالحالتين.

(1) سيبويه، الكتاب، 436/4.

(2) انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 404/3.

(3) انظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص 413.

(4) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 61/1، والأسترابادي، شرح الشافية، 3/ ص 258-263.

(5) انظر، كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 37.

(6) انظر، رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 38.

(7) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 118.

المنفتحة:

وينسبها صاحب الدستور إلى المطبقة⁽¹⁾، وقد عثر على ذكر الحروف المنفتحة عند سيبويه؛ إذ عدّها جميع حروف الهجاء خلا المطبقة منها، وسمّيت بالمنفتحة، لأن الناطق بها لا يطبق لسانه لشيء منها، بل يرفعه إلى الحنك الأعلى⁽²⁾، وحذا حذو سيبويه في وصفها ابن السراج (ت316هـ)⁽³⁾.

وتلقّف المحدثون موقف سيبويه ومن جاؤوا بعده؛ فهذا أحدهم يبيّن أن المنفتحة من الانفتاح، وهي صفة تتميز بها غالبية الأصوات اللغوية، وتتمّ بانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى، بحيث يسمح بجريان الهواء دون عائق عند النطق بها، وهي ما عدا المطبقة، فيكون بذلك عددها خمسة وعشرين صوتاً⁽⁴⁾.

المكرّر:

هناك واحد من الأصوات المكرّرة في مخرجها، وهو (حرف الراء)، من الحروف الهجائية، فإذا نطق به الإنسان يُلحظ فيه التكرير، فهو في مخرجه حرف مكرّر ثقيل⁽⁵⁾.

وقد عرّفه سيبويه، ووصفه بالشديد، فقال: "المكرّر، وهو حرف شديد، يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء"⁽⁶⁾.

أما ابن جني، فقد بيّن صفة التكرار لحرف الراء فسمّاه بالحرف المكرر، وبين عملية النطق به وما يحدثه عندها، وذلك بتعثّر طرف اللسان عند الوقوف على حرف الراء، لما فيه من التكرار، وكأن المتكلّم ينطق بأكثر من حرف واحد⁽¹⁾.

وعرّفه المتأخرون بالنظر إلى صفة التكرير التي يسمّ بها صوت الراء، فقد جاء عنهم: التكرير تضعيف يوجد في صوت الراء، لارتفاع طرف اللسان به، وعند التشديد يقوى ظهوره⁽²⁾.

(1) انظر، دستور، ص908.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/436.

(3) انظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 3/404.

(4) عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص273.

(5) انظر، دستور، ص884.

(6) سيبويه، الكتاب، 4/435.

ولم يختلف المحدثون مع القدماء في وصف صوت الراء بالمكرّر، فيقول ماريو باي: "أما الراء، فهي في معظم اللغات مكررة أو ترددية Trill، ويتم نطقها في مقدّمة اللسان، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية، يطلق عليه أحيانا اسم المهترز Vibrant، لأن إنتاجها يصاحبه دائما ذبذبة في الأوتار الصوتية، أو اللسان أو اللهاة"⁽³⁾.

وإضافة إلى وصف صوت الراء بالمكرّر عند المحدثين، فإنهم وصفوه كذلك بالصوت (المائع)، من حيث الشدّة والرخاوة؛ فهو ليس بالشديد ولا بالرخو، ويوضح إبراهيم أنيس هذه الفكرة بقوله: "والمحدثون من علماء الأصوات قد برهنوا بتجاربهم على أن هذه الأصوات الأربعة تكوّن مجموعة خاصة، لا هي بالشديدة ولا الرخوة، وسموها Liquids أي الأصوات المائعة. أما تسميتها بالأصوات المتوسطة، فليست تعني أكثر من أنها تخالف النوعين، أي أنها ليست بالشديدة ولا الرخوة"⁽⁴⁾.

وورد ذكر المكرّر عند رمضان عبد التّواب، فعده من خصائص صوت الراء المجهور، الذي يتم نطقه بترك اللسان مسترخيا في طريق الهواء من الرئتين، فيرفرف اللسان ويضرب طرفه باللثة ضربات متكررة، لذلك وصف الراء بأنه صوت تكراري⁽⁵⁾.

يلحظ استخدام المحدثين لمصطلحات لم ترد عند القدماء في حديثهم عن الصوت المكرّر، نحو (التردد، والذبذبة، والرفرفة)، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على التطوّر اللغوي الذي حققه المحدثون في وصف الأصوات اللغوية.

(1) انظر، ابن جني، مرصعة الإعراب، 63/1، والسيوطي، همع الهوامع، 230/2.

(2) انظر، ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، ص 95.

(3) ماريو باي، أمس علم اللغة، 86.

(4) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 25-26.

(5) انظر، رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 48.

الْمُنْحَرَفُ:

وهو صفة لحرف اللام، قيل: "الحرف المنحرف، لأن اللسان عند النطق به، فإنه ينحرف إلى داخل الحنك الأعلى⁽¹⁾."

وفي تصنيف سيبويه لصفات الحروف الهجائية ومخارجها، ذكر منها المنحرف، وعدّه (حرفاً شديداً) جرى فيه الصوت لانحراف اللسان معه، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو (حرف اللام)، وإن شاء المتكلم مدّ الصوت فيه، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُسْتَدَق اللسان فَوَيْق ذلك⁽²⁾. وبهذا المعنى وصفه ابن جني بالمنحرف⁽³⁾.

أما المحدثون، فقد كرروا ما قاله سيبويه وابن جني، فها هو ذا أحدهم يقول في صفة صوت اللام: "المنحرف؛ أي انحراف اللسان مع الصوت"⁽⁴⁾.

الهاوي:

والحرف الهاوي هو (الألف) وسُمّي بذلك لأنه يهوي في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو فيه. قال سيبويه: "هو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الواو والياء، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك جانب الحنك، وهي (الألف)"⁽⁵⁾، يعني أن الواو والياء مثل الألف، لأنك قد تضمّ الشفتين في الواو وترفع لسانك نحو الحنك في الياء، فيحصل فيه عمل العضو. وقيل: إنما سمي الألف هاوياً لأنه ذو الهواء⁽⁶⁾.

أما الهاوي لغة: فهو من هوى وانهوى: سقط. وهوى يهوي هَوِيّاً وهَوِيّاً وانهوى: سقط من فوق إلى أسفل⁽⁷⁾.

(1) انظر، دستور، ص 901.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/435.

(3) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/63.

(4) عادل خلف، أصوات اللغة العربية، ص 52.

(5) سيبويه، الكتاب، 4/ص 435-436.

(6) انظر، دستور، ص 954.

(7) انظر، اللسان، مادة: هوى.

وفي سقوط الأشياء سرعة وحرية، كذلك في إخراج الحرف الهاوي كما لوحظ سرعة وحرية في انطلاق الهواء من أقصى الحلق. وهذا ما يمكن أن يسجل على علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاح.

وكان ابن الحاجب قد وافق سيبويه، عندما عد صفة الهاوي لحرف الألف⁽¹⁾، غير أن الإمام السيوطي نسب هذه الصفة إلى صوت الهمزة، بعد أن سماه مهتوتاً، عطف عليه اسم الهاوي، وقال في سبب تسميته: لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منه⁽²⁾.

أما عادل خلف من المحدثين، فقد نسب صفة الهاوي للألف⁽³⁾، كما جاء سيبويه إلا أن غيره من المحدثين عدّ هذه الصفة لأصوات المدّ الثلاثة، التي يمر الهواء حراً طليقاً أثناء نطقها، من غير أن يحدث احتكاك أو إعاقة، وهذا أساس اعتمده علماء اللغة لتعريف أصوات المد⁽⁴⁾.

و بدا لعبد القادر الخليل أن القدماء من علماء اللغة، قد اتخذوا اسم الهاوي لصوت الألف، نسبة إلى الهواء الذي يتسع مجراه أثناء حدوث هذا الصوت، دون أن يعترضه أي عائق من شأنه منع استمرار تتابع خروج الهواء، ودون إحداث أي احتكاك⁽⁵⁾.

المهتوت:

صفة من الهتّ، والهتّ الإسراع في الكلام، يُقال: رجل يهتّ الكلام هتّاً، ورجل هتّات، أي يسرد الكلام سرداً بشكل سريع، ربما لا يبيّن معه الحروف في كلامه. والحرف المهتوت، هو (الهاء) لضَعْفها وخفائها وسرعتها على اللسان⁽⁶⁾.

ويلاحظ أن تعريف المؤلف للمهتوت اصطلاحاً، كان امتداداً لتعريفه اللغوي، حيث جاء في اللسان: هتّت: هتّ الشيء يهتّه هتّاً، فهو مهتوت وهتيت، والهتّ: كسر الشيء حتى يصير رُفَاتاً،

(1) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 258 / 3.

(2) انظر، السيوطي، همع الهوامع، 298/6.

(3) انظر، عادل خلف، أصوات اللغة العربية، ص 53.

(4) انظر، غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص 24، و عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 125.

(5) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص 125.

(6) انظر، دستور، ص 912.

والهت: الكسر. والهت: شبه العصر للصوت، وهت الهمة يهتها هتًا: تكلم بها. ورجل هتات ومهت وهتات: خفيف، كثير الكلام، وفلان يهت الحديث هتًا إذا سرده وتابعه⁽¹⁾.

وقد بين الخليل المهتوت وتوسّع فيه، وجعل الهمة أصل الأصوات المهتوتة، فقد جاء عنده: "الهت شبه العصر للصوت، يقال للبكر: يهت هتيتًا، ثم يكش كشيًا ثم يهدر إذا بزل هديرًا، ويقال: الهمة صوت مهتوت في أقصى الحلق، فإذا رقة عن الهمز صار نفسًا، تحول إلى مخرج الهاء، ولذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة، ويقال: أراق وهراق، وأيهات وهيهات"⁽²⁾.

أما ابن الحاجب، فقد وجد أن صوت (التاء) هو المهتوت، وذلك لخفائه⁽³⁾.

ويرى المحدثون ما رآه القدماء، من خلال ترجيحهم أن المهتوت وصف لصوت الهمة⁽⁴⁾، وجعلهم ذلك أكثر تحقيقًا، لا سيما شدة هذا الصوت التي تفوق شدة الياء⁽⁵⁾.
الغنة:

وهي مصطلح صوتي، تُعرّف بالصوت الذي يخرج من الخيشوم، ويجب إظهارها بشدة في صوتي (الميم، والنون)، إذا كانتا مُشدّتين⁽⁶⁾، في نحو قول الله تعالى: "تَمَّ لُتْسُلُنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ"⁽⁷⁾.

والغنة لغة: من غنن: صوت في الخيشوم، وقيل: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم، يكون من نفس الأنف. والغنة: أن يجري الكلام في اللهاة، والأغن: الذي يُخرج كلامه من خياشيمه⁽⁸⁾.

ولم يختلف المعنى اللغوي عن الاصطلاحي بشيء، إلا أن الأول منهما كان قد أضاف إجراء الكلام في اللهاة، وقد يكون أراد اشتراك العضوين النطقيين في التعبير عن الغنة،

(1) انظر، اللسان، مادة: هتت.

(2) الفراهيدي، معجم كتاب العين، 3/349، والسيوطي، معجم الهوامع، 6/298.

(3) انظر، الأسترابادي، شرح الشافية، 3/258، وابن جني، مر صناعة الإعراب، 1/64.

(4) انظر، عبد القادر الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية، ص127.

(5) انظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص281.

(6) انظر، دستور، ص648.

(7) التكاثر: 8.

(8) انظر، اللسان، مادة: غنن.

وبالنطق يُلحَظ ذلك، كما أضاف الترقيم لصوت الغنة، إذ يُلحَظ كذلك حذفه في مجرى الكلام أحياناً.

عرّف الخليل الفراهيدي الغنة فقال: "الغنة: صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم، يغور من نحو الأنف بعون من نفس الأنف"⁽¹⁾. وأضاف بأن النون من أشد أصوات العربية غنةً، وقرية غناء: أي جمّة الأهل والبنيان، ويجمع الأغن والغناء على (غن)، وهو بين الغنة أو الغنن⁽²⁾. وجاء عند ابن دُرَيْد، أن "الغنة صوت يخرج من الخياشيم"⁽³⁾.

ولم تختلف آراء المحدثين عن القدماء في صفة الغنة، وربما أضافوا إليها (التتوين) الذي يلحق بالأسماء.⁽⁴⁾

اللكنة:

وهي عدم مطاوعة اللسان عند النطق بالكلام، بحيث تتشجّ الأعصاب والعروق اللسانية، لمانع من تحريك اللسان عند التكلم⁽⁵⁾.

واللكنة عند اللغويين، من لكن: اللكنة: عجمة في اللسان وعي، يقال: رجل ألكن بين اللكن. واللكنة: أن تعترض على كلام المتكلم اللغة الأعجمية⁽⁶⁾.

وقال الخليل الفراهيدي فيها: "اللكنة: عجمة الألكن، وهو الذي يؤنث المذكر، ويذكر المؤنث، ويقال: هو الذي لا يقيم عريبته، لعجمة غالبية على لسانه، وهو الألكن"⁽⁷⁾.

وعند ابن فارس (ت395هـ) قول في اللكنة، ذ قيل: اللكنة: العي في اللسان، (رجل ألكن)⁽⁸⁾.

ومن الملاحظ أن اللكنة، عيب من عيوب النطق التي يثصف بها بعض الناس.

(1) الفراهيدي، معجم كتاب العين، 348/4.

(2) انظر، نفسه، 349/4.

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة، 116/1.

(4) انظر، عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، ص280.

(5) انظر، دستور، ص772.

(6) انظر، اللسان، مادة: لكن.

(7) الفراهيدي، معجم كتاب العين، 371/5.

(8) انظر، ابن فارس، مجمل اللغة، 813/3.

الفصل الرابع

الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية
ومنهجية المؤلف

الدراسة التحليلية لمادة الدستور اللغوية، ومنهجية المؤلف.

النظام الخارجي للدستور:

اعتمد النكري نظاماً يُرتب فيه مادته المصطلحية حسب الحروف الهجائية، بدءاً بحرف الألف وانتهاءً بحرف الياء من حروف اللغة العربية، وذلك في مختلف أنواع مصطلحات العلوم العربية والإسلامية الشاملة، مما أدى إلى تداخلها بعضها ببعض، دون تصنيف لها، في حقلها الخاصة بها، كأن تكون علوماً لغوية وفروعها، أو أدبية وفروعها، أو شرعية وفروعها، أو اجتماعية وفروعها. إلى ذلك من العلوم المختلفة وفروعها.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف كان يعتمد في ترتيبه الألفبائي على الكلمة الأولى في المصطلحات المركبة، وهذا ما يمكن أن يسجل له من تصنيف للمصطلحات ذات الباب الواحد في حقولها المتعددة، والتي تنفرع من المصطلح الرئيسي، ومثال ذلك: البذل بأنواعه المختلفة (بذل الاشتمال، وبذل البعض، وبذل الغلط، وبذل الكل). والمستثنى بأنواعه (المستثنى المتصل، والمستثنى المفرغ، والمستثنى المنقطع)، وغير ذلك من المصطلحات.

وجاء تصنيف المؤلف للمصطلح، مبنياً على تركيبه الذي تعارف عليه جلّ علماء العرب والمسلمين السابقين له، وليس على أصله اللغوي الذي يتناول المصطلح باعتباره جذره أو صيغة الماضي المجرد له، وإنما كان يشير إلى ذلك في متنه، وهو ضئيل جداً فيما جاء عنده في دستوره، إذ كان في أغلب الأحوال يعرض للمفهوم الاصطلاحي للكلمة.

ويلحظ أن هيئة المصطلحات جاءت متنوعة من حيث البساطة والتركيب. وقد كان للمصطلحات البسيطة ذات الكلمة الواحدة، النصيب الأكبر، من مثل (الحرف)⁽¹⁾، كما أن ثمة مصطلحات جاءت مركبة، وهي أقل من البسيطة، وجاء تركيبها على أنواع: منها التركيب الإضافي، مثل (حروف الشرط)⁽²⁾، ومنها التركيب الوصفي، مثل (الاسم التام)⁽³⁾، ومنها التركيب الإسنادي، مثل (الكلم من الكلمة)⁽⁴⁾، وهذا الأخير قليل جداً.

(1) انظر، دستور، ص 357.

(2) نفسه، ص 364.

(3) نفسه، ص 11.

(4) نفسه، ص 746.

ومن الملاحظ أيضا أن المؤلف كان يحشد الألفاظ بترتيبها الألفبائي، صارفا النظر عن كونها مصطلحات أم لا، وظهر ذلك في الجانب اللغوي عنده؛ حينما أفرد للحروف حيزا أقحمة بين المصطلحات في طيّات كتابه، وكانت هذه الحروف كثيرة.

وهناك ملحوظة أخرى بناءً على الملحوظة السابقة، تتمثل في إمكانية اعتبار الحروف عند المؤلف مصطلحات بما تعنيه وتؤديه من غرض داخل التركيب، تماما كما هي ذات المدلول المعنوي في ذلك التركيب. وإن جاز أخذ المؤلف بهذه الفكرة، فإنه لم يجر عند من سبقه من علماء اللغة ومن تبعه منهم.

كما تبين أن المؤلف كان يورد كثيرا من الكلمات على أنها مصطلحات، وهي - في حقيقة الأمر - ليست كذلك، ومن الأمثلة على ذلك (الوقف، والحروف، والمكان المعين) وغيرها الكثير.

النظام الداخلي للدستور:

اتبع المؤلف أسلوبا في عرض مادة مصطلحاته، بآين فيه بين الإيجاز والإطناب والاعتدال؛ ففي حين كان يعرف ببعض المصطلحات تعريفا قصيرا ومختصرا، كالذي جاء في الصيغة عندما عرفها "بالهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف، والحركات والسكنات"⁽¹⁾، فإنه عرف ببعضها الآخر بشكل مفصل ومطول، كما في تعريف الكلام⁽²⁾، كما عرف ببعضها بتوسط لا بالموجز ولا بالمطنب، أي لا هو موجز ولا مطنب، كتعريفه للمضارع⁽³⁾.

وكان النكري في عرض معلوماته حول المصطلح الواحد، غالبا ما يبدأ بتعريف المصطلح اصطلاحاً، بعد أن يشير إلى وروده عند أصحاب الاختصاص في كثير من الأحيان، كأن يقول: هو عند النحاة، وعرفه جمهور النحاة، في اصطلاح النحاة، وعند أرباب العربية، هذا في المصطلحات النحوية، ومن عباراته: عند الصرفيين، وعند أرباب الصرف، وقال أصحاب التصريف، وفي الصرف، هذا في المصطلحات الصرفية، أما فيما يتعلق بالمصطلحات الصوتية، فلم يرد ذكر للمختصين، بل كان ينسبها إلى الصرفيين غالبا والنحويين نادرا، وهذا ما يؤيد أن علم الأصوات كان حديث النشأة، وقديما كانت الأصوات وموضوعاتها تعالج عند الصرفيين والنحويين.

(1) دستور، ص 542.

(2) انظر، دستور، ص 743.

(3) نفسه، ص 854.

وشأن المؤلف في بقية المصطلحات شأنه في المصطلحات اللغوية، فعندما يرد عنده مصطلح شرعي، فإنه يستهل تعريفه بذكر للشرع وعلمائه، كأن يقول: عند الشرعيين، وفي الشرع، وعند أرباب الشرع. وفي مصطلحات المنطق يقول: عند المنطقيين، وعند أصحاب المنطق، وعند المتكلمين، وفي المنطق، وغير ذلك من العبارات. وكان هذا ينسحب على جلّ مصطلحاته كل في حقله الخاص به.

ولم يكن صاحب الدستور يشير إلى أصحاب الاختصاص في الكثير من مصطلحات العلوم المختلفة بشكل عام فحسب، بل إنه كان يخصص في بعض الأحيان، من حيث ذكر اسم العالم أو لقبه أو كتابه، ومن ذلك ما جاء عنده في تعريف الابتداء، حيث ذكر رأي سيبويه والزمخشري⁽¹⁾، وأطلق لقب شريف العلماء على العالم علي الجرجاني، في تعريفه للمطاوعة⁽²⁾، ومن أمثلة ذكره للمؤلفات التي استقى منها شيئاً من مادته، ما ورد في حديثه عن التوابع من إشارة إلى كتاب (تسهيل الفوائد)⁽³⁾ لابن مالك، وكتاب الفوائد الضيائية⁽⁴⁾، لابن الحاجب كما في عرضه لمفهوم مصطلح التعدية.

وإرجاع القارئ إلى أسماء العلماء السابقين وألقابهم ومؤلفاتهم، يرد في كثير من مصطلحات دستور العلماء، ليس فقط اللغوية منها، بل في مختلف أنواع العلوم ومجالاتها.

ورغم ذلك كله فإن مؤلف الدستور لم يُحلّ القارئ إلى كل العلماء الذين نقل عنهم تعريفاتهم لبعض المصطلحات التي وردت في دستوره، ومن ذلك ما نقله عن الفوائد الضيائية في شرح الكافية، من تعريف للبدل وأنواعه⁽⁵⁾. وكذلك عند تعريفه للمضمر، تجده ينقل حرفياً عن تعريفات الجرجاني⁽⁶⁾، دون أن يشير إلى أحدهما، وهذا أمر يعد من سلبات الدستور.

وإلى جانب المفهوم الاصطلاحي للمصطلحات الواردة في الدستور، فإن صاحبه يعرض للمفهوم اللغوي، في بعض المصطلحات، وهو قليل عنده، ومثاله: ما جاء عنده في تعريف الإضافة، إذ قال: "في اللغة النسبة أي نسبة أمر إلى أمر"⁽⁷⁾. ومما يلفت النظر أن المؤلف لم

(1) انظر، دستور، ص ص 6-7.

(2) نفسه، ص 855.

(3) انظر، دستور، ص 292.

(4) نفسه، ص 263.

(5) انظر، دستور، ص ص 206-207، والجامي، الفوائد الضيائية، ص ص 12-67.

(6) انظر، نفسه، ص ص 854-855، والجرجاني، كتاب التعريفات، ص 231.

(7) دستور، ص 126.

ينسب تعريفه اللغوي إلى أي من المعاجم اللغوية القديمة، الأمر الذي جعلنا نعتقد أنه عالم لغوي، يستخلص المعنى اللغوي من طبيعة اللفظ وأسس تعريفه تعريفاً لغوياً.

ومن الملاحظ الدراسة اللافتة للنظر، أن التكري كان يتحدث عن بعض الأعلام المشهورين حسب الترتيب الألفبائي لأسمائهم، وبهذا الأمر يكون المؤلف قد خصص جزءاً بين مصطلحاته لتراجم الرجال، ومن أمثلة ذلك حديثه عن سيبويه⁽¹⁾، وابن الحاجب، وابن جني، وبيدع الزمان الهمداني⁽²⁾، وغير هؤلاء الكثير، وبذلك نرى أن صاحب الدستور، جمع إلى جانب العمل المعجمي عملاً يترجم فيه لحياة الأعلام المشهورين في مختلف العلوم، ولحياة الأعلام ذوي المكانة الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، من مثل: أبي بكر الصديق⁽³⁾، وعثمان بن عفان⁽⁴⁾ من الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم وأرضاهم. غير أن المؤلف كان يأتي على بعض الأعلام ويتجاوز عن بعضهم الآخر، دون أن ندري سبب ذلك.

الإحاطة والشمول في الدستور:

يمكن اعتبار (الدستور) جامعاً لشتى العلوم الدنيوية، التي يجد فيها الإنسان كل فائدة يسد بها حاجته، ويزيد من معرفته وحصيلته الثقافية والعلمية.

فقد بلغت مصطلحات دستور العلماء ثلاثة آلاف وأحد عشر مصطلحاً، تعددت وتنوعت لتشمل غالبية العلوم العربية الإسلامية، فهو يكاد لا يترك مصطلحاً في أي علم من هذه العلوم إلا ويتناوله، بالشرح والتوضيح.

يضاف إلى ذلك تفصيل المؤلف وتوسعه في الشروحات التي كان يحشدتها في جلّ مصطلحاته، حتى بلغ به الأمر إلى درجة لم يترك معها شاردة أو واردة حول بعض المصطلحات إلا ويذكرها، فقد كان يعرض للمصطلح الواحد في جميع الحقول التي يرد فيها، ومثال ذلك تناوله لمصطلح (السكون)؛ فبالإضافة إلى دراسته من جانب صوتي عند علماء العربية، فإنه يدرسه عند الحكماء الذين عرفوه بعدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك، كما يدرسه عند المتكلمين، وعرفه هؤلاء بالاستقرار زماناً فيما يقع فيه الحركة، ودرسه عند الفيزيائيين دون أن ينص عليه صراحة، وذلك عندما أشار إلى الأجسام الساكنة وهي غير

(1) انظر، دستور، ص 494

(2) انظر، نفسه، ص 16

(3) انظر، نفسه، ص 18

(4) نفسه، ص 574

المتحركة. ولم يكتف بتعريفه من هذه الجوانب فحسب، بل أشار إليه من جانب طبي لا يخلو من الطرافة، عندما عدّ سكون الإنسان إشارة إلى عدم الحياة؛ أي إن إصابته بالسكون تعني موته⁽¹⁾.

تحليل المصطلحات اللغوية:

المصطلحات النحوية:

الاسم:

يبدأ مؤلف دستور العلماء تعريف الاسم اصطلاحاً، فيقول: "كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد من الأزمنة الثلاثة بالوضع"⁽²⁾، ثم ينتقل إلى بيان نوعيه ويعرفهما؛ فعّد الاسم على نوعين: اسم عين، وهو الاسم الدال على شيء معين يقوم بذاته، كزيد وعمر، واسم معنى، وهو الاسم الذي لا يقوم بذاته سواء أكان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل⁽³⁾. ويلاحظ أنه قصد بالوجودي (المادي المحسوس)، وبالعدمي (المعنوي غير المحسوس)، وفي ذلك تطور دلالي لغوي.

وقد أشار المؤلف إلى المعنى اللغوي للاسم، دون أن يصرح بذلك أو يشير إلى مصدره، فقد جاء في اللسان أن الاسم، من السمو: العلو والارتفاع، وسما الشيء يسمو سمواً، فهو سام؛ ارتفع، وسما به وأسماء: أعلاه⁽⁴⁾.

ويرى ابن منظور أن في الاسم دلالة لغوية ثانية، وهي من الوسم، عندما أورد قوله: "اسم الشيء وسمه وسمه وسماه. علامته، والاسم: رسمٌ وسمّة توضح على الشيء وتعرّف به"⁽⁵⁾.

وبعد بيان المفهوم الاصطلاحي للاسم، يحيل النكري إلى المراجع التي استقى منها مادته، ومن أهمها شرح المقاصد للتفتازاني، الذي عرّف الاسم باللفظ المفرد الموضوع للمعنى.

ويتوسع المؤلف في شرحه لأحوال الاسم، من مثل الإسناد إليه، إذ جعل الإسناد إلى المعنى من خواص الاسم دون الفعل والحرف⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص 480

(2) دستور، ص 109

(3) دستور، ص 109.

(4) انظر، اللسان، مادة: سما.

(5) نفسه. مادة: سما.

(6) انظر، دستور، ص 109

وفصل المؤلف بعد ذلك، آراء النحويين في الاسم، وهي تتطوي تحت أجلي مذهبين لغويين: مذهب المدرسة البصرية، ومذهب المدرسة الكوفية⁽¹⁾.

ثم ينتقل بعد الحديث عن الاسم المفرد، إلى الاسم المركب، فيجعله معها مصطلحاً واحداً يتناول به التعريف الذي يدل عليه معناه، ويوجز في شروحه أحياناً ويفصل أحياناً. ومن المصطلحات التي جاءت عنده وكان الاسم جزءاً من تركيبها: اسم الإشارة، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، وغيرها من المصطلحات.

الإعراب:

مصطلح يتكون من كلمة واحدة، وهو مصدر الفعل (عرب) ذو الأصل العربي.

يفتح المؤلف حديثه عن الإعراب بتعريفه اللغوي، فهو "الإظهار وإزالة الفساد على أنه من عربت معدته إذا فسدت"⁽²⁾، من معاني الإعراب في اللغة: الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرب، أي أبان وأفصح. والإعراب في النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني في الألفاظ⁽³⁾.

وبعد أن يعرض صاحب الدستور لمعنى الإعراب في اللغة، ينتقل إلى المعنى الاصطلاحي له، ويعرفه "بالحركة أو الحرف الذي يكون سبباً قريباً لاختلاف آخر المَعْرَب"⁽⁴⁾. ويلحقه بتعريف آخر نصّه "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديرًا"⁽⁵⁾.

ويلاحظ الدارس أنّ المؤلف اقتصر على تعريف الإعراب لغة واصطلاحاً، دون أن يفصل أحواله، أو يدعم كلامه بالأمثلة، كما فعل في غيره من المصطلحات، كمصطلح الاسم.

كما يلاحظ أن المؤلف اعتمد على من سبقه في تعريفه للإعراب، غير أنه لم يشير إلى ذلك.

الحرف:

بدأ المؤلف بتعريف مصطلح الحرف لغوياً، وذلك بكلمة واحدة لا غير، إذ جاء عنده، "في اللغة الطرف"⁽⁶⁾. وللاستزادة والتوضيح، فإن الحرف هو الجانب بالإضافة إلى الطرف،

(1) انظر، نفسه، ص 110

(2) دستور، ص 132

(3) انظر، ابن جني، الخصائص، 35/1، واللسان، مادة:عرب.

(4) دستور، ص 132.

(5) نفسه، ص 132.

(6) دستور، ص 357

ويشركه ابن منظور مع المفهوم الاصطلاحي له، عندما أشار إلى اعتباره جزءاً من الكلمة والتركيب، لذا عدّه حرفاً من حروف التهجّي في اللغة، وهو الأداة التي تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كـ (عن) ونحوهما، كما أن الحرف هو القراءة التي تقرأ على أوجه⁽¹⁾.

وبعد الإشارة اللغوية، ينتقل النكري إلى الاصطلاحية في الحرف، فيعرفه بالكلمة الدالة على معنى غير مستقل بالمفهومية، لاحتياجه في المفهومية إلى انضمام أمر إليها، والحرف بهذا المعنى مقابل للاسم والفعل⁽²⁾، اللذين يدل كل منهما على معنى مستقل بذاته وليس كالحرف.

ومن الواضح أن النكري لم يشر - فيما كتبه عن الحرف - إلى من سبقه إلى تعريفه الحرف، غير أننا نرجح أن النكري اعتمد تعريفات من سبقوه، فقد عرّفه بتعريف مُشابه لتعريف السابقين، سواء أكانت هذه المشابهة حرفية أم كانت من جانب المعنى، ومن هؤلاء الذين عرّفوه سيبويه⁽³⁾ والجرجاني⁽⁴⁾ والجامي⁽⁵⁾ والورّاق⁽⁶⁾.

وبعد تعريف مصطلح الحرف ينتقل المؤلف إلى التعليق على مصطلح الحرف، بهدف التوضيح والاستزادة، فهو يجعل الحرف مقابلاً للفظ، فيقال: الألفاظ أو الحروف، فيراد باللفظ ما يكون مركباً من حروف التهجّي⁽⁷⁾.

ومن اللافت للنظر في تعريف الحرف، أن المؤلف عدّه شاملاً للاسم والفعل، وتفصيل ذلك بشرحه الذي يُدعم فكرته، وينصّ على أن الحرف من حروف المعاني قد يُعني عن ذكر الاسم، ومثاله على ذلك كلمة (بك) فالكاف فيها ضمير للمُخاطب، وهو حرف مستقل، والباء حرف آخر عمله الجر. ومثاله الثاني الذي يُدعم به شمول الحرف للفعل، لفظ (ق)⁽⁸⁾ كفعل أمر من (وقى).

وينتهي النكري حديثه عن مصطلح الحرف بدراسة إحصائية لحروف القرآن المجيد، يتخللها تفصيل لجميع أنواع حروف المباني والمعاني⁽⁹⁾.

(1) انظر، اللسان، مادة: حرف.

(2) انظر، دستور، ص 357.

(3) انظر، سيبويه، الكتاب، 12/1.

(4) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 90.

(5) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 318/2.

(6) انظر، الورّاق، علل النحو، ص 194.

(7) انظر، دستور، ص 358.

(8) نفسه، ص 358.

(9) نفسه، ص 358.

وبعد أن يوضح المؤلف مصطلح الحرف مستقلاً، فإنه ينتقل إلى الحديث عن مصطلحات الحروف بأنواعها، كالحرف الأصلي، وحرف التنفيس، والحرف الزائد⁽¹⁾.

الكلام:

يستهل صاحب الدستور حديثه عن هذا المصطلح بمعنى لغوي، قصره على دلالة تبعد عما يفترض أن تكون عليه؛ فقد أشار إلى معناه اللغوي الدال على الجرح، بعد أن ذكر مفردة (الكلمة)، واسم الجمع منه (الكلم)⁽²⁾. وهو معنى لا يمت لمعنى الكلام بصلة.

فالكلام لغة: القول، وقيل، الكلام ما كان مكتفياً بنفسه، وهو الجزء من الجملة، والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير منه، والكلمة كجزء من الكلام: اللفظة⁽³⁾.

ويعرف المؤلف الكلام اصطلاحاً، باعتباره لفظ تضمن كلمتين بالإسناد مطلقاً، وأراد بمطلق كون الإسناد مقصوداً لذاته أو لا، وهذا يؤدي كما رأى صاحب الدستور إلى ترادف بين الكلام والجملة⁽⁴⁾.

ولم يترك النكري فكرة الإسناد في الكلام، دون توضيح، فهو ينقل رأياً لعالم اسمه (شهاب الدين الهندي)، وهو لم يعثر على ذكر له أو مؤلف في كتب التراجم والسير. ورأيه كما ينص عليه المؤلف، أن المراد بالإسناد في الكلام هو الإسناد المقيّد، لأن اللام للعهد، كما أن الجملة أعمُ مطلقاً من الكلام، من جهة أنها عبارة عن كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت فائدة تامة، كقولك: (زيد قائم)، أم لم تفد إلا بذكر الجواب، كقولك: (إن يكرمني زيد)⁽⁵⁾. فالعبارة الأخيرة لم تفد معنى، ذلك لأنها تحتاج لجواب الشرط الذي يحدد بفعل كأكرمه مثلاً.

وكان مصطلح الكلام من المصطلحات التي أطنب النكري في الحديث عنها، وتوسع في شرحها.

(1) نفسه، ص 358.

(2) انظر، دستور، ص 743.

(3) انظر، اللسان، مادة: كلم.

(4) انظر، دستور، ص 743.

(5) نفسه، ص 743.

تحليل المصطلحات الصرفية:

المصدر:

يشرح المؤلف بعرض تعريف المصدر من الناحية الاصطلاحية.

وقد عرفه ابن منظور تعريفاً ينصُّ عليه بقوله: "أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سمعاً وسماعاً، وحفظ حفظاً"⁽¹⁾.

أمّا صاحب الدستور فقد عرفه على أنه "اسم الحدث الجاري على الفعل"⁽²⁾، ثم يحلل هذا المفهوم الاصطلاحي مبيناً أن المراد بجريانه على الفعل، هو صلاحية أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه، تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده. ومثاله (جلست جلوساً وجلسة وجلسة)⁽³⁾، يلاحظ أن المؤلف يشير بكلامه إلى أنواع المصادر المشتقة من (فعل)، وهي: المصدر الصريح المؤكد لفعله، ومصدر المرة المبيّن لعدد مرات وقوعه، ومصدر الهيئة المبيّن لكيفية القيام به.

وبعد أن يعرف بمصطلح المصدر ويحلّله، فإنه يفصل في كلامه عنه، محدداً الأبنية التي يجيء عليها المصدر، من صيغ الأفعال المختلفة المجردة والمزيدة، مُنوهاً إلى أنها تأتي من الثلاثي المجرد سماعية، ومن غيره قياسية، وغير ذلك من المعلومات التي تتعلق بالمصدر⁽⁴⁾.

التصريف:

يعرفه النكري من منظور لغوي، فيقول: التصريف في اللغة: التحويل مطلقاً، وأراد بمطلقاً، تحويل أي شيء كان لفظاً أو غيره من حال إلى حال⁽⁵⁾.

ثم ينتقل إلى تعريف التصريف اصطلاحاً، كما نقله عن علماء الصرف، وعرف عندهم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ليحصل بتلك الأمثلة معاني متفاوتة، لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة⁽⁶⁾.

(1) اللسان، مادة: صتر.

(2) دستور، ص 850.

(3) انظر، دستور، ص 851.

(4) نفسه، ص ص 851-852.

(5) نفسه، ص 251.

(6) انظر، دستور، ص 851.

ولا بد من تحليل لمفهوم التصريف الاصطلاحي، إذ بين المؤلف أن المراد بالأصل الواحد، المصدر كأصل للاشتقاق، عند البصريين، والفعل كأصل عند الكوفيين. ثم إن المراد بالأمثلة، الصيغ التي نتجت عن تصريف الأصل⁽¹⁾.

ولعلّ مراده عدم حصول المعاني الناتجة عن تصريف إلا بتلك الأمثلة، أي المعاني والدلالات التي تؤديها المشتقات التي اشتقت من الأصل (مصدراً أو فعلاً)، ومنها: اسم الفاعل الذي يدل على الحدث وصاحبه الذي قام به، واسم المفعول الذي يدل على الحدث ومن وقع عليه، وصيغة المبالغة التي تدل على الحدث وكثرة قيام الفاعل به، إلى غير ذلك من مشتقات، يؤدي كل منها غرضاً ما خاصاً بها.

ويلاحظ أن المؤلف أفرد عنواناً آخر بيّن فيه عدم وقوع التصريف في الحرف من أجزاء الكلام العربي، وأسهب في ذكر الأسباب والأدلة على عدم تصرّفه⁽²⁾.

الصحيح:

افتتح النكري حديثه عن الصحيح بتعريفه في اللغة، فعّد الصحيح "ضد الفاسد والمريض، والصحيح من صَنَح: الصَحَّة، وهي خلاف السُّقْم، وقد صَحَّ فلان من علته واستصح⁽³⁾."

(1) نفسه، ص 851.

(2) نفسه، ص ص 251-252.

(3) انظر، اللسان، مادة: صحح.

وينتقل المؤلف إلى مفهوم الصحيح عند الفقهاء، الذين عرفوه "بما يكون صحيحاً بأصله ووصفه"⁽¹⁾.

وقد نص المؤلف على مفهوم الصحيح في الصرف، بقوله: "الكلمة التي لا يكون في موضع حروفه الأصلية الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة ولا همزة ولا تضعيف"⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن النكري قد عرّف الصحيح عند النحاة إلى جانب تعريفه عند الصرفيين، فقال: "وعند النحاة الكلمة التي لا يكون لامها حرفاً من حروف العلة"⁽³⁾، ومن هنا يلحظ الفرق بين المفهومين الصرفي والنحوي؛ ففي حين إن غرض النحاة هو معرفة أحوال أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، فإن غرض الصرفيين هو معرفة جواهر الكلم صحة وتغييراً⁽⁴⁾.

ولم يكتف صاحب الدستور بتناول المصطلح عند أصحاب العلوم التي ذكرت فحسب، بل إنه يعرفه عند أهل الحساب، وأهل الطب. كما يفرد عنواناً مستقلاً للحديث عن الصحيح في الحديث النبوي الشريف⁽⁵⁾.

ومن ملحوظات الدراسة في مادة الصحيح المصطلحية، أن المؤلف استقاها عن سبقوه، ومن أبرزهم الجرجاني في تعريفاته⁽⁶⁾.

(1) دستور، ص 524.

(2) نفسه، ص 524.

(3) نفسه، ص 524.

(4) انظر، دستور، ص 524.

(5) نفسه، ص 524.

(6) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 137.

حروف الزيادة:

مصطلح مركب تركيباً إضافياً، يتكون من كلمتين: حروف مضاف، والزيادة مضاف إليه، وكل من الكلمتين من أصل عربي.

وعن حروف الزيادة في الدستور، يُلحَظ عدم عرض المؤلف لمفهومها لغة أو اصطلاحاً، إلا أنه ضمّن شرحه تعريفاً لها.

بدأ صاحب الدستور بحصر حروف الزيادة، والتي يجمعها كلمة (سألتمونيها) ثم شرع بتفصيل يوضح فيه إنه ليس المقصود أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة، بل المقصود أنه إذا زيدَ حرف، فلا يكون إلا منها. كما أنه ليس المراد أن حروف الزيادة ليست إلا هذه الحروف، بل إنه إذا زيدَ حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها. ذلك لأن الزيادة قد تكون بالتضعيف، أي تكرير حرف من حروف الكلمة، نحو (علم وفرّح)، كما تكون للإلحاق في نحو (شمل)⁽¹⁾.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى الاستشهاد بما ورد في الأثر السالف عن حروف الزيادة، فيرد عنده ما نصه: "حكّي أن الأخفش تلميذ سيبويه سألَه عن حروف الزيادة، فأجاب: سألتمونيها، ثم سأل عنها فأجاب: اليوم تنساه. ثم سألت فأجاب: هويت السّمان"⁽²⁾.

ويتابع صاحب الدستور حشده للعبارات التي يبيّن فيها حروف الزيادة، ومنها (يا أوس نمت، ولم يأتنا سهو)، دون أن يشير إلى المصادر التي أثبتتها، غير أنه سبقه إليها الجامي في فوائده الضيائية، في شرح كافية ابن الحاجب النحوية⁽³⁾.

وبذلك يتبين أن الحروف التي اختصّت بالزيادة عشرة حروف، كما بيّنها المؤلف وسبق إليها سيبويه⁽⁴⁾، إذ أفرد لها باباً خاصاً.

(1) انظر، دستور، ص 364.

(2) دستور، ص 364.

(3) انظر، الجامي، الفوائد الضيائية، 370/2.

(4) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/ص 235-237.

ويضيف النكري، إن هذه الحروف حروف المباني لا حروف المعاني، التي هي من أقسام الكلمة، إذ إن حذفها لا يُخلُّ بأصل المقصود، وإنما تُراد لفائدة تؤديها في اللفظ والمعنى⁽¹⁾.

ويختتم حديثه عن حروف الزيادة بتتوييه إلى أن حروف (نأيت، أو أتينا، أو نأتي)، هي من حروف الزيادة التي تُزاد على المضارع من الأفعال⁽²⁾.

ويلاحظ في معالجة المؤلف أن مادته العلمية في هذا المصطلح قد افتقرت للأمثلة، وعدم تفصيل حروف الزيادة وبيان أحوال زيادتها في الكلمات المَزيدة.

المصطلحات الصوتية:

التنوين:

وبدأ صاحب الدستور بالإشارة إلى وزن التنوين (التفعيل)، ثم ذكر معناه اللغوي، فقال: "يقال نوّنته أي أدخلته نونا"⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن التنوين من نوّن الاسم: ألحقه التنوين. والتنوين: أن تُنوّن الاسم بإلحاقه صوت النون، ولا يكون إلا في الأسماء⁽⁴⁾.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف لتعريف التنوين اصطلاحاً، فيقول: "نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، لا لتأكيد الفعل"⁽⁵⁾.

ومن هذا التعريف يلاحظ دقة صاحب الدستور في عرضه لمصطلحات كتابه، والذي يتبدّى من إضافة عبارة (لا لتأكيد الفعل)، التي جاء بها لتفادي اللبس الذي قد يقع فيه القارئ في عدم التمييز بين التنوين الذي يلحق الاسم، ونوني التوكيد اللتين يلحقن الفعل لتوكيده.

ويأتي النكري بمسمى آخر للتنوين وهو (الحدث)، ويفسّر هذا المصطلح فيما يبدو له من صيغة التنوين التي أشار إليها في بداية كلامه، وهي (التفعيل) باعتباره مصدراً يدلُّ على معنى الحدث، أي حدوث النون في آخر الاسم⁽⁶⁾.

(1) انظر، دستور، ص 364.

(2) نفسه، ص 364.

(3) دستور، ص 290.

(4) انظر، اللسان، مادة: نون.

(5) دستور، ص 290.

(6) انظر، دستور، ص 290.

ومن سمات مصطلحات الدستور (لتفصيل)، وهي سمة تكاد تتسحب على عدد كبير من مصطلحاته، والتتوين واحد منها، إذ إنه يذكر خمسة أنواع، وهي: (تتوين الترتيم، وتتوين التمكن، وتتوين التتكير، وتتوين العوض، وتتوين المقابلة)⁽¹⁾. ويُفرد لكل واحد منها عنواناً يوضحه فيه.

حروف العلية:

مصطلح مُركب تركيباً إضافياً، حروف: مُضاف، والعلية: مُضاف إليه، وهو من أصل عربي إفراداً وتركيباً.

اختار المؤلف لفظ العلية وقصد به العلة، وهي تسمية خاصة به كما يبدو، ثم عرفها بصيغة مختلفة جديدة، لم يسبقه إليها غيره، إذ عدّها حروفاً ينطق بها لسان العليل، دون غيره فيما يبدو من كلامه، فقال: "الحروف التي تجري على لسان العليل والتعليل يجري فيها، وهي ثلاثة أحرف، الواو والياء ثم الألف"⁽²⁾.

ومن هنا يُلحظ أن صاحب الدستور وإن اعتمد كثيراً على سابقه من علماء اللغة، إلا أنه يختار لنفسه في بعض الأحيان صياغة خاصة به، في تعريف بعض المصطلحات، يضيف من خلالها بعض الألفاظ والتراكيب التي تسهم في تطوير المعنى اللغوي لمصطلحاته، مما يُشير إلى أسلوب تميّز به عن غيره.

وبعد تعريف حروف العلة يشرع المؤلف بتفصيل يُميّز فيه بين الأسماء التي تُطلق على هذه الحروف؛ فهي حروف لين إذا سُكّنت، وحروف مدّ إذا جانسها حركة ما قبلها، ويرى أن كل حرف مدّ هو حرف لين، وليس العكس، وإن الألف حرف مدّ أبداً، والواو والياء حرفا لين كما في (قول، ويّبع)، وحرفا مدّ كما في (يقول، ويبيع)، وقد لا يأتيان حرفا لين ولا مدّ، بل هما بمنزلة الصحيح، وذلك إذا تحرّكتا وكانتا أصليّتين كما في (وعد، ويسر)⁽³⁾.

(1) نفسه، ص ص290-291.

(2) دستور، ص364.

(3) انظر، دستور، ص ص364-365.

ويرد عند النكري، أنهم كثيراً ما يطلقون على هذه الحروف (حروف المدّ واللين)⁽¹⁾، دون أن يشير إلى هؤلاء، غير أننا نجد هذا المصطلح مُستخدماً في كتاب سيبويه⁽²⁾، وفي كتب من جاء بعده من اللغويين⁽³⁾.

اجتماع الساكنين:

يُقسّم مؤلف الدستور مصطلح اجتماع الساكنين قسمين: أحدهما، اجتماع الساكنين على حِدّة، والآخر اجتماع على غير حِدّة. ووضح الأول منهما تحت مصطلح اجتماع الساكنين، في حين أفرد للثاني عنواناً مستقلاً، فقد جاء عنده في اجتماعهما على حِدّة، بأنه ما كان الساكن الأول حرف لين، والثاني مُدغماً، مثل (دَابّة، وخُويصة في تصغير خاصّة)، ويُشير إلى أن حرف اللين هو ذاته حرف المدّ عند من ذكره (في تعريفه) من العلماء اللغويين، دون تحديد من هم هؤلاء العلماء⁽⁴⁾.

وتحت عنوان اجتماع الساكنين على غير حِدّة، يُبيّن المؤلف أنه ما كان على خلاف اجتماعهما على حِدّة، وذلك إمّا أن لا يكون الساكن الأول حرف لين، أو لا يكون الثاني مدغماً، أو لا يكون الساكنان في كلمة واحدة، بل في كلمتين⁽⁵⁾.

ومن الجدير بالإشارة أن النكري يُحيل القارئ إلى توضيح اجتماع الساكنين تحت عنوان آخر، هو (التقاء الساكنين)⁽⁶⁾، الذي جاء في موضع متقدّم على هذا المصطلح، نظراً للترتيب الألفبائي الذي احتكم إليه، وكان قد فصّل وزاد في مصطلح التقاء الساكنين.

ومن الملحوظ أن النكري قد عرّف اجتماع الساكنين بنوعيه المذكورين، من غير إشارة أو إحالة إلى من أخذ عنهم من أعلام اللغة، وقد يكون سيبويه هو أحد هؤلاء الذين اعتمد عليهم في دراسة هذا المصطلح⁽⁷⁾، ومن المؤكّد أنه أخذ المصطلحين (على حِدّة وعلى غير حِدّة) عن الجرجاني في تعريفاته⁽⁸⁾. لأن الأخير هو الوحيد الذي ذكرهما بحرفيّتهما.

(1) نفسه، ص 365.

(2) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/435.

(3) انظر، على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل، 5/418.

(4) نفسه، ص 27.

(5) نفسه، ص 27.

(6) انظر، دستور، ص 151.

(7) انظر، سيبويه، الكتاب، 4/152، وابن يعيش، شرح المفصل، 5/286، والأسترابادي، شرح الشافية، 2/ص 210-211.

(8) انظر، الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 8.

صفوة القول أن النكري اتبع منهجية جعلت معجمه الملقب بدستور العلماء، كتاباً تعليمياً في معرفة المصطلحات العربية والإسلامية، ليس من خلال تعريف هذه المصطلحات فحسب، ولكن من خلال المادة العلمية التي بسطها عقب كل مصطلح من المصطلحات. وكان ذلك بأسلوب لا يخلو من السهولة واليسر إلى حد كبير.

مصادر دراسة النكري اللغوية:

كان كتاب الله العزيز على رأس مصادر النكري في دستوره، إلى جانب عدد من المصادر التي استقى منها محتوى معجمه، منوعاً بينها من حيث مادتها وزمن تأليفها. كما يلاحظ أن المؤلف عكف على كتب المتقدمين في النحو والتصريف في تتوله ودراسته المصطلحات اللغوية المختلفة.

أمّا من حيث زمن هذه المصادر، فقد لوحظ تركيزه على المصادر المتأخرة، التي ألفت بعد القرن السادس الهجري، إذ كان لها النصيب الأعظم بين مصادر دراسته.

الملحقات:

وللوقوف على إحصائية مصادر دستور العلماء، نقدم الملحقات التالية:

ملحق رقم (1)

الآيات القرآنية الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية:

الآية الكريمة	السورة	رقم الآية	المصطلح	صفحة ورودها في الدستور
وعلم آدم الأسماء كلها	البقرة	31	الاسم	109
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون	النحل	57	الاعتراض	130
المال والبنون زينة الحياة الدنيا	الكهف	46	الجمع	333
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	البقرة	228	جمع الكثرة	333
حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت	التوبة	118	حروف الجر	364
إليه يصعد الكلم الطيب	فاطر	10	الكلم	746
سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً	الإسراء	1	المشتق	841
اعدلوا هو أقرب للتقوى	المائدة	8	المضمر	855
يوسف اعرض عن هذا	يوسف	29	المنادى	899
أولئك هم المفلحون	البقرة	5	الوقف	983
ولهم عذاب عظيم	الجاثية	10	=	=
مالك يوم الدين	الفاتحة	4	=	=
وجعلوا أعزة أهلها أذلة	النمل	34	=	=
وانكم لتمرون عليهم مصبحين	الصافات	137	=	=
وانذرهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون	البقرة	6	=	=
وآمنوا بما أنزلت مصدقاً لما معكم	=	41	=	=

ملحق رقم (2)

المصادر الواردة في مصطلحات الدستور اللغوية

المصدر	المؤلف	سنة وفاته هجريا	المصطلح	نوعه	صفحة وروده في الدستور
الخيالات اللطيفة	المولى أحمد بن موسى خيالي	862	الابتداء	نحوي	8
العقائد النسفية	النسفي، نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد	537	-	-	-
الكشاف عن حقائق التنزيل	الزمخشري، أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر الخوارزمي	538	الابتداء بالساكن	صوتي	9
شافية ابن الحاجب	ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي	646	الإدغام	-	78
مختصر الأصول	-	646	الاستثناء	نحوي	92
مفتاح العلوم	السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي	626	-	-	-
أنوار التنزيل وأسرار التأويل	البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشافعي	685	الاسم	-	109
المفصل في النحو	الزمخشري	538	اسما الزمان والمكان	-	112
-	-	-	الكلام	-	743
مجمع البحرين وملئى النهرين	ابن الساعاتي، مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب البغدادي الحنفي	694	الحن	صوتي	766
الفوائد الضيائية في شرح الكافية	الجامي، نور الدين عبد الرحمن	898	الإشمام	صوتي	120
-	-	-	التعدي	نحوي	263
زينة القاري	القاري، نور الدين علي بن سلطان محمد	1016	الحرف	-	358
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو	ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجبائي	672	التوابع	-	292
كتاب التعريفات	الجرجاني، علي بن محمد الشريف	816	الرؤم	صوتي	459
اللباب في علم الإعراب	الأسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد	684	الكلام	نحوي	743
جامع الغموض منبع الفيوض	الأحمد نكري	1180	اسم الجنس	-	112
-	-	-	المتنى	-	800
-	-	-	المضارع	-	854
-	-	-	المضاف	-	-

ملحق رقم (3)

أسماء العلماء المذكورين في مصطلحات الدستور اللغوية:

اسم العالم	سنة وفاته هجريا	المصطلح	نوعه	صفحة وروده في الدستور
الزمخشري	538	الابتداء	نحوي	6
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي	180	=	=	7
-	=	حروف الزيادة	صرفي	364
الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت البربري المراكشي	607	الابتداء	نحوي	7
التفازاتي، مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين	793	الابتداء بالساكن	صوتي	9
البيضاوي	685	=	=	=
صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي	747	الاستثناء	نحوي	91
الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن	686	الإشمام	صوتي	120
-	=	تتوين التكرير	=	291
الأخفش الأصغر، أبو الحسن علي بن سليمان النحوي	315	حروف الزيادة	صرفي	364
الأخفش الأكبر، أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد	177	سيبويه		494
ابن الحاجب	646	التعنية	نحوي	262
المعماني، شهاب الدين بن نظام الدين الهندي	942	الكلام	=	743
ابن ملك، عبد اللطيف بن عبد العزيز فرشتا الكرمانلي	810	اللحن	صوتي	766
الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن	471	المطاوعة	صرفي	855
الأنباري، أبو سعيد داود بن الهيثم بن إسحاق بن البهلول بن سنان التنوخي	316	المنصرف	نحوي	906

ملحوظات على مصادر دراسة النكري اللغوية:

خلصت الدراسة لبضع ملحوظات نقدية لتعامل المؤلف مع مصادر دراسته في المصطلحات اللغوية، كانت سلبية فيما رأت، ومن أهمها:

- 1- عدم إشارة المؤلف إلى كثير من المصادر التي أخذ منها مادة دراسته، ليس فقط من حيث نقله المعنى، وإنما كان أخذه حرفياً في بعض الأحيان. ولعلّ أبرز من أخذ عنهم في هذا المجال: الجرجاني في كتاب التعريفات، وذلك في تعريفه للاسم التام، وأسماء الأفعال، والساكن والسكون، وغيرها من المصطلحات. ومنهم أيضاً: الجامي في الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، حيث نقل المؤلف تعريفه لاسم الإشارة، والإعراب، وجمع القلة، وغيرها من المصطلحات.
- 2- كان المؤلف في بعض مصطلحاته يحيل القارئ إلى مصادر معيّنة، وعند الرجوع إلى تلك المصادر تبيّن أنّ إحالته غير دقيقة، ومن ذلك ما جاء في مصطلح الكلام في إحالته إلى لباب الأسفراييني ومفصل الزمخشري.
- 3- إهمال النكري العودة إلى بعض المصادر الأصول في نقل الكثير من معلوماته، ومنه ما نقله عن الأسترابادي في شرح الشافية، والجامي في الفوائد الضيائية في شرح الكافية، عند حديثه عن الإشمام، وكان الأولى به الرجوع إلى سيبويه، الذي عرّف فيه الإشمام بشكل مفصل، وجاء تعريف ابن الحاجب مبنياً على ما جاء في كتاب سيبويه.
- 4- عدم تسلسل صاحب الدستور فيمن ينقل عنهم من علماء اللغة العربية، من حيث أقدميتهم وأقدمية مؤلفاتهم في علوم اللغة، ومثاله ما جاء في حديثه عن الابتداء، إذ ذكر رأي الزمخشري ثم الجزولي ثم سيبويه، والأصل به أن ينقل رأي سيبويه فالزمخشري فالجزولي، ذلك بحسب أسبقية كل منهم.
- 5- خلو الدستور من ذكر أسماء بعض اللغويين المميّزين وكتبهم في علوم اللغة العربية، وهم ممن تركوا بصمات واضحة وعلماً غزيراً، خاصة في المصطلحات اللغوية المختلفة التي ظهرت في مؤلفات من تبعهم، سواء أكان هؤلاء من العلماء المتقدمين كالخليل الفراهيدي، وابن جني، أم من المتأخرين كابن هشام والسيوطي وغيرهم.

خاتمة ونتائج:

كانت هذه الدراسة محاولة لتأصيل المصطلح اللغوي العربي، من خلال تعريفه وتتبع جهد اللغويين العرب في وضعه وصياغته، بدءاً من مراحل التأليف الأولى في علوم اللغة العربية، وصولاً إلى العصر الحديث.

وجاءت هذه الدراسة مُختصة بدراسة المصطلح اللغوي في معجم (دستور العلماء) للعالم الهندي المسلم الأحمد نكري.

وقد توصلت الرسالة إلى النتائج التالية:

- 1- إن من أهم شروط وضع المصطلح، هو الاتفاق عليه بين أصحاب التخصص الواحد، بحيث لا يحتمل المصطلح الدلالة على أكثر من مفهوم واحد بعينه.
- 2- بذل النكري جهداً كبيراً في جمع مادته العلمية، من بطون مؤلفات العلماء السابقين على عهده، فكان (دستور العلماء) ثمرة هذا الجهد.
- 3- إن مصادر مصطلحات النكري اللغوية، مصادر عربية الأصل والنشأة.
- 4- بلغ مجموع مصطلحات دستور العلماء، ثلاثة آلاف وأحد عشر مصطلحاً. شملت مختلف العلوم العربية والإسلامية وفروعها.
- 5- بلغ مجموع المصطلحات اللغوية، التي درست في هذه الرسالة، مئة وثلاثة وثلاثين مصطلحاً، توزعت على فروع المصطلحات اللغوية الثلاثة، وعلى النحو الآتي:
 - أ- المصطلحات النحوية: وقد بلغت ثلاثة وستين مصطلحاً.
 - ب- المصطلحات الصرفية: وقد بلغت خمسة وثلاثين مصطلحاً.
 - ج- المصطلحات الصوتية: وقد بلغت واحد وثلاثين مصطلحاً.
- 6- إن كتاب مصطلحات جامع العلوم للنكري، كان عملاً معجمياً موسوعياً، مثل الحركة المعجمية والموسوعية العربية في عصره، وقد أثرى الثقافة العربية والإسلامية بما حشده بين دفتيه من المادة المصطلحية التي كانت تشمل مختلف العلوم والفنون العربية. الأمر الذي أهله لأن يُلقب بـ (دستور العلماء).

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- المصدر الرئيسي: النكري، القاضي الفاضل عبد النبي الأحمد نكري، موسوعة مصطلحات جامع العلوم، الملقب بـ (دكتور العلماء)، مكتبة لبنان- ناشرون، ط1، 1997م.
- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1961م.
- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استنبول- تركيا، ط1، 1972م.
- أبو الفداء، الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت732هـ)، الكناش في النحو والصرف، تحقيق: علي الكبيسي، مراجعة: عبد العزيز مطر، الدوحة، جامعة قطر، سنة 1993م.
- أحمد إدريس، الأدب العربي في شبه القارة الهندية حتى أواخر القرن العشرين، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 1998م.
- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، سنة 1983م.
- أحمد محمد المعتوق، المعاجم اللغوية العربية، دراسة وصفية تحليلية نقدية، المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات، 1999م. _ أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب القاهرة، 1993م.
- الأزهرى، أبو منصور (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، القاهرة، 1967م.
- الأسترابادي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي النحوي، (ت686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة 1975م.
- الأسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، (ت684هـ)، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.
- إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 1985م.

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ) أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، سنة1982م.
- الأندلسي، أبو حيان، (ت754هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني ط1، 1987م.
- برتيل مالبرج، علم الأصوات، ترجمة: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1988م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي، (ت1329هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل/ المعروف بتفسير البيضاوي، دار الجيل.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، (ت793هـ)، شرح المقاصد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة2001م.
- تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979م.
- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1985م.
- التهانوي، محمد علي بن علي محمد، (ت1158هـ)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن، (ت898هـ)، الفوائد الضيائية، شرح كافيّة ابن الحاجب، مطبعة وزارة الأوقاف، العراق، سنة 1983م.
- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سنة 1966م.
- الجرجاني، الفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، (ت816هـ)، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة جديدة 1990م.

- ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي، (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جميل أحمد، حركة التأليف باللغة العربية الإقليم الشمالي الهندي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سنة، 1977م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة والهيئة المصرية العامة للكتاب، بغداد، ط4، 1990م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، (ت393هـ)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، سنة1956م.
- الحسني، عبد الحي بن فخر الدين، (ت1341هـ)، الإعلام بمن في تاريخ الهند من أعلام، الملقب: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، مراجعة عبد العلي الحسني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1999م.
- حلمي خليل، المؤلّد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت321 هـ)، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت- لبنان، ط1.
- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982م.
- زبيد أحمد، الآداب العربية في شبه القارة الهندية، دار الحرية، بغداد، سنة1978م.
- الزبيدي، محمد بن مرتضى الحسيني (ت1204هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، سنة1965م.

- الزجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت340هـ)، **الجمال في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الأردن_ إربد، ط4، 1988م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت538هـ)، **المفصل في علم اللغة**، قدم له: عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1990م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة1985.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، سنة1987م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، (ت626هـ)، **مفتاح العلوم**، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط2، 1987م.
- السيالكوتي، عبد الحكيم، شرح شريف على المواقف مع الحاشيتين المفيدتين لعبد الرحمن بن أحمد.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن قمبر (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، 1992م.
- السيوطي، الإمام جلال الدين السيوطي، (ت911هـ)، **مع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، سنة1979م.
- شحادة الخوري، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، تقديم: عبد الكريم اليافي، دار طلاس، دمشق، ط2، 1992م.
- ابن الطحان، أبو الإصبع السمانى الإشبيلي، **مخارج الحروف وصفاتها**، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ط1، 1984م.
- عادل خلف، أصوات اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، سنة1994م.
- عبد السلام المسدي، تأسيس القضية الاصطلاحية، بيت الحكمة، تونس، 1989م.

- عبد الصبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/ أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.
- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام، القاهرة، ط2، 1986م.
- عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء، عمان، ط1، 1998م.
- عبد القادر مرعي العلي خليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عمان، ط1، 1993م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة العاني، بغداد، سنة1986م.
- غالب فاضل المطليبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، سنة1984م.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت350هـ)، ديوان الأدب، معجم لغوي تراثي، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت_لبنان، ط1، 2003م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس (ت395هـ)، معجم مجمل اللغة، دار الفكر العربي، بيروت، 1994م.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد، (ت175هـ)، معجم كتاب العين، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، سنة1990م.
- الفراهيدي، خليل بن أحمد، (ت175هـ)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م.
- فوزي عطوي، ديوان الأعشى، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت- لبنان.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت1094هـ)، الكلِّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوي، دار الطباعة، القاهرة.

- المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد، (ت343هـ)، دقائق التصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرون، المجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة1987م.
- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، ط2، 1983م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشروق العربي، بيروت، ط2.
- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق، بيروت، ط3، 1969م.
- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمة)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1995م.
- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993م.
- مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، سنة 2003م.
- ابن منظور، العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ط3، 1994م.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، (ت518هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار النصر، دمشق، سنة 1990م.
- النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1980م.
- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، المسلمون في الهند، مكتبة دار الفتح، دمشق، سنة1962م.

- نعمان محمد أمين طه، جرير حياته وشعره، دار المعارف، مصر.
- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، (ت224 هـ)، غريب الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1976م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761 هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ط11، 1963م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761 هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761 هـ)، شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761 هـ)، شرح اللوحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأنلسي، تحقيق: صلاح روى، ط1.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت381 هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي (ت643 هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م.

- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي (ت643هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الدوحة، ط2، 1988.

الأبحاث والمقالات:

- حسن خميس الملخ، التهانوي ومعجمه: كشاف اصطلاحات الفنون، دراسة في شخصية التهانوي اللغوية في بناء معجم كشاف اصطلاحات الفنون، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م16، ع2، 2001م.
- علي توفيق الحمد، في المصطلح العربي، قراءة في شروطه وتوحيده، مجلة اللسان العربي، ع20، كانون أول 2000م.
- موقع إلكتروني ([www. Bhat kanti.Maharashtra.com](http://www.Bhatkanti.Maharashtra.com))

الرسائل الجامعية:

- كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة العربية في ضوء الدرس اللغوي المعاصر، مالك محمد صالح ياسين، رسالة دكتوراه، جامعة حلب_ سوريا.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: خليل الحسون، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، سنة1976م.

المراجع الأجنبية:

- **Incredible India**, Indiatourism Dubai, India ambassadorship.
- **Manorama year book 1997**, thirty- second year of publication K.M Mathew, Kottayam, Kerala, India.

THE LINGUISTIC IDIOM IN JAMEA AL-OLOUM

BY AL-AHMAD NOGRI

A DESCRIPTIVE, ANALYTICAL STUDY

Researcher: Nasser Fedi Al-Zboun

Supervisor: Dr. Mahmoud Al-Deeki

ABSTRACT

This study discussed the linguistic terms in the encyclopedia of (*jamea al-oloum*) terms called (*dostour al-ulama'*) (scholars' legislation) by Al-Ahmad Nogri. This study aimed to know the concept of Arabic terms, and track the efforts of language scholars in setting Arabic terms, define the (*dostour al-ulama'*) and its author, extract its linguistic terms, and classify them in three chapters (the syntax, inflection and phonetic terms). The fourth chapter covered the analytical study of these terms, in accordance with a descriptive and analytical methodology in research and investigation for the linguistic terms of (*dostour al-ulama'*).

The study concluded to that the Arabic terms was not arbitrarily hypothesized, but passed through many stages of linguistic research and study, through successive eras of Arabic language, concluded to gathering the terms in dictionaries and linguistic encyclopedias, formed the wealth of its people, and increased its students with science and knowledge. The (*dostour al-ulama'*) is a lexical and encyclopedic work in Arabic and Islamic terms, which enriched the Arabic library with its scientific material and its fertile knowledge.